



دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن

قسم الاقتصاد

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2021)

إعداد الطالبة
مريم محمد رمضان المازوزي

إشراف
د. سعاد عبدالسلام عريقيب

أستاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية

(الماجستير) في الاقتصاد

بتاريخ 12 / رجب / 1446 هـ الموافق 2025/1/12 م



AL-Asmariya Islamic University
Faculty of Economics and Commerce – Zliten
Department of Economics

The Impact of some Economic variables in the unemployment rate in Libya during period(1980-2021)

Maraym Mohammed ALmazouzi

Prof. Soad Abdalsalam Erigib

**Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Master in Economic**

12/1/2025

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم (814) لسنة 2024م، الصادر في 2024/12/29م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: الاقتصاد، المقدمة من الطالبة: مريم محمد رمضان المازوزي، كلية: الاقتصاد والتجارة وعنوانها: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي من 1980-2021م. وتتكون اللجنة من الأساتذة:

- | | | |
|-------------------------------|----------------------------|---------------|
| 1. د. سعاد عبدالسلام عريقيب | الجامعة الأسمرية الإسلامية | مشرفا ومقررا. |
| 2. أ.د. الحسين الهادي عبدالله | الجامعة الأسمرية الإسلامية | عضوا داخليا. |
| 3. د. صلاح عبدالله الشاوش | الأكاديمية الليبية طرابلس | عضوا خارجيا. |

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة: الحادية عشر من صباح يوم: الأحد الموافق: 2025/01/12م، بقاعة مركز البحوث بالكلية لمناقشة الرسالة وتقييم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعته الباحثة والمصادر التي استخدمتها في دراستها، وقررت ما يلي:

- بعد إتمام الطالبة: مريم محمد رمضان المازوزي لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالتها وتقييمها تقرر:
1. إجازتها بدون ملاحظات () .
 2. إجازتها بملاحظات (✓) وتمنح الطالبة فرصة للتعديل و الأخذ بالملاحظات خلال: ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة.
 3. عدم إجازتها () .
- توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | |
|-------------------------------|----------------------------|----------------|
| 1. د. سعاد عبدالسلام عريقيب | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. أ.د. الحسين الهادي عبدالله | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. صلاح عبدالله الشاوش | الأكاديمية الليبية طرابلس | التوقيع: |

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات - بتاريخ 2025/3/16م.

- | | | |
|-------------------------------|----------------------------|----------------|
| 1. د. سعاد عبدالسلام عريقيب | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. أ.د. الحسين الهادي عبدالله | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. صلاح عبدالله الشاوش | الأكاديمية الليبية طرابلس | التوقيع: |

يعتمد: أ.د. محمد سليمان عبدالحفيظ

رئيس الجامعة الإسلامية



د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة



الإقرار

أقر أنا مريم محمد رمضان المازوزي بأن ما إستممت عليه الرسالة انما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد ، وان هذه الرسالة ككل او أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل اي درجة علمية ، او بحث علمي لدى اي مؤسسة تعليمية او بحثية أخرى ، وللجامعة حق توظيف الرسالة والاستفادة منها مصدرا مرجعيا للمعلومات ، لأغراض الاطلاع او الاعارة او النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع:

التاريخ 2025/1/12.

Declaration

I am Maryam Mohammed Ramadan Elmazouzi confirm that the work contained in this thesis/ gissertation, unless otherwise requirements of an award at this University or any other higher education or institution I furthermore, cede copyright of this thesis/ dissertation in favour of University of Tripoli.

Student name: Maryam Mohammed Elmazouzi.

Signature:.....

Date: 12/1/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ

تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية (106)

مستخلص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2021 وحيث إن ظاهرة البطالة أثرت على العالم ككل، و تفترض الدراسة ان البطالة في الاقتصاد الليبي ترتبط بعلاقة عكسية مع كلا من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام وكذلك ترتبط بعلاقة موجبة مع كلا من التضخم وحجم السكان ، كما تم دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي في قياس وتحديد العلاقة بين تلك المتغيرات سالفه الذكر و معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2021، من خلال تقدير نموذج ARDL ، وقد توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من حجم السكان والإنفاق الحكومي والتضخم ومعدل البطالة، فكل زيادة في حجم السكان والتضخم يتبعه زيادة في معدل البطالة، وكل زيادة في معدل الإنفاق الحكومي يتبعه نقصان في معدل البطالة في المدى الطويل، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر في معدل البطالة في المدى الطويل والقصير كما تم اختبار النموذج سواء إحصائيا (القبلية والبعدية) واقتصاديا، وكانت جميع النتائج معنوية، ووفقا لنتائج الدراسة فقد اوصت بأهمية زيادة الإنفاق الحكومي الرشيد لتقليل معدل البطالة، كما اوصت بدعم القطاع الخاص وخاصة في المشروعات الصغرى ودعم الصناعات المحلية، وكذلك العمل على توفير مراكز متخصصة تعمل على تدريب الخريجين بمختلف تخصصاتهم لمواكبة التطورات التي تحدث في ميدان العلم والمعرفة، وعند حدوث أي تغير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية للدراسة من الممكن إعادة التوازن طويل الأجل من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ 8.34% من الاختلال قصير الأجل .

Abstract

This study aims to Identify the impact of some macroeconomic variables on the unemployment rate In the Libyan economy during the period 1980-2021. Since the unemployment phenomenon affected the world as a whole, the study assumes that unemployment in the Libyan economy is inversely related to both gross domestic product and public spending, and Is also positively related to both inflation and population size. The development of some economic variables and unemployment in Libya was also studied during the study period. The descriptive analytical approach and the quantitative method were used to measure and determine the relationship between the aforementioned variables and the unemployment rate In the Libyan economy during the period 1980-2021, by estimating the ARDL model. It concluded that there Is a long-term equilibrium relationship between population size, government spending, inflation and unemployment rate. Every increase in population size and inflation is followed by an increase in the unemployment rate, and every Increase in the government spending rate Is followed by a decrease In the unemployment rate in the long term, while the gross domestic product does not affect the unemployment rate in the long and short term. The model was tested both statistically (pre- and post-test) and economically, and all results were significant. According to the results The study recommended the importance of increasing rational government spending to reduce the unemployment rate. It also recommended supporting the private sector, especially in small projects, and supporting local industries, as well as working to provide specialized centers that train graduates In various specializations to keep pace with developments occurring in the field of science and knowledge. When any change or shock occurs In the explanatory variables of the study, it is possible to restore long-term balance through the value of the error correction coefficient estimated at 8.34% of the short-term imbalance.

الإهداء

إلى قلوب طالما أردت أن تكتحل عيناى برؤيتهم فى يوم تخرجى

إلى روح أبى وأختى رحمهما الله

إلى من سعيت دوما لرضاها وكان دائما دعاؤها سر نجاحى، التى تعبت وعانت وربت وعلمت

أمى الحبيبة...

إلى من أخذ بيدي نحو ما أريد وتحمل انشغالى وقلقى وإرهاقى ودفعتى نحو الأفضل

زوجى الغالى...

إلى من كان لهم الفضل فى تحفيزى وتشجيعى من بوجودهم اكتسبت القوة والمحبة

إخوتى وأخواتى...

إلى من دعمنى وساندنى خلال فترة دراستى

أصدقائى وأقاربنى وزملائى وأساتذتى الأعزاء

الباحثة

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وأخيراً على نعمه التي أنعم بها علينا، كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون خلال فترة الدراسة بهذه الكلية بداية بالدكتورة الفاضلة "سعاد عبدالسلام عريقيب" على ما قدمته لي من توجيهات وتقييم وانتقاد هادف نفعني به في بحثي ودراستي.

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لها.

كما أتقدم بأوجه وأسمى آيات الشكر والتقدير لكل من الإدارة وأعضاء هيئة التدريس بالكلية وجميع الأساتذة الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأصدقاء والأحباب وكل من أسهم معي في إنجاح هذا البحث.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
أ	الآية القرآنية	1
ب	مستخلص الدراسة باللغة العربية	4
ج	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	
د	الإهداء	2
هـ	شكر وتقدير	3
و- ح	فهرس المحتويات	5
ط	فهرس الجداول	6
ي	فهرس الأشكال	7
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة		
2	1.1 المقدمة	8
3	2.1 مشكلة البحث	9
3	3.1 فرضية البحث	10
3	4.1 أهمية البحث	11
3	5.1 أهداف البحث	12
4-3	6.1 منهج البحث	13
4	7.1 حدود البحث	14
7-4	9.1 الدراسات السابقة	15
الفصل الاول : البطالة ومحدداتها ومؤشرات قياسها (مدخل نظري)		
9	تمهيد	16
10	1.2 المبحث الأول: مفهوم البطالة وأنواعها	17
10	1.1.2 مفهوم البطالة	18
14-10	2.1.2 أنواع البطالة	19
16-15	3.1.2 آثار البطالة	20
17	2.2 المبحث الثاني: قياس البطالة ومحدداتها	21
20-17	1.2.2 قياس البطالة	22
23-20	2.2.2 محددات البطالة	23
24	3.2 المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة	24

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
26-24	1.3.2 النظريات التقليدية للبطالة	25
30-27	2.3.2 النظريات الحديثة للبطالة	26
	الفصل الثاني : تحليل البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980-2021)	
32	تمهيد	27
33	1.3 المبحث الأول: واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1980-2020)	28
36 -35	1.1.3 تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا	29
38	2.3 المبحث الثاني: واقع وتحليل مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980-2021)	30
41 -40	1.2.3 تطور معدل التضخم في ليبيا	31
44	3.3 المبحث الثالث: واقع وتحليل مؤشرات الإنفاق العام وحجم السكان في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980-2021)	32
44	1.3.3 الإنفاق العام	33
47 -46	1.1.3.3 تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا	34
49	2.3.3 حجم السكان	35
52 -51	1.2.3.3 تطور حجم السكان في ليبيا	36
56 - 55	3.3.3 تطور معدل البطالة في ليبيا	37
63-58	4.3.3 العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والبطالة في ليبيا	38
	الفصل الثالث: تقدير نموذج قياسي للعلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة (1980-2021)	
65	تمهيد	39
66	1.4 المبحث الأول: نموذج الانحدار الذاتي ARDL	40
67-66	1.1.4 التكامل المشترك	41
67	2.1.4 نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	42
68-67	3.1.4 الشروط الأساسية لاختبار ARDL	43
69-68	4.1.4 مميزات نموذج ARDL	44
69	5.1.4 خطوات النمذجة لمنهجية ARDL	45
70	2.4 المبحث الثاني: تقدير نموذج قياسي وتحديد العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	46
70	1.2.4 تحديد متغيرات النموذج	47
70	2.2.4 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	48
89	النتائج والتوصيات	49

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
89	1 النتائج	50
90	2 التوصيات	51
94 -91	قائمة المصادر والمراجع	52
104 – 96	الملاحق	53

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين الليبيين حسب النشاط الاقتصادي التعليم (2007-2013)	1-2
14	قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الليبي (1980-2020)	2-2
34	الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية (1980-2021)	1-3
39	معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	2-3
45	الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	3-3
50	حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	4-3
54	معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	5-3
58	نتائج بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة	6-3
58	نتائج واقع الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة	7-3
59	نتائج واقع العلاقة لمتغيرات الدراسة والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	8-3
71	بعض المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	1-4
73	نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة	2-4
75	مصفوفة معاملات الارتباط	3-4
76	اختبار سكون السلسلة الزمنية	4-4
78-77	نتائج تقدير نموذج ARDL	5-4
79	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج	6-4
79	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج	7-4
80	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج	8-4
82-81	مشكلة الازدواج الخطي	9-4
82	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام منهجية اختبار الحدود	10-4
84-83	نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج	11-4
84	نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج	12-4
86	نتائج Ramsey Reset Test	13-4
88	قيم معدلات البطالة المتوقعة للسنوات القادمة	14-4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين الليبيين حسب النشاط الاقتصادي للتعليم (2013-2007)	1-2
14	قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الليبي (1980-2021)	2-2
36	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	1-3
37	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال العقود الأربعة	2-3
42	تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	3-3
43	تطور معدل التضخم في ليبيا خلال العقود الأربعة	4-3
47	تطور معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	5-3
48	تطور معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال العقود الأربعة	6-3
52	تطور حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	7-3
53	تطور حجم السكان في ليبيا خلال العقود الأربعة	8-3
56	تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)	9-3
57	تطور معدل البطالة في ليبيا خلال العقود الأربعة	10-3
60	واقع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	11-3
61	واقع العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	12-3
62	واقع العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	13-3
63	واقع العلاقة بين حجم السكان ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة	14-3
74	الشكل الانتشاري لمتغيرات الدراسة	1-4
85	اختبار المجموع التراكمي للبواقي	2-4
85	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	3-4
87	العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي والمتغير التابع المقدر	4-4
88	الشكل التنبؤي لمتغيرات الدراسة	5-4

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم الظواهر التي تعاني العديد من دول العالم باختلاف مستوى تقدمها ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالبطالة تعني في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية للمجتمع وخاصة في دول العالم نتيجة لاختلاف الهياكل الاقتصادية مقارنة بالدول النامية، ومن ثم هناك طاقات وطنية مهدرة يخسرها المجتمع تؤدي إلى اختلالات اقتصادية تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الهيكل الاقتصادي لأي بلد.

تعاني معظم الدول العالم بصفة عامة من ظاهرة البطالة التي تتمثل في وجود جزء من قوة العمل دون استخدام، ويعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية إلى مجموعة أسباب من أهمها ارتفاع عدد السكان وارتفاع عرض العمل وانخفاض الأيدي العاملة الماهرة المحلية، ويكمن الخطر الحقيقي بالمفهوم العلمي في ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة التي تتمثل في الاستخدام غير الأمثل لقوة العمل أي استخدام الفرد في عمل تكون إنتاجيته منخفضة أو سالبة، وتسبب البطالة المقنعة العديد من الآثار السلبية في الاقتصاد المحلي أهمها انخفاض الناتج عن مستواه الممكن وما يمتله من هدر للموارد الاقتصادية في المجتمع.

إن ليبيا كغيرها من دول العالم لازالت تعاني من البطالة التي لها آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ولعل أحد أهم أسباب تفشي البطالة في ليبيا عدم التوازن بين السياسة المالية والنقدية، وفي ظل غياب التخطيط الاقتصادي للدولة وعدم وجود مواءمة بين فرص التشغيل والقوى العاملة، وباعتبار أن ليبيا ذات اقتصاد ريعي تعتمد في إنتاجها على سلعة واحدة هي النفط ما أدى إلى اختلال السوق فتراجعت معدلات التوظيف بفعل غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العامة في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي والسياحي مثلا، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة، وتتأثر هذه الظاهرة بمجموعة من المتغيرات الكلية، حيث يلعب كل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والإنفاق الحكومي والتضخم دورا هاما في التأثير على تلك الظاهرة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الرسالة لمحاولة البحث في أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي ومعرفة الأسباب المؤدية إلى وجودها وتحديد الآثار المترتبة عليها لإيجاد حلول ناجحة وتقديمها للمشاركة في الحد من هذه الظاهرة أو تخفيضها على الأقل.

2.1 مشكلة البحث:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد، حيث إن جزءاً من القوى العاملة في المجتمع لا يعمل مع وجود الرغبة في الحصول على فرصة عمل، حيث يكمن السبب في سوء استغلال الموارد الاستغلال الأمثل.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي:

ما تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، التضخم، حجم السكان، الإنفاق العام على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1880-2021 م؟

3.1 فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن البطالة في الاقتصاد الليبي ترتبط بعلاقة عكسية مع كلا من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، وكذلك ترتبط بعلاقة موجبة مع كل من التضخم، حجم السكان.

4.1 أهمية البحث:

- 1- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يجب التركيز عليها لتقليل حجم البطالة.
- 2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات الاقتصادية على رسم خطط مستقبلية.
- 3- إعطاء فكرة شاملة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على معدل البطالة.
- 4- المساهمة في مساعدة صناع القرار في إيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة أو الحد منها.

5.1 أهداف البحث:

- 1- عرض مفهوم البطالة وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها وسبل القضاء عليها.
- 2- معرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في ليبيا.
- 3- تقدير نموذج قياسي يساعد على التنبؤ بقيمة البطالة نتيجة السياسات المتعلقة بعرض النقود، أو الإنفاق الحكومي مثلاً.
- 4- عرض وتحديد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي للوصول إلى نتائج دقيقة.

6.1 منهج البحث:

اعتمدت هذه الرسالة في الإطار النظري على المنهج الوصفي والتحليلي، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم الطرق القياسية لدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة مستخدماً في ذلك منهج البحث القياسي بالاستعانة ببرنامج (EViews12).

$$UE = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 INF + \beta_3 POP + \beta_4 G + \mu$$

UE تمثل معدل البطالة.

GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

INF تمثل التضخم.

POP تمثل حجم السكان الإجمالي.

G تمثل الإنفاق الحكومي.

B0 ، B1 ، B2 ، B3 ، B4 تمثل معلمات النموذج.

μ المتغير العشوائي.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية للاقتصاد الليبي.

الحدود الزمانية فهي الفترة بين 1980-2021.

8.1 الدراسات السابقة:

1.8.1 دراسة عقون ، سليم (2010) " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "

هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، والوقوف على واقع وافاق سياسات الجزائر للحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر.

وكانت أهم النتائج تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي، وبالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة 1985-2007، لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في النموذج في الأجل الطويل.

2.8.1 دراسة KRISTINA PRENIS (2012)

"unemployment and neoliberal policies in_Estonia success or failure,"

"Analysis of macroeconomic and labour market policies

هدفت الدراسة إلى اكتشاف الأسباب الكامنة وراء استمرار ارتفاع معدل البطالة في استونيا، التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل.

وكانت أهم النتائج أن سياسات السوق المفتوحة قد خلقت بيئة مواتية لجذب رأس المال الأجنبي وإيجاد شركاء تجاريين جدد وإعادة توجيه الصادرات وبدء أعمال تجارية جديدة أوجدت فرص عمل في استونيا، لم تتمكن القوى العاملة المتعلمة والموجهة لخدمة السوق الصناعية السوفيتية.

3.8.1 دراسة WANGMO DEKI (2012)

" A study on youth unemployment and its consequences in Bhutan"

هدفت الدراسة إلى دراسة أسباب بطالة الشباب والعواقب غير المرغوبة لبطالة الشباب، والمساهمات على المستوى الفردي للحد من ظاهرة البطالة في الوقت الحالي، وفي فترة زمنية أطول.

وكانت أهم النتائج تغير العقلية الاجتماعية للناس جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية للبلد، وارتفاع عدد السكان أدت إلى ارتفاع أكبر في البطالة.

4.8.1 دراسة مسعود ، يوسف – ساسي ، سامي (2013)

" العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية للفترة 1980-2013 "

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم، ومحاولة تحديد أثر العلاقة بين الظاهرتين محل الدراسة.

وكانت أهم النتائج فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك أظهرت نتائج اختبارات جو هانسن الى عدم وجود علاقة توازنه في المدى البعيد بين ظاهرتي البطالة والتضخم، والعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير ليس لهما دلالة إحصائية بمعنى أنه لا تأثير للتغيرات في معدل البطالة على معدلات التضخم في المدى القصير.

5.8.1 دراسة ZINHLE KUNENE (2014)

" Transitioning from graduation to employment unemployed graduates " "experiences of finding employment"

هدفت الدراسة إلى المساهمة من خلال فهم كيفية انتقال الخريجين العاطلين عن العمل خلال انتقالهم من التخرج إلى العمل باستخدام نظرية الانتقال لشلوسبرغ، استكشاف موارد المواجهة، وكذلك الاستراتيجيات التي يستخدمها الخريجون العاطلون عن العمل لتأمين العمل في سوق العمل الخارجي. وكانت أهم النتائج أن متغيرات (الحالة والذات) عن تجارب وحقائق كونه خريجاً وعاطلاً عن العمل، في حين أن المتغيرات (الدعم والاستراتيجيات) قد كشفت عن آليات التكيف مع كل من الخبرات والبحث في سوق العمل.

6.8.1 دراسة بن حمودة ، نجيب (2015) " البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي "

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة، وإبراز مدى أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذلك دور نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

وكانت أهم النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين البطالة وحجم السكان والناج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي.

7.8.1 دراسة عبدالله ، محمد (2015) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان "

هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوداني، والوقوف على واقع وآفاق وسياسات السودان للحد من البطالة، معرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات بمعدل البطالة.

وكانت أهم النتائج تتأثر معدلات البطالة في السودان بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي، وسعر الصرف خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك علاقة طردية بين حجم السكان الإجمالي ومعدل البطالة في السودان وعلاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة وبأن أفضل نموذج لمعادلة البطالة في السودان هو النموذج الخطي المتعدد.

8.8.1 دراسة BELETE BEKELE SHSNK (2016)

" unemployment Experiences of young Graduates and their Attitudes "

" Towards Business startups in micro and small Enterprises "

هدفت الدراسة إلى التحقيق في مؤهلات الخريجين الشباب العاطلين عن العمل وفحص تجارب البطالة لديهم، التحقق في الفرص والعوائق التي تعترض بدء الأعمال التجارية في المشروعات الصغيرة. وكانت أهم النتائج : الاستثمار في التدريبات والتعليم مفيد للحصول على عمل، يفتقر العديد من الخريجين إلى المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري.

9.8.1 دراسة حسن ، اسلام (2016) " محددات البطالة في السودان "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل استقرار بيانات السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات من خلال تفسير واقع اداء المتغيرات والعلاقة بينهما

وكانت أهم النتائج هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين معدل التضخم وحجم السكان الإجمالي إلى معدلات البطالة وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف إلى معدلات البطالة، واتضح أن السودان يعاني من التضخم الركودي؛ أي وجود ارتفاع في معدلي البطالة والتضخم في نفس الوقت.

10.8.1 دراسة بو سليمان ، زينب (2017) " تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة "

هدفت الدراسة إلى فهم أهم النظريات التي تناولت موضوع البطالة، بناء نموذج قياسي وإبراز تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة.

وكانت أهم النتائج لا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

11.8.1 دراسة الجروشي ، على – أرباب ، مصعب (2017)

" قياس معدلات البطالة في ليبيا دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2012 "

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس معدلات البطالة وابعادها في الاقتصاد الليبي، التعرف على حجم البطالة في الاقتصاد الليبي.

وكانت أهم النتائج ارتفاع كلا من معدلات البطالة الصريحة(الفعلية) ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، عدم وضوح السياسات والتشريعات المنظمة لسوق العمل والانشطة الاقتصادية والتي كانت سببا في حدوث الاختلالات في سوق العمل الليبي.

12.8.1 دراسة العربي نواره (2017) " العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين دراسة تطبيقية على

جامعة سبها "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين البطالة في صفوف الخريجين وفرص العمل المتاحة في السوق، اختبار العلاقة بين البطالة في صفوف الخريجين وبين العادات والتقاليد الاجتماعية.

وكانت أهم النتائج أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي والتدريب المهني إعادة تأهيل الشباب حديثي التخرج وتدريبهم حيث يفنقر الكثير منهم إلى الحرفية والخبرة في مجال تخصصه والتي يحتاجها سوق العمل، عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد وبين حجم الداخلين الجدد.

13.8.1 دراسة سقاي ، الصديق (2018) " محددات البطالة في الجزائر "

هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل ظاهرة البطالة وواقعها في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية، معرفة العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة.

وكانت أهم النتائج تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بأسعار البترول والكتلة النقدية في المدى الطويل والمدى القصير خلال فترة الدراسة 1980-2016، توجد علاقة معنوية بين التضخم ومعدل البطالة ذات أثر عكسي.

14.8.1 دراسة حسن ، محمد - الهمالي ، نوري (2019) " دراسة ميدانية بعنوان البطالة في مدينة سبها "

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المستويات التعليمية وحجم البطالة، تحديد الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على البطالة.

وكانت أهم النتائج أن درجة تأثير العوامل النفسية مجتمعة على العاطلين عن العمل في مدينة الشاطئ من وجهة نظر المبحوثين كانت متوسطة، ان درجة تأثير العوامل الاجتماعية مجتمعة على العاطلين عن العمل في مدينة الشاطئ من وجهة نظر المبحوثين كانت منخفضة.

15.8.1 دراسة عريقيب ، سعاد (2022) " محددات البطالة في ليبيا دراسة قياسية تحليلية "

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في ليبيا، محاولة تحليل ظاهرة البطالة واقعا في الاقتصاد الليبي.

وكانت أهم النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح أن الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية من حيث بعض الأهداف والمتغيرات ومن حيث دراستها للأسباب والمحددات والآثار والنظريات المفسرة لموضوع البطالة، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية حديثة من حيث الإحصاءات والعوامل المحددة المفسرة لظاهرة البطالة في ليبيا واختلفت كذلك في طرق القياس المستخدمة.

الفصل الاول

البطالة ومحدداتها ومؤشرات قياسها (مدخل نظري)

المبحث الأول: مفهوم وأنواع البطالة وآثارها

المبحث الثاني: قياس البطالة ومحدداتها

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول العالم، فقد تعرضت الحياة الاقتصادية في الفترات الاخيرة للعديد من التغيرات التي بدورها أثرت سلباً على العمال، وذلك لأسباب متعددة خارجية وداخلية، ومن ابرز هذه الأسباب هو تدني المستوى التعليمي والصحي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأيدي العاملة فتزايد عدد العاطلين عن العمل وانخفض مستواهم المعيشي ما أدى إلى تهديد استقرار الدول.

ويلاحظ أن البطالة ظاهرة اجتماعية أسبابها اقتصادية، التي تواجهها دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، وهذه الظاهرة لها نتائجها وانعكاساتها على الحياة الاقتصادية وعن وجود خلل في الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت خلل اجتماعي على الصعيد الوطني، وتمتد تأثيراتها لتشمل التوازن السياسي.

وبناء على ذلك تعد ظاهرة البطالة من أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث ترتبط البطالة بشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية، وتزداد نسبتها في حالة الركود الاقتصادي، وكذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة، إما بأسباب داخلية كالتوظيف والعمل، أو نتيجة لعوامل خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

ولتوضيح ذلك ومن أجل فهم مشكلة البطالة، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطاراً نظرياً خاص بالبطالة، من خلال مباحث رئيسة، الأول في مفهوم البطالة، وأنواعها وآثارها، أما الثاني ففي قياس البطالة ومحدداتها، في حين يتناول المبحث الثالث سرد النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الأول

مفهوم وأنواع البطالة وآثارها

1.1.2 مفهوم البطالة:

يقصد بالبطالة بصفة عامة أن بعض الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع غير مستغلة الاستغلال الأمثل، وإذا ركزنا على البطالة في سوق العمل بصفة خاصة فإن البطالة في سوق العمل تعني أن هناك جانباً من أفراد المجتمع الراغبين والقادرين على العمل ويبحثون عن فرصة عمل ولا يجدونها، فهي بذلك تعني أن هناك جزءاً من القوة العاملة في المجتمع لا تعمل رغم رغبتها في الحصول على فرصة عمل (ناصر، 2007، ص 267).

1.1.1.2 تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة بصورة عامة على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل. (الوادي، العساف، صافي، 2013، ص 191)

وبطبيعة الحال تتعدد المفاهيم الخاصة بتوضيح البطالة، إلا أنها جميعاً تصب في نفس المعنى، وقبل أن نعطي تعريفاً للبطالة، نعطي تعريفاً لمصطلح آخر وثيق الصلة بالبطالة، هو قوة العمل، فقوة العمل في أي مجتمع تعني الأفراد الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن العمل، وعليه يمكن تعريف البطالة بأنها تعطل جزء من قوة العمل عن العمل.

وعليه فالبطالة تشمل كافة الأفراد الذين هم في سن العمل وقادرون على العمل، ومستعدون للقيام به، ويسعون للحصول عليه، ولكنهم لا يجدونه، واعتبر البعض أن الأفراد العاطلين عن العمل هم الذين كانوا يعملون سابقاً ولكنهم عاطلون حالياً، وبعض الاقتصاديين اعتبروا الأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي أعمال تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والعملية هم عاطلون عن العمل. (حداد، الخطيب، 2002، ص 162).

2.1.2 أنواع البطالة:

يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين قبل سرد أنواع البطالة الأولى هي بطالة الذين يعملون لدى الغير؛ لأنهم يمثلون الغالبية العظمى من القوى العاملة، والنقطة الثانية هي أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر، وأن هذا الطلب الآخر يتغير بصفة مستمرة لأسباب عديدة منها الاختراعات، والاكتشافات التي تأتي بسلع جديدة وطرق جديدة في الإنتاج وإلى اختفاء سلع، وتطل البطالة على المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة، وبأشكال متنوعة، ومن هذا المنطلق هنا سنحاول في هذا الجزء توضيح أشكال أو أنواع البطالة المختلفة المنتشرة في مجتمعاتنا (عزيز، كعيبة، دبت، ص 23).

1- البطالة الاحتكاكية:

أصبحت الحياة البشرية لها نوع مستمر من الحراك الاجتماعي والجغرافي والتطور السريع وبذلك أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية من مرحلة إلى أخرى (الوزني، الرفاعي، 2006، ص 194).

وتعتبر الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث عن العمل بين الوقت والآخر، وتنشأ عندما يترك العمال وظائفهم بحثاً عن وظائف أخرى، والسبب الرئيس للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال.

ويعتبر هذا النوع من البطالة مؤقت بسبب تطورات ظروف العمل مثل (التطور التكنولوجي، الانتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل، وهكذا) لعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة، وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها فالوضع هنا يدل على تغير أسلوب الوظائف وليس انعدامها (العربي، 2017، ص 17).

2- البطالة الدورية:

يعرف هذا النوع من البطالة بطالة دورية أو موسمية، وذلك نتيجة ظهورها في مواسم معينة يحدث فيها ركود عام في الطلب على العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، وبأي قطاع خدمي أو حرفي، أو غير ذلك ما ينتج عنه حدوث تذبذبات في عجلة الاقتصاد الوطني (الهالي، 2019، ص 4).

وينتج هذا النوع عن الدورة الاقتصادية، وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي حول الناتج الممكن، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أو عند التوظيف الكامل للقوى العاملة، وترجع أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش والكساد الاقتصادي عندما يكون الطلب الكلي أدنى من مستواه لتحقيق الاستخدام الكامل، وتعتمد الفترة الزمنية لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في إخراج الاقتصاد من مرحلة الركود، وهذا يعني أن هذا النوع من البطالة ينخفض خلال الانتعاش الاقتصادي ويرتفع خلال الركود الاقتصادي (الأمين، طاهر، 2005، ص 256).

وتفسيرا لذلك بما أن هذا النوع من البطالة يزداد في فترات الانكماش والكساد الاقتصادي يجدر بنا ذكر ما يحدث الآن من حالة الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية ما تسبب في حدوث صدمة للاقتصاد العالمي، وأثر ذلك على نمو العمالة والأجور الحقيقية، وسوف تتدفق هذه الآثار من خلال ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، وسيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، ما يؤدي إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب، ويؤدي إلى زيادة أعداد عاطلين عن العمل، وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، وما يحدث من آثار في الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع

الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا.

(<https://data.albankaldawli.org>)

فلم تكن ليبيا بمعزل عن بقية الدول التي تأثرت وبشكل فعلي من الأزمة الروسية الأوكرانية، وبما أن ليبيا تعيش أزمة سياسية امتدت لسنوات، وباعتبار أنها من الدول المصدرة للنفط والغاز فمن المحتمل حدوث أزمة لو تواصلت هذه الحرب، وعلى الرغم من أن ليبيا في سنة 2021 قد شهدت انتعاشاً كبيراً في النمو الاقتصادي إلا أن القطاع النفطي مر بتقلبات كبيرة خلال سنة 2022، حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط بمتوسط 1.2 مليون برميل يوميا مقارنة ب 0.4 مليون برميل في سنة 2020 بعد رفع الحصار على النفط، وليبيا لديها احتياطي كبير من الغاز وصل إلى 54.6 ترليون قدم مكعب، وهو ما وضعها في المرتبة 21 عالميا في الاحتياطيات من الغاز، وأدى إلى دخول الغاز الليبي في قائمة مصادر الطاقة المحتمل تصديرها إلى الدول الأوروبية بديلا للغاز الروسي، لكن الوضع السياسي المضطرب والاعتماد المفرط على البترول قد يضيع على ليبيا فرصة حدوث انتعاش اقتصادي.

3- البطالة المقنعة:

تنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية، وذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة، والانخفاض الكبير في التراكم الرأسمالي، ووجود خلل في الجهاز الإنتاجي، ولا بد من التأكيد على أن سبب عدم قدرة القطاع الصناعي الناشئ والصغير على استيعاب الزيادة الكبيرة في القوى العاملة هو أن كل زيادة جديدة في القوى العاملة تتجه إلى القطاع الزراعي، وعند مستوى معين تؤدي الزيادة الكبيرة في القوى العاملة في هذا القطاع إلى أن يصبح به قوى عاملة فائضة، فالبطالة المقنعة معناها وجود عمالة زائدة مساوية للصفر، حيث يبدو شكليا فقط، أن العمالة الفائضة تسهم في الإنتاج، ولكن الحقيقة أنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، ولذلك يجب الأخذ بالحسبان أنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج نتيجة لانطباق قانون تناقص الغلة، أي أن الإنتاجية الحدية لبعض العاملين في الدول النامية تكون سالبة ما يعني أن تخفيض عدد العاملين بهذه القطاعات يترتب عليه زيادة الناتج الكلي (شهاب، 2004، ص 342).

واستنادا إلى ما سبق تعرف البطالة المقنعة على أنها حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجوراً في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير على الكمية المنتجة (الوزني، الرفاعي، 2006، ص 268).

وجدير بالذكر أن ليبيا تواجه شكلا من أشكال البطالة المقنعة بوجود العديد من الموظفين في القطاعات الحكومية كافة يتقاضون رواتب دون أداء أي عمل، وناهيك عن ذلك وجود الملاك الوظيفي في أغلب قطاعات الدولة، وعلى سبيل المثال في قطاع التعليم يوجد الآلاف من التابعين لقطاع التعليم داخل الملاك الوظيفي يحصلون على رواتب كبقية العاملين في القطاع، وبما أن إنتاجيتهم تكون صفراً فخروجهم لا يؤثر على الإنتاج، وبطبيعة الحال تمثل هذه البطالة هدرا كبيرا للطاقات وموارد المجتمع، لأنها تعتبر

نوعاً من أنواع الفساد الإداري والمالي، ولاسيما بسبب هذه البطالة يخسر الاقتصاد الوطني موارد مالية وبشرية هائلة كان من الممكن استخدامها في دعم العملية التنموية وتحسين المستوى المعيشي.

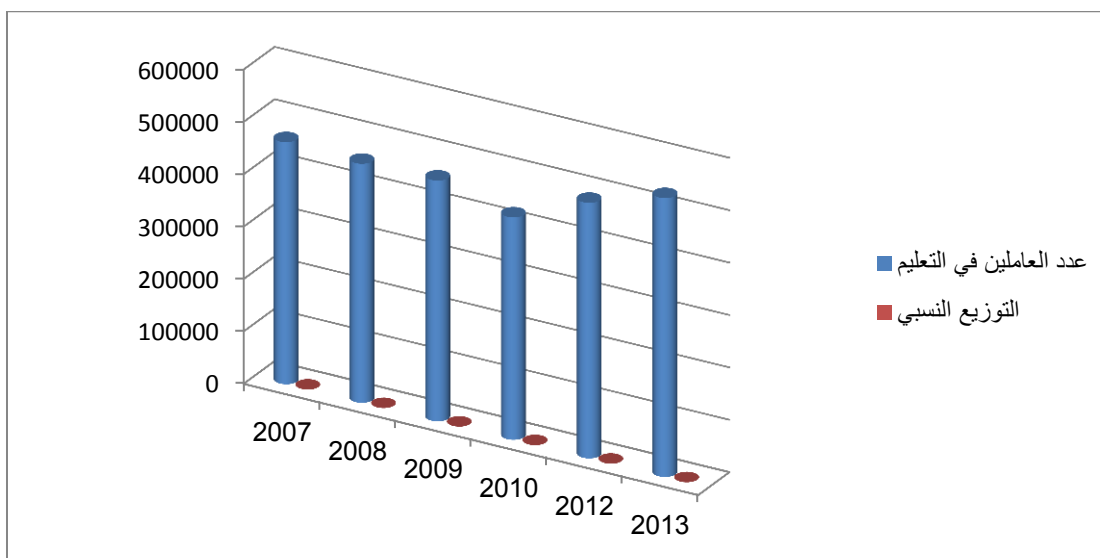
جدول (1-2)

التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين الليبيين حسب النشاط الاقتصادي التعليم (2007-2013)

السنة	عدد العاملين في التعليم	التوزيع النسبي
2007	462364	29.2
2008	456371	31.1
2009	459745	32.0
2010	424795	30.45
2012	487956	32.01
2013	532334	31.5

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام(2012).

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة، قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.



الشكل (1-2)

التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين الليبيين حسب النشاط الاقتصادي التعليم (2007-2013)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1-2)

4- البطالة الهيكلية :

تنشأ هذه البطالة في بلد معين نتيجة لعدم التوافق بين الطلب على العمل مع المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، ونتيجة لذلك يتسبب في عدم التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العمال في مختلف المناطق، ومن أسباب ظهور هذا النوع من البطالة التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة. (نجا، 2005، ص 21)

وتكمن وجهة النظر في أن هذه البطالة في ليبيا ظهرت بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني، وعلى المستوى العلمي نتيجة لعدم توافق أعداد الخريجين من الجامعات مع الأعمال الموجودة، وكذلك عدم قدرة الكفاءات الوطنية عن سد احتياجات البلد من الأيدي العاملة الماهرة.

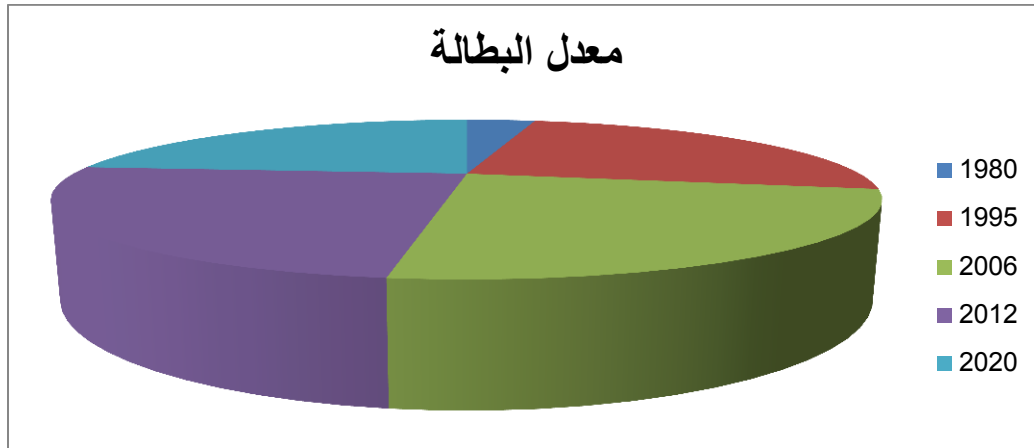
جدول (2-2)

قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الليبي (1980-2020)

السنة	العاملون اقتصاديا	معدل البطالة
1980	680994	2.9
1995	1025085	19.44
2006	1635783	19.01
2012	1882.4	19.21
2020	362756	18.626

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة، قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : الكتاب الإحصائي اعداد مختلفة.



الشكل (2-2)

قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الليبي (2020-1980)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-2)

3.1.2 آثار البطالة:

آثار البطالة كثيرة تتسبب في تكاليف باهظة على المجتمع ككل، وكذلك لها العديد من الآثار العكسية على مسيرة الاقتصاد القومي، وحيث إن الثابت وجود البطالة يعتبر هدر لموارد رئيسة في الاقتصاد الوطني، إذا كانت المشكلة الاقتصادية تتبع ندرة الموارد (الوزني، الرفاعي، 2006، ص 271). ولتوضيح آثار هذه الظاهرة في ليبيا يمكن تقسيم البطالة إلى آثار اجتماعية، واقتصادية وسياسية كالتالي:

1- الآثار الاجتماعية:

البطالة تعتبر من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، ولهذه الظاهرة انتشار واسع بين الفئات العمرية القادرة على العمل، ما يؤدي إلى انقسام وتفكك المجتمع الذي تنتشر فيه، ومما لا شك فيه يؤثر على الصحة النفسية والجسدية، ويوجد نسبة من العاطلين عن العمل يسيطر عليهم الملل، وتنخفض يقظتهم العقلية والجسدية، وبناء على ذلك كلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة، وذلك لوجود علاقة عكسية قوية بين البطالة ومستوى المعيشة، ما يؤدي إلى حرمان العاطل عن العمل من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر. (بهاليل، 2018، ص 44)

2- الآثار الاقتصادية:

البطالة تضعف من قيمة الفرد كمورد اقتصادي، ويتحول العديد من العاطلين إلى طاقات مهدرة، وهذا - لا شك - ينتج عنه خسائر للاقتصاد، كما أنهم يصبحون عبئاً إضافياً على الاقتصاد القومي، ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في أي بلد فإنه من المتوقع ازدياد عدد الجرائم، وتماشياً مع ما تم ذكره أظهرت العديد من الدراسات أن معظم مرتكبي جريمة السرقة كانوا من العاطلين عن العمل. (الحداد، الخطيب، 2002، ص 54)

وحرى بنا التطرق إلى أن انخفاض حجم الفئة المنتجة يتسبب في انخفاض إنتاج السلع والخدمات فتصبح غير كافية لإشباع حاجات أفراد المجتمع، وتعطل الفرد لفترات طويلة يؤثر على الخبرات والمهارات العلمية والعملية لدى الفرد. (مناور، الخطيب، 2002، ص 166)

للمتعطلين عن العمل آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر، وانخفاض الدخل وعدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق، ما يؤثر على انخفاض إنتاجيتهم إن عادوا للعمل. (حسين، سعيد، 2004، ص 332-333)

3- الآثار السياسية:

إن ازدياد الفقر والبطالة يتسببان في تبعية الدولة الفقيرة للدول الغنية، فتفقد استقلالها السياسي، وعلاوة على ذلك فإن هناك تناسباً طردياً بين العجز السياسي والعجز الاقتصادي، بحيث لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل أو استغلال مواردها استغلالاً كاملاً، وعدم استقرار نظامها السياسي أو إدارة شؤونها بشكل سليم، ولعله من المفيد أن نؤكد على

أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار السياسي والاجتماعي، فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي إلى عرقلة عملية النمو الإنتاجي في أي بلد. (محمد، 2015، ص17)

المبحث الثاني قياس البطالة ومحدداتها

1.2.2 قياس البطالة:

إن ظاهرة البطالة سريعة العدوى، حيث تنتقل من قطاع إلى قطاع آخر بسرعة، وذلك بسبب ارتباط القطاعات والأنشطة ببعضها، وكذلك الانتقال من منطقة إلى أخرى نتيجة للنمو السكاني والتحركات السكانية، ويتم التعرف على ظاهرة البطالة من حيث انتشارها ونموها المكاني من خلال حساب معدلاتها، وذلك بهدف محاربتها من حيث نشؤها وامتدادها . (ناصف، 2007، ص268)

وبطبيعة الحال فإن حجم البطالة في أي دولة سواء كانت دول نامية أم دول متقدمة يعد مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، وذلك خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد العاطلين بمعدل أسرع من معدل العاملين فيها، ولتسهيل المقارنة بين الدول أو عبر الزمن من حيث معدلات البطالة ونسبة نموها يتم حساب ما يسمى (معدل البطالة)، وكما حدث التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي يمكن التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي كالتالي: (نجا، 2005، ص10)

1- المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذه المقاييس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ولا يفوتنا أن ننوه بأن مصطلح قوة العمل يشير هنا إلى جميع الأفراد العاملين العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة في البلاد. (كافي، 2014، ص218)

$$\text{أي أن قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

وفي هذا الإطار تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:

1- العاملون.

2- العاطلون. (كافي، 2014، ص218)

1- **العاملون:** ويشمل هذا المكون كل الذين يعملون إما في قطاعات الدولة العامة أو الخاصة، وكذلك الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية "خاصة" لكل الوقت أو بعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية أم مجالات عسكرية أو غيرها.

2- **العاطلون:** ويشمل هذا المكون كل الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه والقادرين عليه، ولا يتمكنون من الحصول على عمل في ظل الأعمال المتوفرة والأجور السائدة.

واستخلاصا لما سبق ذكره يلاحظ بأن هناك فئات عمرية لا تدخل ضمن القوة العاملة هي:

1- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة الذين وصلوا سن العمل وهذا الأمر يختلف من دولة إلى أخرى، ووفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد صغار السن بحيث تكون أعمارهم أقل من السن المحدد للعمل، وكذلك الأفراد الذين تم تصنيف أعمارهم أكثر من سن العمل المتعارف عليه وهي سن التقاعد أو المعاش.

2- الأشخاص العاجزون عن العمل وغير القادرين عليه، مثل المرضى والعجزة، وغير المتاحين للعمل لعدة أسباب مختلفة كالطبية.

3- الأشخاص الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف على رغم من مقدرتهم على العمل، مثل ربات البيوت والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه، وهذا باختيارهم في ظل الأجور المتاحة. (نجا، 2005، ص 11-12)

2- المقياس العلمي للبطالة:

في هذا المقياس ما يعرف بالنتائج الممكن أو المحتمل أو الطبيعي، وهو ذلك المستوى المتوسط من الناتج الذي يجعل معدل التضخم ثابتاً، فعندما يتساوى الناتج المتوسط الذي يجعل معدل التضخم ثابتاً فإن العمالة الكاملة تتحقق، فيكون معدل البطالة الطبيعي مساوياً للصفر عند هذا المستوى، وهو أدنى معدل للبطالة يمكن أن يسود دون أن يؤدي إلى زيادة التضخم، ويسمى بمعدل التوظيف الكامل، أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي والعكس، فالمجتمع يعاني من البطالة الحقيقية في هذه الحالة، وهو ما يسمى بالمفهوم العلمي، ويلاحظ أن البطالة الحقيقية تحدث بحسب المفهوم العلمي لسببين هما:

- 1- إما بسبب بقاء جزء من قوة العمل عاطلاً، وذلك لعدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل .
 - 2- بسبب قلة إنتاجية العمل عن المستوى الإنتاجي المحتمل، وتعرف الإنتاجية المحتملة بأنها أعلى الإنتاجيات المتوسطة بين القطاعات. (الجروشي، أرباب، 2017، ص 85)
- ولذلك ينبغي ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وهذا ما يسمى بالاستخدام الأمثل لقوة العمل، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع ومن ثم فإن:

$$\text{الناتج المحتمل} = \text{قوة العمل} \times \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}$$

ولاسيما إذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلاً.

$$\text{قوة العمل المحسوبة} = 0.95 \text{ (من قوة العمل الكلية). (نجا، 2005، ص 14-15)}$$

ومن ثم فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلاً كاملاً وأمثلة.

$$\text{الناتج الفعلي} = \text{قوة العمل} \times \text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}$$

فجوة الناتج = الناتج المحتمل - الناتج الفعلي

وتفسير لذلك تعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل وذلك:

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = 0.95 (1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}})$$

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$$

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

وعليه ووفقاً للمعادلة الأخيرة تمثل معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمي، ويأخذ هذا المقياس كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء أكانت سافرة أم جزئية أم مقنعة وغيرها (نجا، 2005، ص 15-16)

1- انتقاد طريقة حساب معدل البطالة:

إنه من الأساس قد تتوفر الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة لمثل هذه الإحصاءات حول البطالة باستخدام الصيغة السابقة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول هذه الطريقة لحساب معدلات البطالة لأسباب عدة منها:

1- وفقاً لصعوبة استمرار الأشخاص العاطلين عن العمل في البحث عن العمل، وكذلك صعوبة التعرف على وجود الرغبة والقدرة في البحث عنه يزداد عدد العمال العاملين بعدد ساعات أقل من الساعات اليومية المتعارف عليها في فترات الركود.

2- بالنسبة للرجال أو النساء أو الأعمار المختلفة فإن معدلات البطالة الإجمالية لا تعطي صورة واضحة للبطالة، لذا من الأفضل أن يتم حساب معدلات البطالة لقطاعات اقتصادية مختلفة لفئات اجتماعية متنوعة.

3- البطالة في المجتمع لا تعتمد فقط على المعدل الإجمالي، بل تعتمد على الفترة التي يظل فيها العامل بدون عمل، وبذلك من الصعب التعرف على هذه الفترة، وكلما استمرت هذه الفترة لوقت طويل يكون تأثير البطالة شديداً (بوسلمان، 2017، ص 11)

4- أن إجمالي القوة العاملة يتغير على حسب حالة النشاط الاقتصادي، حيث في حالة الركود الاقتصادي ينخفض عدد الأشخاص الذين يرغبون في العمل، وبناء على ذلك لا يكون هناك حافز لدخول عمال جدد، وكذلك لا يشجع العمال العاطلين عن العمل في الاستمرار في البحث عن العمل، وعليه يحدث العكس في حالة الرواج الاقتصادي، وهذا الأمر يكون مؤثراً على نسبة البطالة، ونتيجة لذلك معدلات البطالة المحسوبة لا تؤثر للبطالة الحقيقية داخل المجتمع.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لحساب معدلات البطالة وبساطة الصيغة لحسابها، وبوصفها بعدم الدقة إلا أن منظمة العمل الدولية وجميع دول العالم تعتمد هذه الصيغة في حساب معدلات البطالة عند مقارنة هذه المعدلات بين الدول المختلفة، وكذلك خلال فترات زمنية مختلفة في الدولة نفسها. (عقون، 2010، ص6-7)

2.2.2 محددات البطالة:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تلعب دوراً مهماً في تحديد معدلات البطالة، فليس من السهل تسمية العوامل المحددة لمعدل البطالة في المجتمع، ويمكن تقسيم محددات البطالة إلى محددات اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية. (حسن، 2016، ص50)

1.2.2.2 المحددات الاقتصادية:

وتتمثل في السياسات الكلية النقدية والمالية التي تتبادل فيما بينها التأثير على معدل البطالة، وتشمل كل من السياسة النقدية والسياسة المالية.

1- السياسة النقدية:

أصبحت البطالة في الفترة الأخيرة من اهتمامات السياسة النقدية، حيث تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لنشاط الحياة الاقتصادية، والتحكم في معدل البطالة التي تعبر عن وضعية سوق العمل، وتعتبر هذه السياسة من أهم الوسائل للحد من ظاهرة البطالة في النظام الاقتصادي والوصول لحالة التوظيف الكامل. (مصطفى، بن لدغم، 2022، ص134)

وعليه لتحريك الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية، وذلك بتغيير عرض النقود، ومن أهم هذه السياسات:

سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، سعر الفائدة، بحيث يتحكم البنك المركزي في هذه النسب حسب السياسة المتبعة، فإذا كانت السياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد، وزيادة عرض النقود، وحرصاً على تشجيع الائتمان يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم وزيادة سعر الفائدة من أجل تشجيع الائتمان، وبذلك يزداد عرض النقود إذا كان الاقتصاد قادراً على استيعاب التغيرات والجهاز الإنتاجي مرناً بحيث يستجيب لتلك التغيرات فيزيد الاستثمار والإنتاج والطلب على العمل، ومن ثم ينخفض معدل البطالة ويحدث العكس عندما تكون السياسة النقدية انكماشية.

2- السياسة المالية:

فالسياسة المالية تعنى كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والقرض العام من قبل الحكومة، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتميز السياسة المالية بأن لها جملة من الأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات في مستويات التنمية الاقتصادية، (حسن، 2016، ص51)

ومن السياسات التي تتبعها وزارة المالية:

سياسات السوق المفتوحة والإنفاق العام والضرائب بالتعاون مع البنك المركزي وذلك حسب السياسة المستخدمة، فإذا كان هدف السياسة المالية سياسة توسعية، تقوم السياسة المالية إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل بإقامة المشروعات العامة، وتشجيع القطاع الخاص عن طريق القروض الميسرة والإعانات وتوفير فرص عمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية، وفي نفس الصدد ومن أجل زيادة الطلب الكلي وتخفيض معدل البطالة تقوم وزارة المالية بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي فيزداد الدخل فيزداد الاستهلاك ويزيد الطلب على السلع والخدمات، وعلاوة على ذلك يسعى المنتجون إلى مواجهة هذه الزيادة في الطلب من خلال زيادة الإنتاج، ويزداد الطلب على العمل ويقل معدل البطالة. (حسن، 2016، ص52)

3- إجمالي حجم السكان :

بارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي إلى زيادة أعداد السكان الناشطين اقتصادياً، ما يزيد عرض العمل باعتباره أحد أهم العوامل التي تحدد البطالة، ولا شك أن كثرة القوة العاملة المعروضة، وانخفاض الطلب على العمل ستؤدي إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها. (سقاى، 2018، ص32)

4- حجم النفقات العمومية:

يعتبر الإنفاق العام ذا أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خاصة في أوقات الأزمات، هذا يجعل الدولة تزيد إنفاقها لتعويض العجز في الإنفاق الخاص للمحافظة على مستوى معين من العمالة، ما ينعكس بشكل إيجابي بتوفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق. (بن حمودة، 2015، ص8)

5- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة ويتبين أن هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات.

ولا يفوتنا أن ارتفاع مستويات التوظيف الكامل هو نتيجة لزيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ففي هذه الفترة يحدث ازدهار اقتصادي يشجع المستهلك على زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات، وبسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية تقوم الشركات بتوظيف المزيد من العمال، ويحدث العكس في حالة الانكماش الاقتصادي، وذلك يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الزواج والانتعاش الاقتصادي. (بهاليل، 2018، ص41)

6- معدل التضخم:

التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصنف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض، وعليه هو زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى وهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد يكون ارتفاع الأسعار راجعاً إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل، فالزيادة في نفقات العمال تترجم إلى زيادة في معدلات الأجور، وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور.

وتنطوي وجهة النظر - ووفقاً للمنطلق التقليدي ومنحنى فيليبس - على أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم، بحيث يزداد الطلب الكلى في فترات الرواج الاقتصادي ما يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار مع زيادة الطلب على العمل، فيرتفع مستوى التشغيل، ويحدث العكس في فترات الركود الاقتصادي، فضلاً عن ذلك ففي الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، وهي الفترة التي يزداد فيها حجم البطالة مع ارتفاع معدل التضخم، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن العلاقة بين البطالة والتضخم غير واضحة الاتجاه. (سقاى، 2018، ص32)

2.2.2.2 المحددات الاجتماعية:

وتتمثل هذه المحددات في سياسات معدل نمو السكان، وازدياد العمالة الوافدة، والتعليم وبعض العوامل النفسية.

1- **سياسة معدل نمو السكان:** إن مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد لا يتناسب مع الزيادة السكانية ما يعني زيادة في قوة العمل، ونتيجة لذلك قد ينشأ الجدل حول ما إذا كان معدل نمو السكان يشكل خطراً على نسب التنمية في البلاد.

2- **سياسة ازدياد العمالة الوافدة:** في الفترات الأخيرة تشير الإحصائيات إلى ازدياد العمالة الوافدة بشكل كبير، وخاصة أعداد العمال الوافدين من الدول المجاورة مثل تونس ومصر والسودان والدول الإفريقية الأخرى ما يقلل من فرص العمل أمام العمالة المحلية.

3- **سياسات التعليم:** إن ازدياد أعداد الخريجين من التعليم العالي بفعل سياسة التوسع الأفقي للجامعات أدى إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين، وبناء على ذلك تكون فترة البحث عن عمل لخريجي الجامعات طويلة بخلاف غير المتعلمين، ومن البديهي أن الشخص غير المتعلم يرضى بأي عمل كان، أما فترة البحث عن العمل فتطول بالنسبة لخريجي الجامعات لعدة عوامل منها:

أ. عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

ب. يتصف سوق العمل بظاهرتي الفائض والعجز بالرغم من الارتفاع في معدلات البطالة في أغلب المهن يكون الطلب أكثر من العرض في معظمها.

ج. إهمال دور التعليم الحرفي وأهميته وإعطاء الأولوية للتعليم الأكاديمي.

4- **عوامل نفسية أخرى:** تتمثل في ضغوطات بعض الأسر على أبنائها لدخول كليات معينة مثل الطب والهندسة لما لها من أهمية بحكم التفاخر والعرف في المجتمع وقبول الأفراد لبعض الوظائف التي لا تستخدم قدراته وخبراته ما يشجع الأفراد على البطالة بضياع فرص العمل أمامهم بدلا من القبول بهذه الوظائف (حسن، 2016، ص 50-51)

3.2.2.2 المحددات السياسية:

إن انعدام المناخ المناسب لاستقرار الحكم وتمكين الجهاز التنفيذي في البلاد من رسم السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى الاستقرار، وتحقيق النمو المطلوب، لاسيما أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعتر من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي والمحلي ما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى جانب الحروب الأهلية التي هدرت الكثير من الموارد البشرية والمالية في عدم استقرار نظام الحكم والحكومات، ونتيجة لذلك لم تتمكن من وضع سياسات اقتصادية فعالة تسهم في الاستقرار السياسي والحد من مشكلة البطالة. (حسن، 2016، ص 51)

4.2.2.2 المحددات القانونية:

تتمثل في التشريعات والقوانين التي تحدد ظروف وطبيعة نشاط سوق العمل ومن أهمها:

- 1- تحديد كل من السن القانوني للعمل وسن التقاعد من العمل.
- 2- تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور.
- 3- تحديد الساعات اليومية للعمل وتحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل والعكس.
- 4- تنظيم وتحديد العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، إضافة إلى تحسين التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل والمحددة للحقوق والواجبات لكل من العمال وأصحاب العمل. (عاشور، 2017، ص 44)

المبحث الثالث النظريات المفسرة للبطالة

تمهيد

إن مشكلة البطالة عانت منها كل الشعوب منذ القدم، وهذه المشكلة واجهتها مختلف دول العالم ولها أبعادها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، حيث ظلت هذه الظاهرة محور اهتمام المفكرين باختلاف مدارسهم التي ينتمون لها، واختلاف أفكارهم التي ينطلقون منها في تحليلاتهم من فترة زمنية إلى أخرى، وذلك للتعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، وذلك من خلال البحث والتحليل لأجل فهمها وتصنيفها، وتوجد اختلافات واضحة بين النظريات المختلفة، بحيث تعترف النظريتان الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، بينما نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود النوعين من البطالة سواء الاختيارية أو الإجبارية التي ترجع في رأيها إلى نقص الطلب الكلي على السلع والخدمات، وقد اهتمت المدرسة النقدية بالمعدل الطبيعي للبطالة، مع وجود بعض النظريات الأخرى التي تنص على أن سبب البطالة هو وجود اختلالات في سوق العمل، ولاستعراض النظريات الخاصة بسوق العمل والبطالة سيتم تقسيمها إلى مجموعتين هما النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

1.3.2 النظريات التقليدية للبطالة:

1- النظرية الكلاسيكية:

يركز الكلاسيكيون على المدى الطويل في تحليلاتهم، ويعتقدون أن مسألة التوازن الاقتصادي تحدث عندما تصبح الموارد في حالة التشغيل الكامل، أي أنه لا يوجد بطالة إجبارية، بينما قد تسود ظاهرة بطالة اختيارية أو احتكاكية أو هيكلية. (النجفي، 2000، ص 232)

وعليه هناك عدد من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية أهمها:

أنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (حسن، 2016، ص 22-23)

حيث إن الفرد إذا حقق منفعة سوف تتحقق مصلحة الجماعة بشكل تلقائي، وسيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل، كما يؤمن الكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية باعتبارها ضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي، كما لم يهتم الكلاسيكيون بدراسة موضوع البطالة، وإنما اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل لما يحدث فيه من تغيرات كبرى باعتباره المحدد الأساسي لأداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه بحيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، كما وضع الفكر الكلاسيكي أن الفرد سيحصل على وظيفة إذا ترك سوق العمل حراً عند مستوى العمالة الكاملة. (حسن، 2016، ص 22-23)

واستناداً إلى ما سبق أوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحيث اعتبروا أن معدل الأجر يتحدد بكمية العمل اللازمة للإنتاج، فإذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عند مستوى أجر التوازن ما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه، فتتسأ البطالة، وهي تمثل حالة استثنائية مؤقتة، وبطبيعة الحال تعود إلى مستوى التوازن المستقر إذا انخفضت الأجور الحقيقية الناتجة عن انتشار البطالة، الذي يضمن التوظيف الكامل، وعليه فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن القضاء على البطالة وفقاً لهذا الفكر. (نجا، 2005، ص34)

2- النظرية الكينزية:

ارتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، وارتفاع الحد الأدنى للأجور الحقيقية التي يحصل عليها العمال، حيث يفترض في نظريته أن العمال يرفضون أي انخفاض في أجورهم النقدية، كما يرى كينز أن خفض الأجور قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق، وهذا يعني انخفاض الطلب الكلي ما ينتج عنه انخفاض الطلب على الأيدي العاملة.

<https://www.araam.com/ar/artcle/article/detail/id/507877>

لاحظ كينز بعد الأزمة العالمية أن الأفكار التي قدمها الكلاسيك لا فائدة لها في علاج ظاهرة البطالة، لذلك وضع كينز نظرية بديلة لأفكار الكلاسيك في مجال الاستخدام، فقد اعتقد الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي يستقر عندها الاقتصاد، حيث رفض كينز هذا الاعتقاد، ووجد أن حالة الاستخدام الكامل هي حالة شاذة، ورأى كينز أن التوازن في السوق قد يحصل عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل، وأن التلقائية في حدوث التوازن في السوق غير صحيحة، كما يرى أن البطالة تصبح إجبارية عند حدوث اختلال سوق العمل وذلك لانخفاض الطلب الكلي ما يتطلب قدراً من التدخل في السياسة الاقتصادية لأجل القضاء على ظاهرة البطالة. (النجفي، 2000، ص 261)

وتنطوي وجهة النظر في أن المذهب الكينزي يفرض وجود بطالة دائمة عند مستوى معين أطلق عليها اسم البطالة الإجبارية، وقد انتقد كينز المدرسة الكلاسيكية في مبدأ إنكارها للبطالة الإجبارية ووجود أعداد كبيرة للعاطلين قادرين على العمل ويرغبون فيه ولا يجدونه، حيث ركز كينز في نظريته للتوظيف على البطالة الدورية التي تسببها حالات الكساد، فبالنسبة للبلدان المتقدمة اعتبر أن مثل هذه البطالة ناتجة عن قصور الطلب الفعال، ولكن هذا التحليل لا ينطبق على البلدان المتخلفة التي تعاني من حالة سيادة البطالة المزمدة التي لا ترجع إلى قصور في الطلب وإنما ترجع إلى نقص الموارد الرأسمالية أو عدم إمكانية استغلال الموارد، كما يسود في هذه البلدان البطالة المقنعة بشكل كبير ومن ثم لا تقدم هذه النظرية أي علاج للبلدان المتخلفة للتخلص من البطالة المزمدة؛ ولذلك لا يمكن أن نعتمد الحلول التي استخدمها كينز في نمودجه على كافة الدول. (نجا، 2005، ص 40-41)

3- النظرية النيوكلاسيكية:

يؤمن النيوكلاسيك بالحرية الاقتصادية، لذا فهي امتداد للفكر الكلاسيكي أي سيادة ظروف التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل، وأن كل عرض يخلق الطلب عليه وفقاً لقانون ساي، فإن زيادة الكمية المعروضة من سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن السعر في هذه الحالة سينخفض ما ينتج عنه تمدد الكمية المطلوبة حتى تستوعب الزيادة في الكمية المعروضة، فإن زيادة عرض العمل تنتج بطالة في سوق العمل ما يجعل الأجر الحقيقي منخفضاً فتمتد الكمية المطلوبة من العمل لكي تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة ويتحقق التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي. (كافي، 2014، ص 232 - 233)

وجدير بالذكر ووفقاً للفكر النيوكلاسيكي أنهم يستندون على فرضيات المنافسة التامة ومنها حرية تنقل الأيدي العاملة، وأن مرونة الأجور والأسعار تتضمن العمالة الكاملة في سوق العمل وأن حجم الأيدي العاملة يتأثر بالعرض والطلب عليها في السوق، وأن أي اختلال يصحح بشكل تلقائي من خلال تغير الأجور ما يؤدي إلى اختفاء البطالة الإيجابية في حالة وجودها، وركزوا تحليلهم لمفهوم البطالة على الأجل القصير وأن البطالة التي تحدث هي بطالة جزئية تحدث في بعض القطاعات، ووفقاً لهذه النظرية فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية فقط. (كافي، 2014، ص 232-233)

4- النظرية الماركسية:

إن أفكار المدرسة الماركسية جاءت مناقضة لأفكار النظرية الكلاسيكية؛ فالفكر الماركسي ينتقد النظام الرأسمالي بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بين الطلب والعرض بشكل تلقائي، وكشفت المدرسة الماركسية عيوب النظام الرأسمالي والقوانين التي يعمل بها، وأن البطالة ناتجة عن زيادة عدد السكان ونقص الاستهلاك لدى الأيدي العاملة، ويرى كارل ماركس بأن ظاهرة البطالة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي، أي أنه عندما تنتج أكثر مما تدفع من خلال المنافسة الكاملة لتحقيق الربح، وذلك بإدخال التكنولوجيا ما يترتب عنه الاستغناء عن الأيدي العاملة. (الأمين، 2002، ص 43)

كما يرى ماركس أن تزايد تراكم رأس المال يؤدي إلى استبدال العمال بالآلات في عملية الإنتاج، وهناك عدة وسائل يلجأ لها النظام الرأسمالي لإيقاف ازدياد معدلات الأجور في ظل تراكم رأس المال، وذلك بزيادة ساعات العمل ما يؤدي إلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل وأن كل بطالة ناتجة عن الزيادة في حجم السكان تكون ناتجة عن التطور التقني. (توتو، 2017، ص 50)؛

ولذلك ينبغي القول بأن لا يوجد فرق كبير بين النظرية الماركسية ونظرية حد الكفاف التي قدمها الكلاسيك بحيث اعتبروا أن معدل الأجر يتحدد بكمية الإنتاج التي يقدمها العامل، وهو ما يعرف بالأجر الطبيعي، فبهذا الأجر لا يستطيع العامل الحصول على أشياء أكثر من الضروريات اللازمة لاستمرار الطبقة العاملة، ولا بد من الإشارة إلى أن ماركس رأى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، كما حدد قيمتين من السلع هما قيمة تبادلية وقيمة استهلاكية. (سقا، 2018، ص 20)

2.3.2 النظريات الحديثة للبطالة:

يلاحظ أن المدارس السابقة (الكينزية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية) تناولت مشكلة البطالة من خلال السوق التنافسي للعمل أو سوق غير تنافسي غير كامل، إذ لم يعد بمقدور هذه النظريات تفسير المعدلات المرتفعة لظاهرة البطالة خصوصا بعد ارتفاع معدلات البطالة منذ السبعينات، لذلك ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي تقوم بتعديل وتفسير أكثر للظواهر، ويختلف تحليل هذه الظواهر لتفسير ظاهرة البطالة واختلال سوق العمل، وذلك بصياغة عدة فروض هامة خاصة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن فيه، ونذكر من أهم النظريات الحديثة كلا من نظرية البحث عن عمل ونظرية الاختلال ونظرية تجزئة السوق. (ابن سالم، 2011، ص 37)

1- نظرية البحث عن عمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، وهو فرض المعرفة التامة، وحاولت النظرية استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لتحليل وفهم المتغيرات الكلية، كما تؤكد هذه النظرية على صعوبة توفير المعلومات الكاملة لسوق العمل ما يترتب عليه زيادة عدم التأكد في اتخاذ القرارات وهذا الأمر الذي يدفعهم للسعي للحصول على هذه المعلومات، ويلاحظ أن عملية البحث تنسم بسمتين أساسيتين أولهما بأنها عملية مكلفة ماديا لكل من المؤسسات والعمال وتمثل السمة الثانية في كونها تحتاج إلى وقت طويل في تفرغ الأفراد لجمع هذه المعلومات، كما أن العاطل عن العمل يحصل على معلومات أكثر من العامل ويستفيد أكثر من العروض وفي هذه الحالة تصبح البطالة استثمارا، كما تفسر هذه النظرية بوجود هاتين السمتين وجود كم كبير من العاطلين مع وجود فرص عمل شاغرة. (كافي، 2014، ص 238-239)

وبطبيعة الحال ينتج عن استمرار العمال في البحث للحصول على أجور أعلى وفرص عمل ملائمة أكثر في ظل نقص المعلومات عن الأجر الأفضل، لأن الأجور المقترحة تختلف من مؤسسة إلى أخرى، كما تعد عملية البحث عن العمل مكلفة، وبوجود حد أدنى للأجور سيقبل العامل أي أجر أعلى منه ولا يقبل أي أجر أقل منه.

ومن جهة أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من العمل بها، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وذلك ينطبق بصفة خاصة على الوافدين الجدد على سوق العمل، كما يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة، ومن ثم يتصف هؤلاء الأشخاص بالحركة بشكل أكبر من الفئات الأخرى ما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المتنوعة نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل. (كافي، 2014، ص 239-240)

2- نظرية الاختلال:

طبقا لهذه النظرية فإن أحد الفروض الأساسية لسوق العمل أن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، كما تقوم هذه النظرية على رفض مرونة الأجور والأسعار، غير أن الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور، بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل.

وعليه يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى اختلال بين المعروض والمطلوب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، وذلك من شأنه يحدث عدم توازن، وبناء على ذلك تظهر البطالة في سوق العمل، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب.(نجا، 2005، ص 51-52)

ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور السائدة، وذلك أيضا ينطبق على أسواق السلع.

وجدير بالذكر أن هذه النظرية تعترف بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، وهذا ما يجعلها تتشابه مع النظرية التقليدية عن سوق العمل، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بوجود البطالة الإجبارية، كما تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب البطالة تزامنا مع وجود معدلات مرتفعة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.

وعلى المستوى العلمي فإن تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابهة بين سوقي العمل والسلع، وينتج عن علاقات التشابك فيما بين هذين السوقين نوعان من البطالة هما :

1- **البطالة الكلاسيكية** : يرتبط هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، وسميت هذه البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن، وعدم زيادة السلع وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال، واستخلاصا مما سبق يرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال ما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل.

2- **البطالة الكينزية**: تتميز هذه البطالة بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع ما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وعليه سمي هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة وحالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، ويلاحظ وجود فائض عرض في كل من سوق العمل والسلع، ومن ثم يمتنع رجال الأعمال عن تشغيل المزيد من العمال بما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.(نجا، 2005، ص 53-54)

ولابد من التأكيد على أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي منها الأسواق المختلفة، وتكمن أهمية هذه النظرية في استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية.

واستخلاصا مما سبق يتضح لنا أن نظرية الاختلال قدمت من الناحية النظرية تحليلا لأسباب البطالة المعاصرة، كما أوضحت أن البطالة الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة هي بطالة إجبارية سببها الأساسي هو زيادة الأجور وانخفاض ربحية الاستثمارات، كما جاء في النظرية الكلاسيكية، وعدم وجود الطلب الكافي لتبعا للنظرية الكينزية. (نجا، 2005، ص 53-54)

3- نظرية تجزئة سوق العمل:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة في قطاعات معينة مع الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، ويلاحظ أن هذه النظرية تبنى بشكل أساسي على إسقاط أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، وهو فرض تجانس وحدات العمل.

ولا يفوتنا أن ننوه بأن النظرية تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل الأسواق، كما تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعايير درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما سوق رئيسي وسوق ثانوي، ونظرا لاختلاف السوقين من حيث الأفراد والوظائف الموجودة بها فإنه لا يتمكن عنصر العمل من التحرك والانتقال داخل كل سوق، ويمكن التكلم على هذين السوقين بشكل أكثر تفصيلا، وهذان النوعان هما:

1- **السوق الرئيسي:** هذا السوق يتميز بوجود فرص عمل أفضل، وأجور أعلى، وتتصف ظروف العمل في هذا السوق بدرجة عالية من الاستقرار في الطلب على منتجاته، كما ينعكس هذا الاستقرار على العمالة المشتغلة بهذا السوق، ويتمثل السوق الرئيسي في سوق المنشآت كبير الحجم، كما يشمل هذا السوق كافة منشآت القطاع الحكومي ومنشآت القطاع الخاص المنظم، كما يستخدم فيه العديد من الفنون الإنتاجية ذات الكثافة العالية في رأس المال والعمالة الماهرة بدرجة عالية، لاسيما أن هذه المنشآت تعمل على الاحتفاظ بهذه العمالة لاكتسابهم العديد من المهارات أثناء عملهم. (كافي، 2014، ص 244-245)

2- **السوق الثانوي:** يتمثل هذا السوق في سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبسيطة، ويحتاج هذا السوق إلى العمالة قليلة المهارة، ويتم استخدام هذه العمالة في حالات الرواج والاستغناء عنهم في حالات الكساد، وبطبيعة الحال يتعرض هذا السوق لدرجة كبيرة من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ما يجعل هذا السوق يتعرض بشكل أكبر للبطالة خاصة في ظل غياب التشريعات التي تنظم هذا السوق، كما يتصف السوق الثانوي بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مناسبة للعمل، ويشمل هذا السوق القطاعات الحديثة والقطاعات غير الرسمية والقطاع الخاص غير المنظم. (كافي، 2014، ص 244-245)

ويلاحظ من خلال القراءة الأولية أن هذه النظرية تهدف إلى الكشف عن أسباب ارتفاع البطالة في قطاعات معينة مع وجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، كما تهدف إلى تفسير ارتفاعها، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل هي:

1- السوق الداخلية:

في هذا السوق يشتغل العمال ضمن مجموعة قواعد تحمي العاملين بها من المنافسة، كما يشمل السوق الداخلي الموارد البشرية داخل المؤسسات في ظل علاقة مرتبطة بالأجور.

2- السوق الخارجية:

في هذا السوق يتحقق مبدأ المنافسة الكاملة، ويتم فيه البحث عن الأيدي العاملة من خارج محيط المؤسسة، وذلك لعدم توفر الشروط الضرورية في العمل المطلوب، مع عدم إمكانية الحصول على الترقيات داخل هذا السوق.

3- السوق الأولية:

يتعرض السوق الأولي للبطالة في فترات الركود المستمر، ويضم هذا السوق الوظائف الأكثر استقراراً وتبائناً ويتوفر بها أفضل الشروط، ومن ضمنها امتياز الحصول على الترقيات.

(<https://ketabonline.com>)

4- السوق الثانوية:

يشمل هذا السوق المؤسسات الصغيرة، وتتمثل في الوظائف الأقل أجراً واستقراراً كقطاع الزراعي وقطاع البناء وقطاع الخدمات والتجارة، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا السوق يميز بين العمال من حيث الجنس ومن حيث فئات الأعمار، ولكنه في الغالب يشمل النساء والشباب وكبار السن والعمالة ذات المهارة المنخفضة، والأعمال في هذا السوق تسمى بالوظائف الدنيا.

5- السوق الرئيسية:

العاملون بهذا السوق يتمتعون بقدر عالٍ من المهارات المكتسبة، وذلك إما عن طريق التدريب أو الممارسة، ويتضمن السوق الرئيس المؤسسات كبيرة الحجم التي يتم فيها استخدام الفنون الإنتاجية ذات الكثافة العالية في العمالة الماهرة و رأس المال، وبطبيعة الحال تسيطر هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات ما يجعلها تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار في الطلب على منتجاتها الأمر الذي ينعكس بشكل

إيجابي على العمالة. (<https://ketabonline.com>)

الفصل الثاني

تحليل البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: واقع وتحليل مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: واقع وتحليل الإنفاق العام وحجم السكان في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

تمهيد

تعد ظاهرة البطالة عالمية لها العديد من الآثار السلبية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والتي تؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية تؤثر على الهيكل الاقتصادي للبلاد، وهذه الظاهرة بطبيعتها الحال تتأثر بعدة متغيرات اقتصادية كلية.

فالناتج المحلي الإجمالي يقيس مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلاد، فهو يعتبر مؤشراً مهماً يمكن الاقتصاديين والخبراء من معرفة ما إذا كان الاقتصاد في البلد يعاني من حالة توسع أم انكماش، وكذلك تقييم النشاط الاقتصادي وقياس حجم الاقتصاد ككل.

أما التضخم فهو يتمثل في وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي عن الأسعار السائدة في البلاد، ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية من العملة المحلية، وهنا يمكن القول بأن هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وذلك بتوفر موارد عاطلة من الممكن استخدامها في مواجهة فائض الطلب فليس كل ارتفاع في الأسعار تضخماً.

كما تعد نظرية السكان من أهم النظريات المفسرة للبطالة، حيث إن عدد السكان يزداد بمعدلات مرتفعة لا تتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية، ومن آثار الضغوط السكانية هو انخفاض إنتاجية العمل، ومستوى الدخل وانتشار البطالة بأنواعها، وفيما يخص النفقات العامة فقد حازت على اهتمام الاقتصاديين، فقد كان اهتمامهم بتحديد المبالغ التي يجب إنفاقها وكيفية توزيعها، وذلك لتحقيق أعلى قدر من المنفعة العامة للبلاد.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى كل متغير على حدة، حيث سنتناول في المبحث الأول واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد خصص لواقع وتحليل مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي، والمبحث الثالث خصص لواقع وتحليل الإنفاق العام وحجم السكان في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول

واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة

تمهيد

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي لكل بلد، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم هذه المؤشرات بحيث يتناول التحليل الاقتصاد الكلي أي مجموع دخول ومخرجات الاقتصاد، وكذلك مجموع القوى العاملة والطاقة الإنتاجية، كما أنه يعتبر من أكثر المؤشرات استخداماً، وهو يعرف على أنه عبارة عن مجموع القيم السوقية لكل من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وهي السنة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، سواء أنتجت داخل البلد أو خارجه، كما أنه يعتبر مقياساً نقدياً؛ أي يتم تحويل ناتج كل دولة إلى قيمة مساوية له بقيمة عملة موحدة. (معروف، 2005، ص 73)

وعليه فإن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعكس الأنشطة الاقتصادية التي أنتجها المجتمع، كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون للتنبؤ بالوضع المستقبلي للبلاد، ومعرفة أداء الاقتصاد داخل الدولة من حيث الركود أو الانكماش، ومن خلال حسابه يمكن المقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول المختلفة، ولابد من التأكيد على أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة تعبر عن سلامة اقتصادها وقوته، وكونه قادراً على خلق الكثير من فرص العمل ما يؤدي إلى انخفاض في مستويات البطالة بزيادة فرص العمل المختلفة، وزيادة الدخل للأفراد المجتمع (مجدي، 2021، ص 8-9).

وخلاصة القول أن هناك عوامل محددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي كالأستقرار السياسي للدولة الذي يؤثر على إنتاج السلع والخدمات، والحروب تدمر ممتلكات الدولة المختلفة والمصانع وغيرها، وكذلك كمية ونوعية الموارد الاقتصادية وأهمها الموارد البشرية، وكذلك مدى تطبيق الدولة لمبدأ تخصيص العمل، والاستخدام الأمثل للموارد كالسكان والتقدم التكنولوجي والاستثمارات، وعليه فإن دراسة واقع الاقتصاد الليبي يتطلب تتبع حركة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة. (أحمد، 2019،

ص 88)

جدول (1-3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية 1980-2021 بمليون دينار

الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
18079.1	2001	10553.8	1980
25914.1	2002	8798.8	1981
31731.8	2003	8932.4	1982
41486.2	2004	8511.7	1983
66450.7	2005	7804.7	1984
80729.9	2006	7852.1	1985
89260.3	2007	6960.7	1986
105728.4	2008	6011.6	1987
86289.3	2009	6186.0	1988
102538.2	2010	7191	1989
39171.1	2011	8246.9	1990
112591.0	2012	8757.3	1991
79952.2	2013	9231.9	1992
43030.2	2014	9137.7	1993
20030.28	2015	9670.8	1994
18846.86	2016	10672.3	1995
28061.86	2017	12327.3	1996
37847.39	2018	13800.5	1997
37475.64	2019	12610.6	1998
37580.5	2020	14075.2	1999
193295.2	2021	17620.2	2000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- 1- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.
- 2- مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا، الكتيب الإحصائي أعداد مختلفة، ملف الاقتصاد، جداول الناتج المحلي الإجمالي.

1.1.3: تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م):

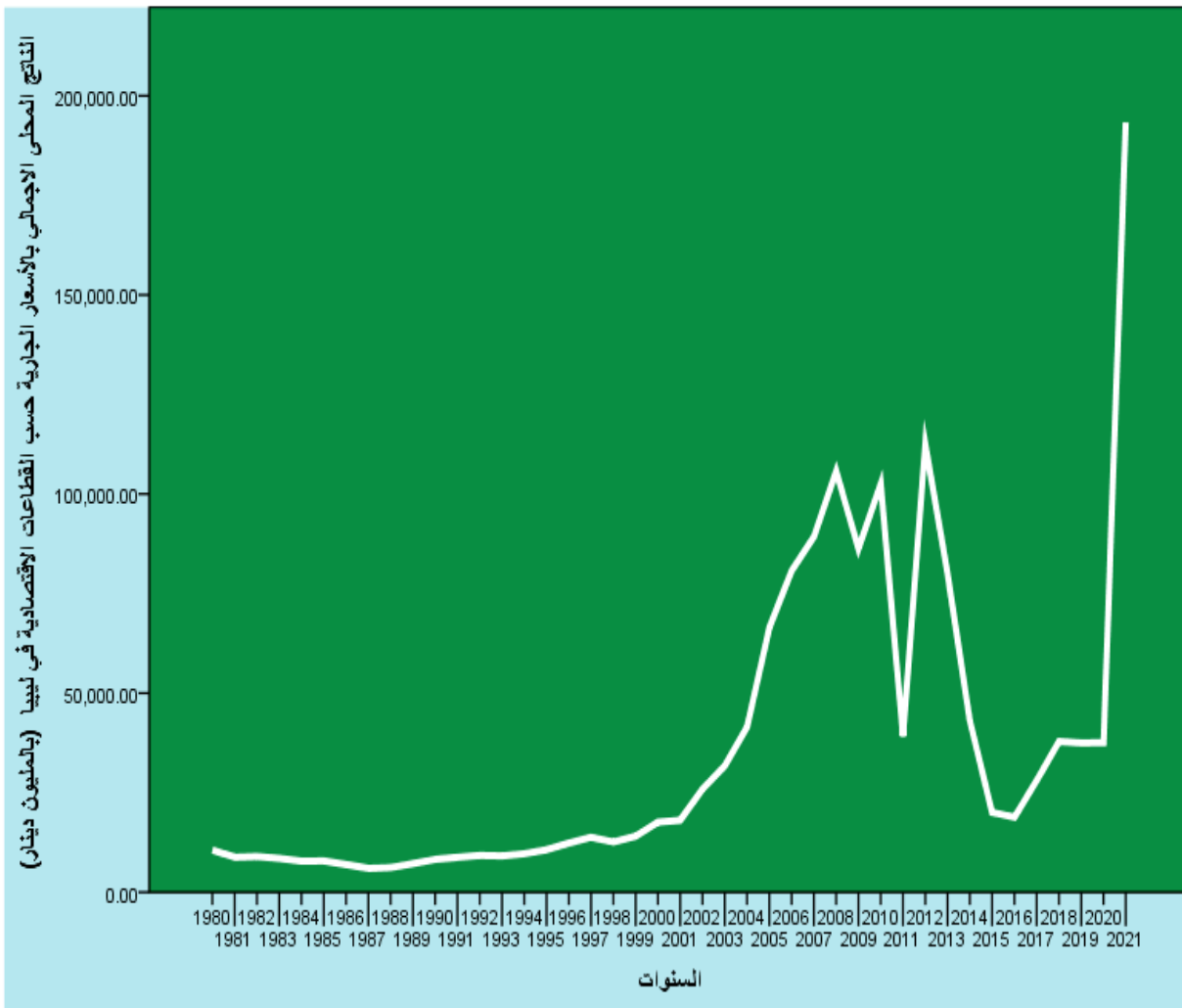
من خلال الجدول نلاحظ أن ليبيا شهدت معدلات الناتج المحلي خلال الفترة (1980-1989م) انخفاضا كبيرا، حيث سجلت معدلات الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (1980-1987م) أدنى فترة لمعدلات الناتج المحلي في ليبيا، ويرجع سبب هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الحصار الذي واجهه الاقتصاد الليبي فترة منتصف الثمانينات، وبما أن الاقتصاد الليبي يعد أحد الاقتصاديات الريعية المنفتحة على العالم، وهيمنة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي، واعتماده على النفط بشكل رئيس، وانخفاض إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وحدث انخفاض حاد في أسعار النفط بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية خاصة بعد انهيار أسعار النفط عام 1986م، ووصل سعر برميل النفط في تلك الفترة إلى أقل من 8 دولارات، ليصل هذا الانخفاض إلى أدنى مستوى له عام 1987م حيث قدر الناتج المحلي بـ 6012 مليون دينار، وأعلى مستوى لها عام 1980م حيث قدر الناتج المحلي بـ 10554 مليون دينار، حيث بلغ متوسط معدل الناتج المحلي في ليبيا خلال هذه الفترة 7880 مليون دينار لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترات اللاحقة.

وخلال الفترة (1990-1999م) سجلت معدلات الناتج المحلي ارتفاعا، ويرجع هذا التحسن إلى حرب الخليج الثانية في عام 1991م حيث أدت إلى تحسن أسعار النفط بحيث استفادت ليبيا من ارتفاع صادراتها النفطية، وارتفاع أسعار النفط، وتعتبر فترة انتعاش للاقتصاد الليبي، حيث شهدت تزايدا كبيرا وصل إلى ذروته خلال عام 1999م حيث قدر معدل الناتج المحلي بـ 14075 مليون دينار بينما سجل عام 1990م أدنى معدل للناتج المحلي بلغ 8247 مليون دينار، حيث بلغ متوسط معدل الناتج المحلي في ليبيا خلال هذه الفترة 10853 مليون دينار.

وخلال الفترة (2000-2009م) سجلت معدلات الناتج المحلي ارتفاعا كبيرا جدا، حيث سجل عام 2008م أعلى قيمة لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م) حيث قدر معدل الناتج المحلي بـ 105728 مليون دينار، ويرجع هذا لتحسن السوق النفطي بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل المجتمع الدولي سنة 2003-2004؛ إذ حققت ليبيا في تلك الفترة استقراراً مالياً ما أدى إلى تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، وسجل عام 2000م أدنى فترة لمعدلات الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م)، حيث قدر معدل الناتج المحلي بـ 17620 مليون دينار، وبلغ متوسط معدل الناتج المحلي في ليبيا خلال هذه الفترة 56329 مليون دينار.

وخلال الفترة (2010-2021م) سجلت معدلات الناتج المحلي تنذباً كبيراً بين الانخفاض والارتفاع، بحيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد وأدت إلى توقف صادرات النفط وتعطيل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى في تلك الفترة، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر، وعاد بسرعة في الارتفاع سنة 2012م، وهذا الارتفاع يعود إلى التحسن في مستوى أسعار النفط، وارتفاع كميات تصديره، وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في عام 2014م نتيجة تعاقب الحكومات الانتقالية والإغلاق المتكرر للموانئ النفطية في البلاد، حيث سجل عام

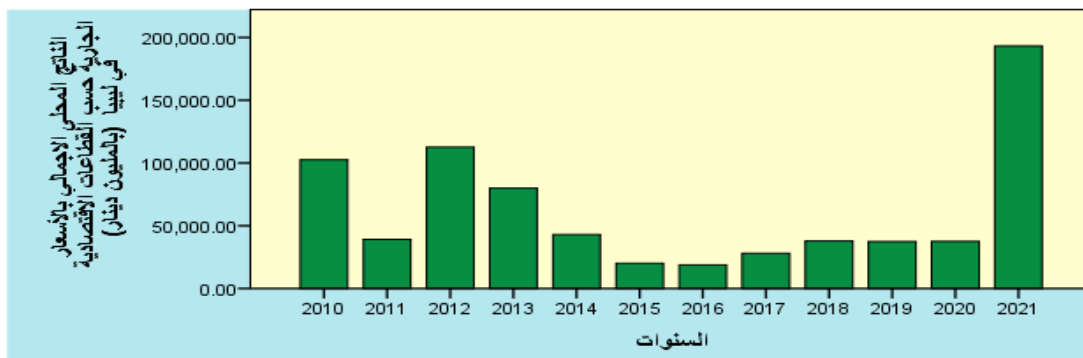
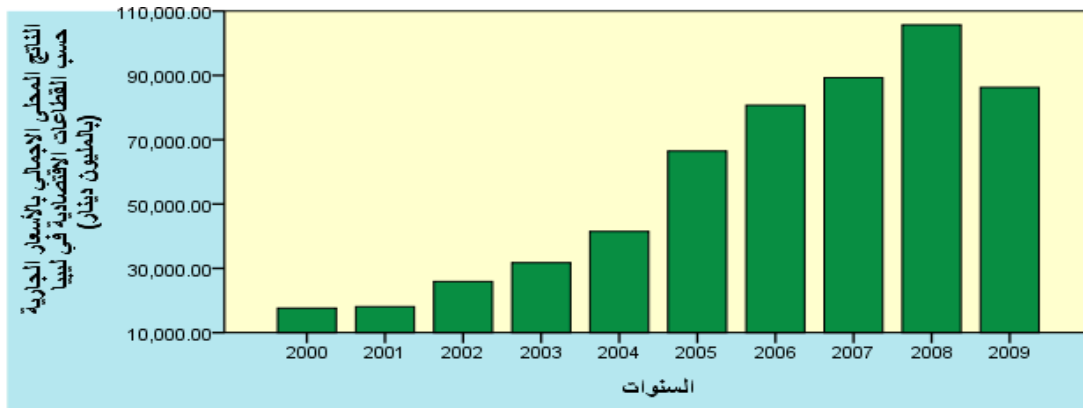
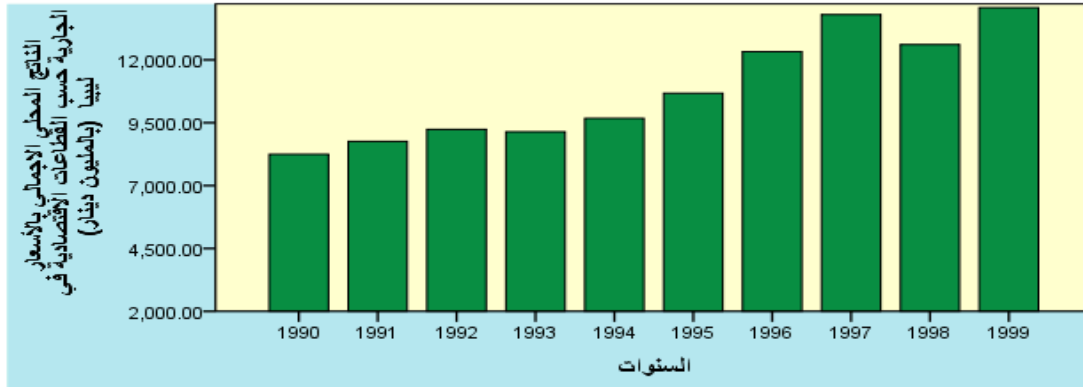
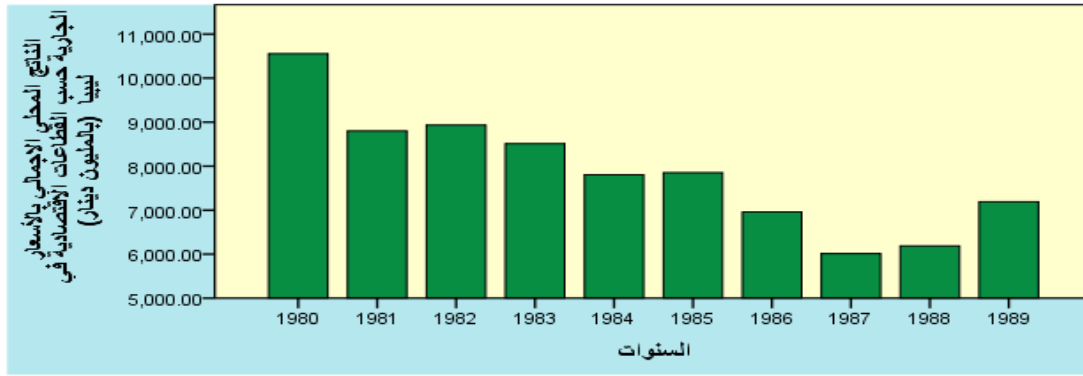
2021م أعلى قيمة لمعدلات الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (2010-2021م) حيث قدر معدل الناتج المحلي بمعدل 193295 مليون دينار، ويعزى هذا التعافي للزيادة في إنتاج النفط ويرجع إلى استئناف الإنتاج من بعض أكبر حقول النفط في البلاد ما أدى إلى زيادة إنتاج النفط، وارتفاع أسعاره العالمية، وسجل عام 2016م أدنى قيمة لمعدلات الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (2010-2021م) حيث قدر معدل الناتج المحلي بـ 18847 مليون دينار. حيث بلغ متوسط معدل الناتج المحلي في ليبيا خلال هذه الفترة 62535 مليون دينار لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالعقود السابقة، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (1-3) (2-3).



(شكل 1-3)

تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1-3)



(شكل 3-2)

تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال العقود الأربعة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-1)

المبحث الثاني

واقع وتحليل مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

تمهيد:

إن التضخم يعتبر من الظواهر الاقتصادية، فهو ظاهرة عالمية تحدث في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، ويختلف في مفهومه باختلاف وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين، ففي الفكر الاقتصادي فسرت ظاهرة التضخم من الناحية التاريخية ثلاث مدارس أساسية، بدأت بالنظرية الكلاسيكية وتبعها المدرسة الكينزية، ومن ثم نظرية التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر، ويعرف في أبسط مفاهيمه بأنه الارتفاع المتزايد في معدلات أسعار السلع، وأن ذلك الارتفاع يتسم بالاستمرار، وهناك معدل للزيادة في الأسعار يعتبر مقبولاً في مراحل معينة وضمن فترة زمنية معينة، فإن تجاوز هذا المعدل يقال أن هناك تضخماً .

وعليه فالتضخم أنواع عديدة يمكن التمييز بينها بمعايير مختلفة تتمثل في حدته ودرجة تدخل الدولة في الأسعار، ومن حيث مصدره، ومن هذه الأنواع التضخم الحقيقي، التضخم المكبوت، التضخم الزاحف، والتضخم المفرط، ومع الاختلاف في هذه الأنواع من التضخم إلا أنها تشترك في أن المعدل العام للأسعار مرتفع، وتختلف من حيث الارتفاع باختلاف هذا المعدل.

وبطبيعة الحال يؤثر التضخم بشكل سلبي على الاستثمار بسبب انخفاض الدخل الحقيقية، وعدم التأكد من أوضاع الاقتصاد المستقبلية ما يؤثر على الادخار، بينما يرى آخرون أن التضخم يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي، حيث إن ارتفاع الأسعار لفترة تمكن من زيادة الأرباح ما يزيد الاستثمار وتنخفض البطالة، لاسيما أن القوة الشرائية تنخفض مع زيادة الأسعار، لأنه يترتب على ظاهرة التضخم زيادة في كمية النقود ما يؤثر على الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي لأصحاب الدخل الثابتة، كما تزايد أرباح الشركات لزيادة أسعار السلع بشكل أسرع من زيادة الأسعار، وبناء على ذلك يؤثر التضخم على الدين العام وحجم الإنتاج السلعي، ولتوضيح ذلك فإن من الممكن علاج التضخم بطرق مختلفة، وفي مقدمتها اتباع سياسات مالية ونقدية باستخدام أدواتها، وذلك من خلال خفض أو زيادة الإنفاق الحكومي، وسعر الخصم وسعر الفائدة والاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات للسيطرة على ظاهرة التضخم .(النجفي، 2000، ص

(281-271)

جدول (2-3)

معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)

معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات
-8.84	2001	9.76	1980
-9.86	2002	9.78	1981
-2.66	2003	9.78	1982
1.25	2004	10.60	1983
2.66	2005	12.48	1984
1.47	2006	9.14	1985
6.21	2007	3.38	1986
10.4	2008	4.42	1987
2.45	2009	3.13	1988
2.8	2010	4.46	1989
15.9	2011	8.5	1990
6.07	2012	11.7	1991
2.59	2013	9.45	1992
2.43	2014	11.1	1993
9.9	2015	5.1	1994
15.9	2016	7.2	1995
18.5	2017	4.0	1996
13.6	2018	3.59	1997
-2.2	2019	3.72	1998
1.4	2020	2.6	1999
2.8	2021	-2.91	2000

المصدر: أعداد مختلفة من التقارير والنشرات الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي.

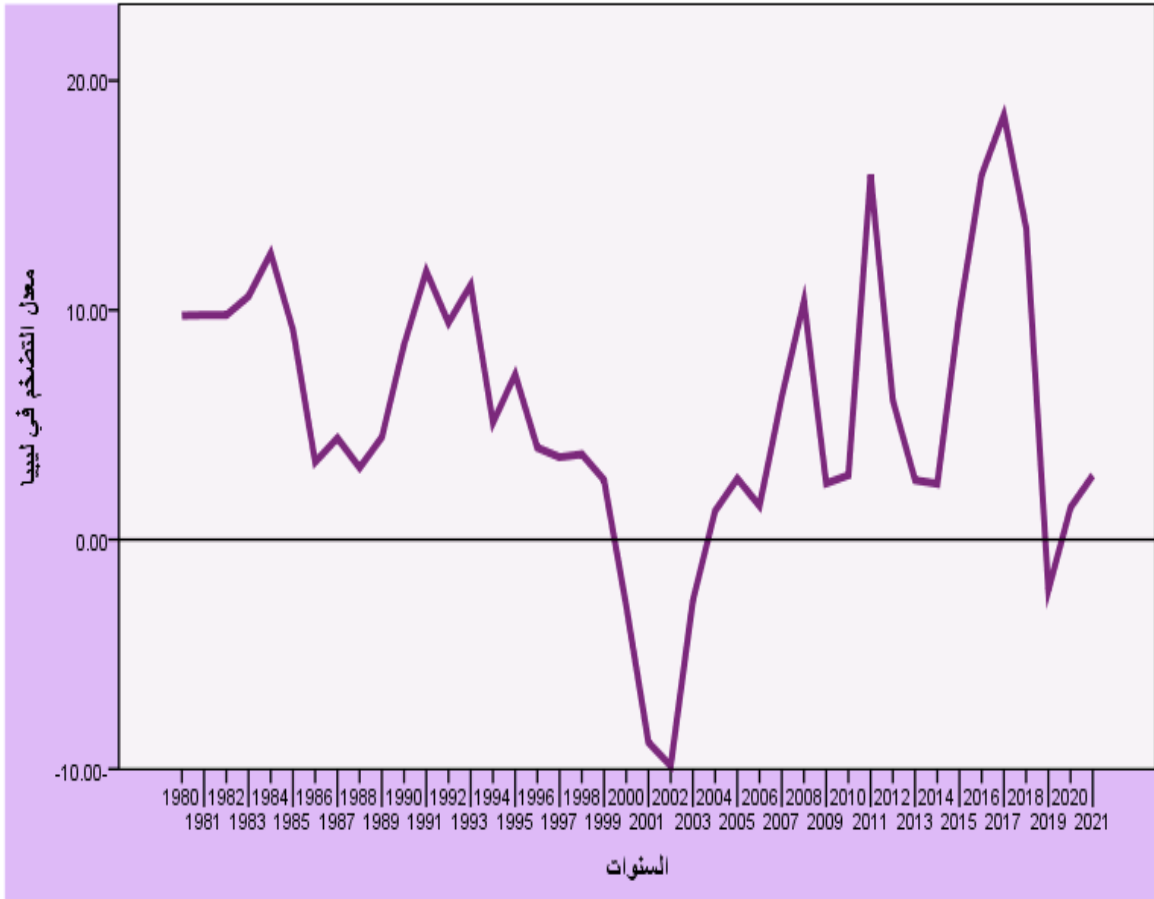
1.2.3 تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

شهدت معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980-1989م) ارتفاعاً ثم انخفاضاً كبيراً، ويرجع ذلك إلى التقلبات التي شهدتها الاقتصاد الليبي في المستوى العام للأسعار تزامناً مع وجود عجز في الموازنة العامة، حيث سجلت معدلات التضخم في ليبيا تزايداً خلال الفترة (1980-1984م) بلغ ذروته عام 1984م ليسجل هذا العام أعلى فترة لمعدلات التضخم في ليبيا بلغ 10.48. بعد ذلك أخذت معدلات التضخم في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال باقي السنوات (1985-1989م)، ويرجع سبب هذا التذبذب لتراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات ما أدى إلى تراجع إيرادات النفط عام 1986م مع الحفاظ على مستويات متناسبة للإنفاق العام، فعملت الدولة على تطبيق سياسة مالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بداية بالقيود الكمية على الواردات والرقابة على النقد الأجنبي فأدى ذلك إلى ظهور السوق الموازي للصراف الأجنبي، ليسجل عام 1988م أدنى فترة لمعدلات التضخم في ليبيا بلغ 3.13. وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة 7.69 لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترات اللاحقة.

وخلال الفترة (1990-1999م) سجلت معدلات التضخم تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بسبب الحصار الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي ما أثر على استقرار الاقتصاد القومي بشكل سلبي وأدى إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وتراجع العرض النقدي وارتفاع معدل التضخم، حيث شهدت في بداية هذا العقد تزايداً وصل إلى ذروته خلال عام 1991م، حيث قدر معدل التضخم بمعدل 11.70، في حين سجل انخفاضاً كبيراً انتقل من معدل 11.10 خلال عام 1993م ليصل إلى معدل 5.10 خلال عام 1994م، وسجل عام 1999م أدنى فترة لمعدلات التضخم في ليبيا بلغ 2.60، بحيث قام المصرف المركزي بالعديد من الإجراءات اتجاه سعر صرف الدينار الليبي حيث عمل بما يعرف باسم سعر الصرف الرسمي، وتم إلغاء سعر الصرف التجاري الذي عمل به منذ 1994م، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة 6.70.

وخلال الفترة (2000-2009م) سجلت معدلات التضخم انخفاضاً، بحيث بدأ معدل التضخم عام 2000م بمعدل سالب، وذلك نتيجة لسالبية معدل التضخم العالمي، والأزمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي أثرت على الاقتصاد الليبي بنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني، وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد، حيث سجل عام 2002م أدنى فترة لمعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م) فقدر معدل التضخم بمعدل -9.86، تم سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ذروته عام 2008م قدر بمعدل 10.40 ليسجل أعلى فترة لمعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م)، وذلك بسبب بروز الأزمة المالية العامة وضغوطها التضخمية ما سبب في زيادة عرض النقود المحلية بشكل غير مدروس وزيادة الإنفاق الاستثماري الذي فاق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وزيادة أسعار النفط والقفزات التي حدثت في الإنفاق العام لها دور محوري في تقلبات المستوى العام للأسعار ما أثر على زيادة التضخم

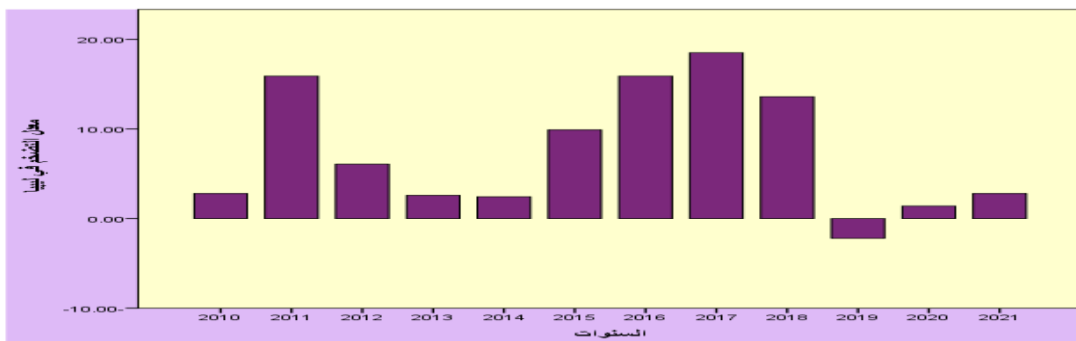
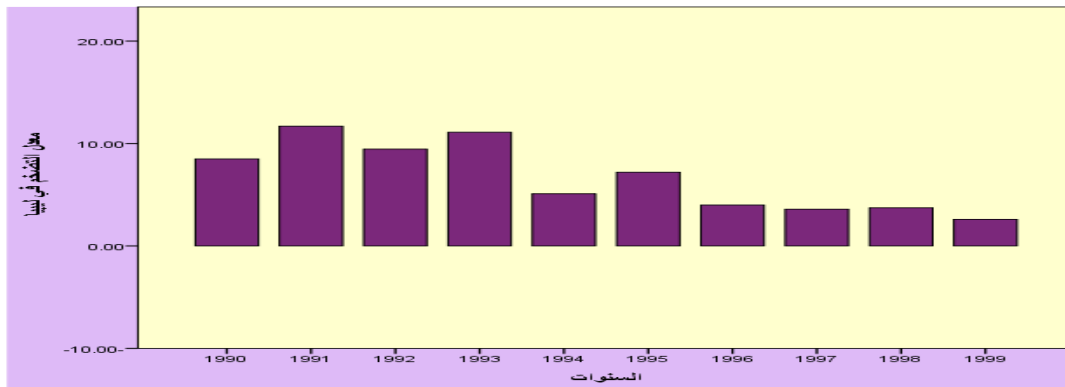
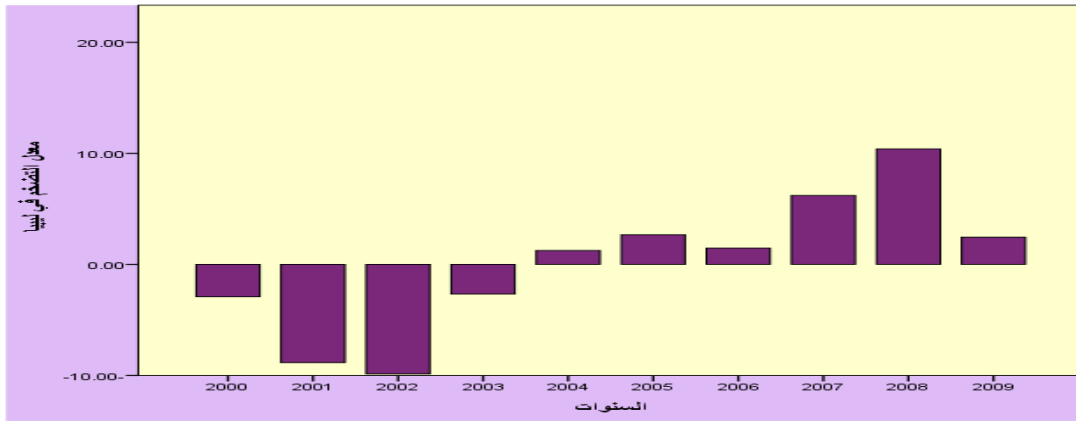
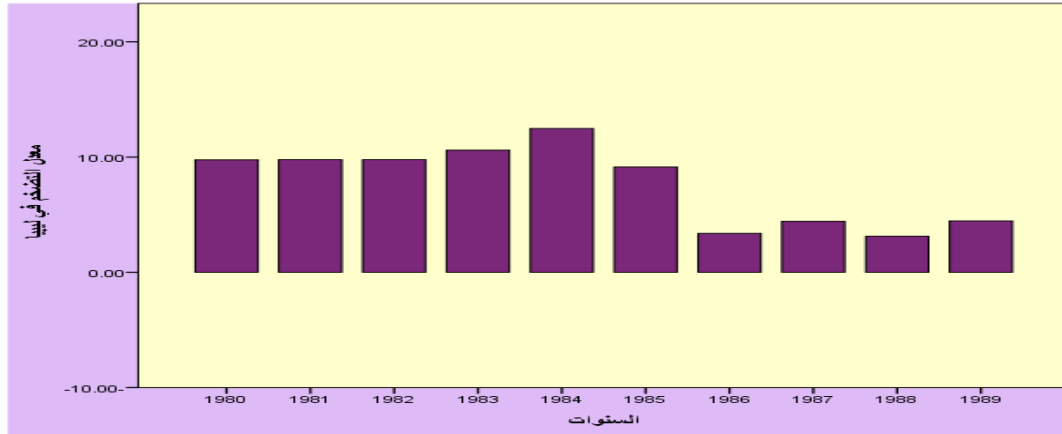
بسبب الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل عرض النقود، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة 0.02 لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين والفترة اللاحقة. وخلال الفترة (2010-2021م) سجلت معدلات التضخم تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع، ففي هذه الفترة منذ 2011م تدهور الوضع الاقتصادي للدولة وانخفضت قيمة الدينار الليبي، وتدنّت القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي مع وضع قيودٍ على احتياطات ليبيا من العملة الأجنبية في الخارج، وتدهور التوازن الاقتصادي، وعجز واضعي السياسة المالية وضيق إمكانية السياسة النقدية ما اضطر المصرف المركزي إلى اتباع سياسات لمعالجة الأزمة الاقتصادية بتمويل العجز في عرض النقود من خلال التصرف في جزء من الاحتياطات النقدية وإصدار عملة ورقية دون وجود غطاء نقدي ما تسبب في تدهور قيمة الدينار الليبي والارتفاع الحاد في الأسعار، حيث سجل عام 2017م أعلى قيمة لمعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2010-2021م) حيث قدر معدل التضخم بمعدل 18.50، وذلك بسبب الإضرابات في سلسلة التوريد، وضعف العملة المحلية، والانقسام المؤسسي، ووجود وزارتين للمالية مرتبطة بحكومتين، وسجل عام 2019م أدنى قيمة لمعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2010-2021م) حيث قدر معدل التضخم بـ 2.20، ويعود تراجع معدل التضخم إلى انخفاض سعر الصرف على العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، واتخاذ الدولة إجراءات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومنها تسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصرف بشكل مباشر، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة 7.47، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3-3).



شكل (3-3)

تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3)



شكل (4-3)

تطور معدل التضخم في ليبيا خلال العقود الأربعة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3)

المبحث الثالث

واقع وتحليل الإنفاق العام وحجم السكان في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

1.3.3 الإنفاق العام:

لقد احتلت دراسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة بعد تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية من خلال أشكال الإنفاق التي مرت بها الدولة من كونها دولة حارسة إلى دولة تتدخل في الإنفاق العام، ومن ثم النفقات العامة في الفكر الاشتراكي، ومنها إلى الإنفاق العام في الفكر المالي الحديث، وبما لا يدع مجالاً للشك أن للإنفاق العام أهمية خاصة في دراسة المالية العامة، ويعتبر من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق التوازن الاقتصادي في جميع المجالات، وتحقيق أهداف اقتصادية لإشباع حاجات عامة تعود على المواطنين كافة، وليس لأفراد أو فرد محدد، لأنه إذا أنفقت الدولة مواردها لتحقيق منفعة خاصة فهذا لا يكون هناك عدالة ومساواة بين أفراد المجتمع. (العلي، 2015، ص 15-9)

وبناء عليه يعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع، كما يقوم شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام بتكاليف قليلة لتجنب الإسراف والتبذير، ويشكل الإنفاق العام هيكلًا كبيرًا متنوعاً، يظهر في صور وأشكال مختلفة ويتعدد في آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ولابد من الإشارة إلى أن الإنفاق العام يؤثر على النشاط الاقتصادي فإنه عندما يستخدم جزء من الموارد الاقتصادية فهذا ينعكس على المتغيرات الاقتصادية مثل الدخل القومي، ومن ثم على الاستهلاك القومي والادخار القومي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما له تأثير على توزيع الدخل ونمطه وهيكله، ويؤثر الإنفاق العام بزيادته أو نقصانه على الطلب الفعال، وعلى التوظيف.

واستخلاصاً مما سبق فإن كفاءة تخصيص الإنفاق العام لها أثر إيجابي، وذلك بتوفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة عن طريق سياسة الإنفاق، منها تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وأنه كلما حقق النمو الاقتصادي معدلاً معيناً من النمو تمكنت الدولة من التوسع في نشاط الدولة ويزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي. (عبدالمجيد، 2001، ص 437-446)

جدول (3-3)

الإنفاق الحكومي في ليبيا بالأسعار الجارية (1980-2021) بالمليار دينار

الإنفاق الحكومي	السنوات	الإنفاق الحكومي	السنوات
5226.8	2001	5761.6	1980
8305.4	2002	20217.1	1981
7246.2	2003	14791.0	1982
17057	2004	11733.9	1983
20541.2	2005	10680.2	1984
20263.3	2006	8290.3	1985
27574.1	2007	7295.7	1986
35663.3	2008	5836.0	1987
28158.8	2009	5628.2	1988
41986.7	2010	5266.1	1989
15536.2	2011	4776.4	1990
33798.0	2012	4377.7	1991
70390.8	2013	3190.3	1992
43814.0	2014	3119.9	1993
36015.0	2015	2531.0	1994
30255.3	2016	4769.8	1995
32691.9	2017	3436.5	1996
3931.4	2018	3846.4	1997
45813.0	2019	3540.3	1998
37627.6	2020	3559.0	1999
86094.5	2021	4345.4	2000

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحوث الاقتصادية 2010.

1.1.3.3 تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

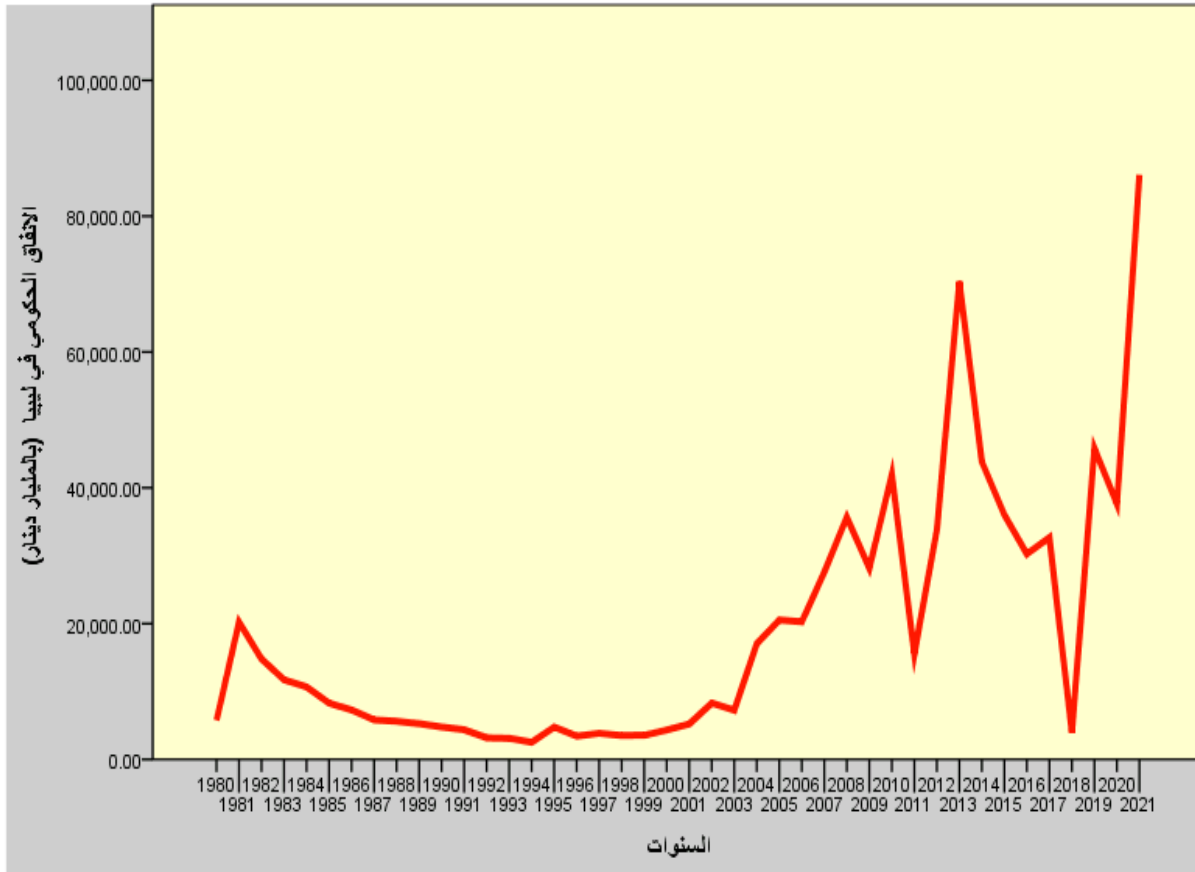
شهدت معدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1980-1989م) ارتفاعا كبيرا من عام 1980م حتى عام 1981م، بلغ ذروته عام 1981م ليسجل هذا العام أعلى فترة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا بلغ 20217 مليار دينار، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع الكميات المصدرة منه، ففي هذه الفترة تبنت الدولة الخطة الخمسية الثانية (1981-1985م) بالإنفاق على التنمية وتطوير البنية التحتية، واهتمت بتنمية الأنشطة الصناعية لتنوع هيكل الاقتصاد داخل الاقتصاد الليبي والتقليل من الاعتماد على النفط لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، بعد ذلك سجلت معدلات الإنفاق الحكومي انخفاضا كبيرا خلال باقي السنوات (1982-1989م) ففي تلك الفترة كانت أسوأ فترات الانكماش التي شهدتها الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط، وظهور العديد من الاختلالات الاقتصادية لتراجع أسعار النفط والمشكلة السياسية بين ليبيا وبعض الدول الغربية عقب أحداث لوكربي، بحيث واجه القطاع العام مشاكل تمويلية، وعجز عن استكمال مشاريع التنمية ما أثر على كفاءة الوحدات الخدمية والإنتاجية العامة وبعض المشروعات الاستثمارية، ليسجل عام 1989م أدنى فترة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا بلغ 5266 مليار دينار. وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال هذه الفترة 9550 مليار دينار لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترات اللاحقة.

وخلال الفترة (1990-1999م) شهدت معدلات الإنفاق الحكومي في بداية هذه الفترة أعلى قيمة لها خلال عام 1990م ليقدّر بحوالي 4776 مليار دينار، ففي تلك الفترة شهد الاقتصاد الليبي تغيرات في أدوار القطاع الخاص والعام وبداية التوجه نحو الحرية الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، ثم سجل انخفاضا كبيرا وصل إلى أدنى قيمة لها خلال عام 1994م حيث قدر معدل الإنفاق الحكومي بمعدل 2531 مليار دينار، في حين سجل ارتفاعا كبيرا انتقل من 2531 مليار دينار خلال عام 1994م ليصل إلى معدل 4770 مليار دينار خلال عام 1995م، ثم سجل تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال باقي الأعوام، وذلك لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كلي على الإنفاق الجاري في تحريك الاقتصاد من حيث الأجور والمرتبات للعاملين داخل القطاع العام، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال هذه الفترة 3715 مليار دينار.

وخلال الفترة (2000-2009م) سجلت معدلات الإنفاق الحكومي ارتفاعا ملحوظا، حيث سجل عام 2000م أدنى فترة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م) حيث قدر معدل الإنفاق الحكومي بمعدل 4345 مليار دينار، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات النفطية في تلك السنة ما أثر على الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق العام، ثم سجل ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى ذروته عام 2008م قدر بمعدل 35663 مليار دينار ليسجل أعلى فترة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م)، ويعود السبب في زيادة الإنفاق الحكومي لمشروع ليبيا الغد باتباع سياسة نقدية توسعية إلى سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف الليبي خلال تلك الفترة كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي بحيث تميز الدينار الليبي بالاستقرار نتيجة الانفتاح

الاقتصادي على العالم والمناخ الاستثماري المستقر ما أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وانتعاش الاقتصاد الليبي، ثم انخفض من 35663 مليار دينار خلال عام 2008م ليصل إلى 28159 مليار دينار خلال عام 2009م، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال هذه الفترة 17438 مليار دينار لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترتين السابقتين والفترة اللاحقة.

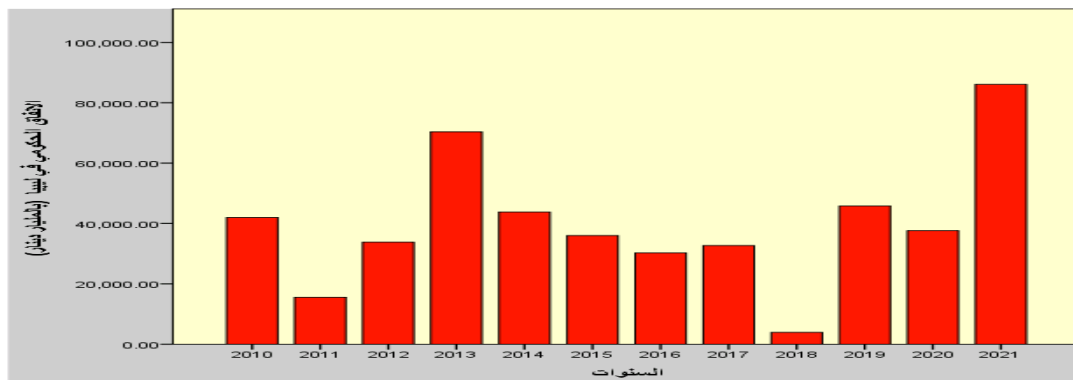
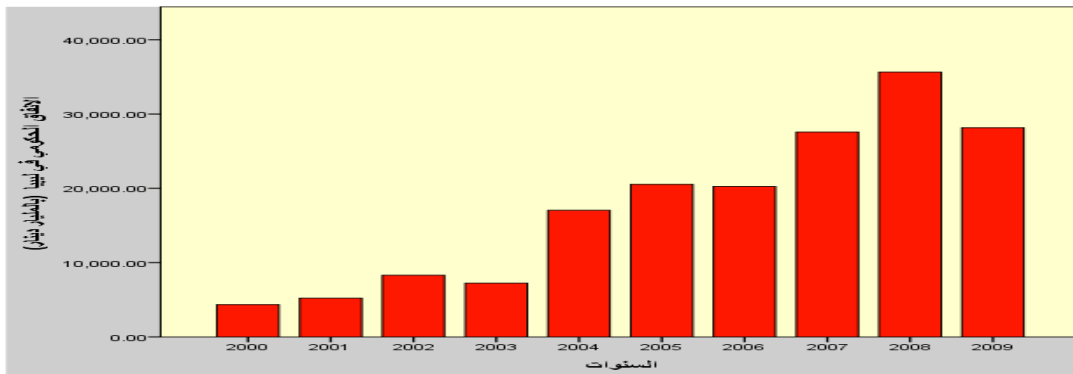
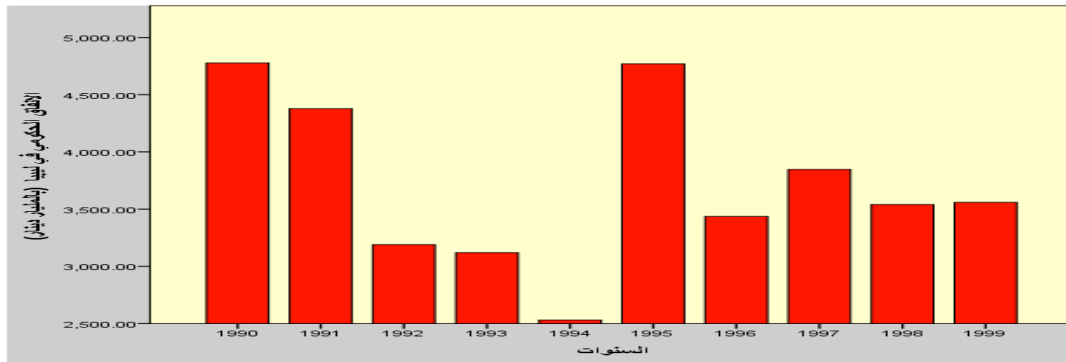
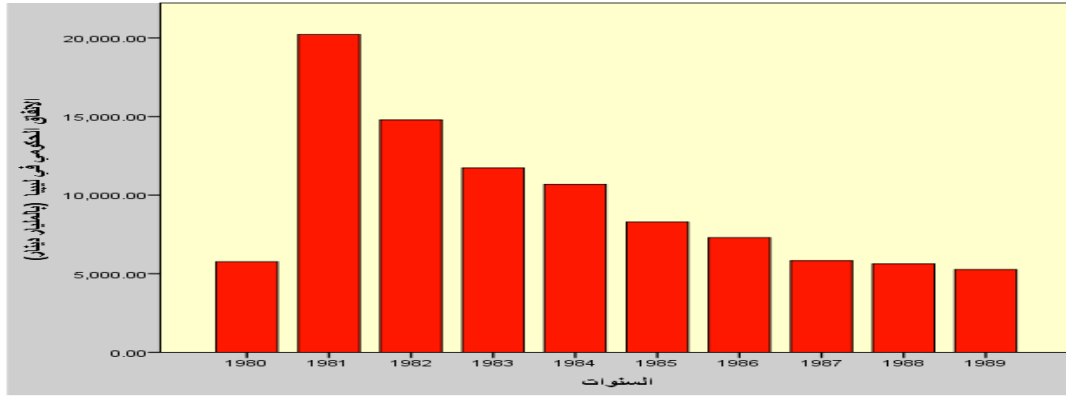
وخلال الفترة (2010-2020م) سجلت معدلات الإنفاق الحكومي تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع، ففي عام 2010م حققت الدولة ارتفاعاً في الفائض المالي الذي تحقق من ارتفاع أسعار النفط ما نتج عنه زيادة في الإنفاق الحكومي، وتطور سياسة تحرير التجارة الخارجية حيث سجل عام 2013م أعلى قيمة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2010-2020م) فقدر معدل الإنفاق الحكومي بمعدل 70391 مليار دينار نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية، وسجل عام 2018م أدنى قيمة لمعدلات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2010-2020م) حيث قدر معدل الإنفاق الحكومي 3931 مليار دينار، وبصفة عامة، بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال هذه الفترة 39830 مليار دينار، وهذا ما يوضحه شكل البياني (3-5) (3-6).



شكل (3-5)

تطور معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3)



شكل (3-6)

تطور معدل الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال العقود الأربعة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3)

2.3.3 حجم السكان:

تمثل الدراسات السكانية الطريقة المبدئية لفهم المجتمع البشري، ووفقا للنظرية الاقتصادية للسكان يمكن النظر إلى السكان من جانبين، أولهما الجانب الذي يعتبر السكان قوة استهلاكية، وثانيهما يعتبر السكان قوة إنتاجية، وتعاني بعض الدول في مراحل تطورها من مشكلة عدد السكان إما أن يكون عدد السكان أقل من الموارد، أو يكون أكبر من الموارد أو تكون علاقة متوازنة، وهذه الحالة نادرة الحدوث. وعليه يعتبر حجم السكان من الموضوعات الأساسية التي لها آثار على المتغيرات الاقتصادية، كما أن الدول النامية تحدث فيها زيادات سكانية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة، وزيادة معدل النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل القومي له العديد من الآثار السلبية، ومن هذه الآثار انخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وانخفاض الادخار القومي، وضعف القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية، والاستثمار والنتائج القومي، وحدوث تفاقم في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستهلاك وانخفاض الصادرات، ومع زيادة السكان يزداد حجم البطالة للدولة لحدوث خلل بين السكان والموارد المتاحة. (عبدالحميد، 2001، ص 487-491)

وتجدر الإشارة إلى أن للسكان العديد من الخصائص المختلفة منها عدد المواليد والوفيات والخصائص التعليمية والخصائص الاقتصادية التي تختلف من خلال مستوى دخولهم والأنشطة التي يقومون بها، ونتيجة لذلك - وبما أن العنصر البشري هو من أهم عناصر البلاد ومقومتها الفعالة - يقسم السكان إلى ثلاثة فئات الأولى السكان النشيطون، وتشمل هذه الفئة في السكان الذين وصلوا لسن العمل وهم العاملون والأشخاص العاطلون ممن هم في مرحلة البحث عن العمل، والفئة الثانية تتمثل في السكان غير النشيطين الذين تكون أعمارهم أقل من سن العمل، والأشخاص الذين تم إيقافهم عن العمل بشكل مؤقت، والأشخاص العاطلون الذين لا يبحثون عن العمل، والطلاب، وربات البيوت، والعاجزون عن العمل، والمتقاعدون، والفئة الثالثة تتمثل في السكان المشتغلين، وتشمل كل من الأشخاص الذين يشتغلون، ومنهم أفراد الخدمة الوطنية والأشخاص الذين يعملون في بيوتهم. (شرفي، 2007، ص 36-37)

وفي نفس الصدد تعاني الدول النامية من زيادة في معدل نمو السكان، وزيادة أعداد السكان مع زيادة عرض العمل الذي يعتبر من أهم العوامل المحددة لجانب العرض، وفي ظل هذه الزيادة، وعدم قدرة جانب الطلب على العمل على تغطية المعروض من القوى العاملة تزداد معدلات البطالة (محمد، 2015، ص 37)

ولابد من التأكيد على تتبع أهمية دراسة حجم السكان لتحقيق التنمية المستدامة، فارتفاع معدل نمو السكان يستدعي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بهدف توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الباحثة عن العمل، وهنا يظهر دور الخبراء والاقتصاديين للتخطيط، ووضع سياسات يمكن من خلالها العمل على زيادة مستويات التنمية للبلاد. (محمد، 2015، ص 37)

جدول (4-3)

حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980-2021) بالمليون نسمة

السنوات	حجم السكان	السنوات	حجم السكان
1980	2962720	2001	5275916
1981	3112015	2002	5405326
1982	3265457	2003	5542641
1983	3423592	2004	5687563
1984	3564547	2005	5837986
1985	3684313	2006	5973369
1986	3800110	2007	6097177
1987	3911939	2008	6228370
1988	4021565	2009	6360191
1989	4130042	2010	6491987
1990	4236983	2011	6188132
1991	4341971	2012	5869870
1992	4444820	2013	5985221
1993	4544970	2014	6097764
1994	4641296	2015	6192235
1995	4733063	2016	6282196
1996	4820066	2017	6378261
1997	4902346	2018	6477793
1998	4980962	2019	6569088
1999	5057998	2020	6653742
2000	5154790	2021	6735277

المصدر:

1- إدارة الإحصاء والتعداد <http://unstats.un.org>

2- <https://data.albankaldawli.org>

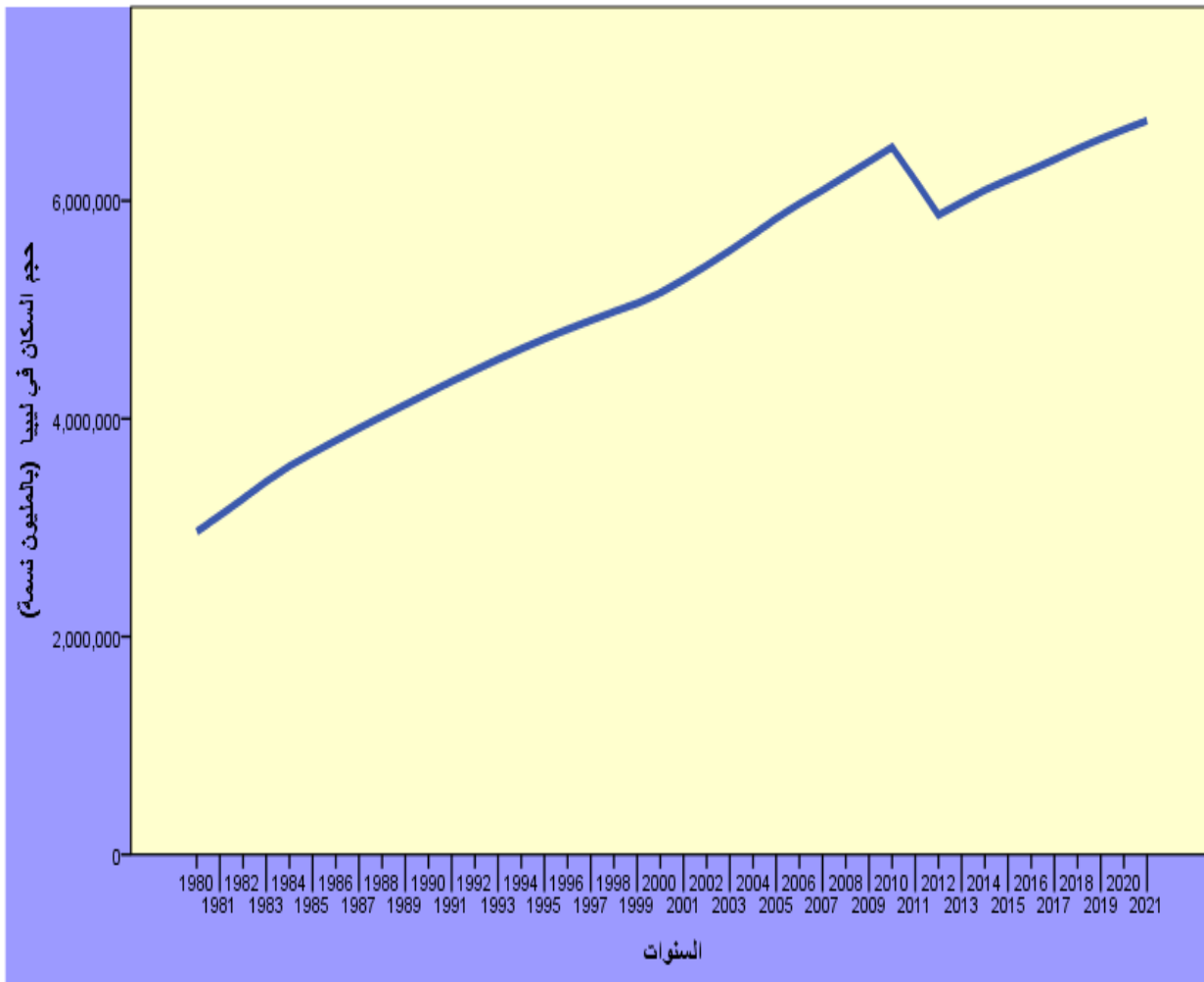
1.2.3.3 تطور حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

شهدت معدلات حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980-1989م) ارتفاعا كبيرا من عام 1980م حتى عام 1989م، بلغ ذروته عام 1989م ليسجل هذا العام أعلى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 4130042 مليون نسمة، ويرجع ذلك للاستقرار الأمني والإداري، واستقرار الأحوال السياسية بعد الحرب العالمية الثانية والانتعاش الاقتصادي بعد ظهور النفط ما ساعد على انتعاش وتحسن الحالة الاقتصادية، وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الدخل ما انعكس على ارتفاع النمو السكاني، وكذلك رجوع أعداد من الليبيين المهجرين في فترات سابقة، حيث بلغ معدل نمو السكان في عام 1984 بمعدل 4.2٪، وسجل عام 1980م أدنى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 2962720 مليون نسمة، وذلك لانخفاض معدلات المواليد، ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية منها انخفاض أسعار النفط ما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الدولة في الوقت الذي انخفضت فيه دخول الأفراد ما أدى لتدهور الوضع المعيشي، وعدم توفر فرص عمل للشباب، وعدم توفر السكن ما أدى إلى تأخر سن الزواج، وبصفة عامة، بلغ متوسط أعداد السكان في ليبيا خلال هذه الفترة 3587630 مليون نسمة لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترات اللاحقة.

وخلال الفترة (1990-1999م) شهدت أعداد السكان ارتفاعا كبيرا ، بلغ ذروته عام 1999م ليسجل هذا العام أعلى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 5057998 مليون نسمة، وذلك نتيجة لانخفاض معدل الوفيات، وذلك لتحسن الخدمات الصحية، وتوفير المستشفيات وتعميم التطعيم الوقائي ضد الأمراض المعدية بالإضافة إلى تدني معدلات الأمية، وارتفاع نسبة المتعلمين ما زاد الوعي الصحي للسكان، وتحسن مستوى الفرد من حيث المأكل والسكن وارتفاع مستوى المعيشة لدى الأفراد، وانعكست نتائج ذلك على انخفاض معدل الوفيات، حيث كان معدل نمو السكان عام 1995 2.8٪، وسجل عام 1990م أدنى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 4236983 مليون نسمة. وبصفة عامة، بلغ متوسط عدد السكان في ليبيا خلال هذه الفترة 4670448 مليون نسمة.

وخلال الفترة (2000-2009م) شهدت أعداد السكان ارتفاعا كبيرا من عام 2000م حتى عام 2009م، بلغ ذروته عام 2009م ليسجل هذا العام أعلى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 6360191 مليون نسمة، ويرجع ذلك لارتفاع معدلات المواليد نتيجة للانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي شهدته البلاد بعد عام 2005 حيث شهدت ليبيا في تلك الفترة مصالحات مع دول الغرب، وتبنى فيها برنامج ليبيا الغد ما أدى إلى ارتفاع المرتبات وانتعاش الحياة الاقتصادية، حيث كان معدل نمو السكان في عام 2006م بمعدل 1.8٪، في حين سجل عام 2000م أدنى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 5154790 مليون نسمة، ويرجع ذلك لزيادة الوعي السكاني بتخفيض عدد الأبناء حتى يستطيعوا تعليمهم ورعايتهم، وكذلك التغير في السياسة السكانية للدولة التي تتمثل في إلغاء الامتيازات الممنوحة للمتزوجين، وإلغاء قطاع الإسكان ما نتج عنه عدم توفر المساكن وإصدار قرارات حظر التعيين في الوظائف الإدارية. وبصفة عامة، بلغ متوسط عدد السكان في ليبيا خلال هذه الفترة 5756333 مليون نسمة.

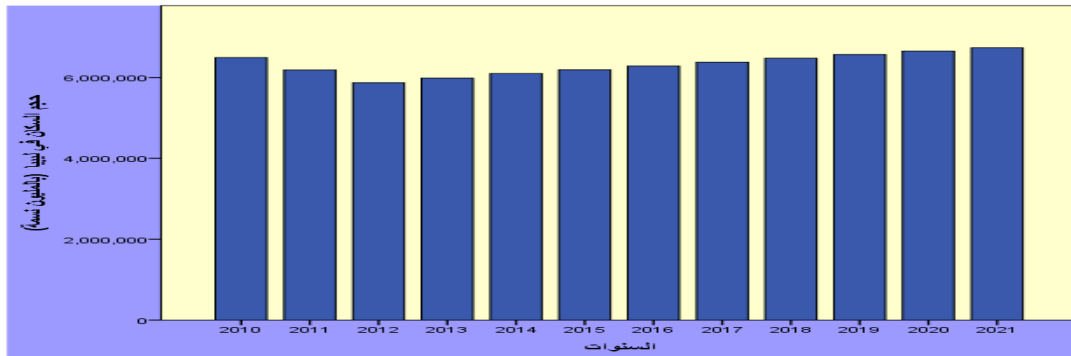
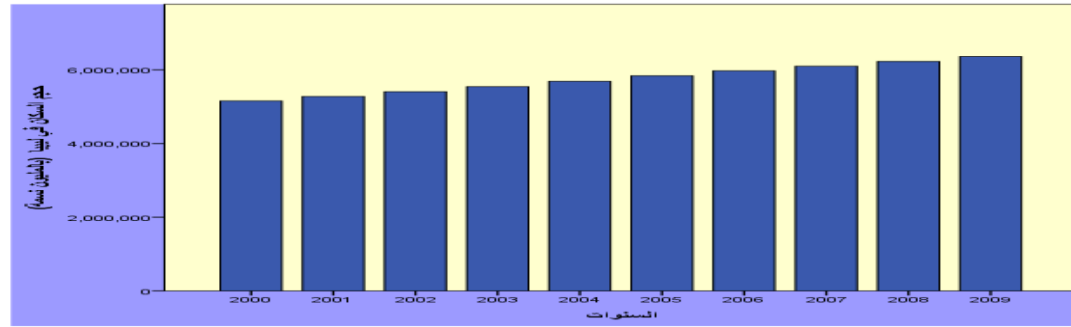
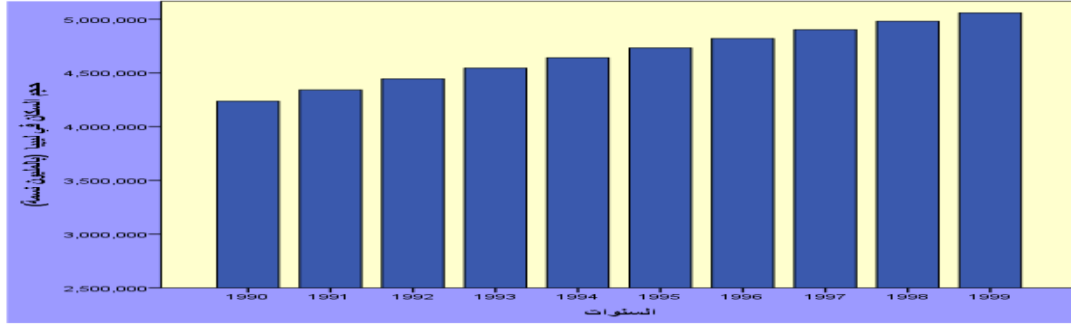
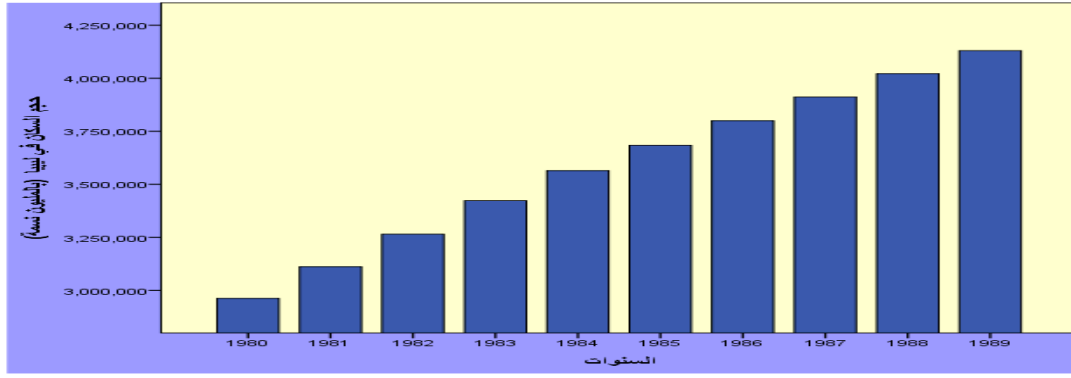
وخلال الفترة (2010-2021م) شهدت أعداد السكان انخفاضا كبيرا من عام 2010م حتى عام 2012م، حيث تناقص حجم السكان من 6491987 مليون نسمة إلى 6188132 مليون نسمة خلال عام 2011م بمقدار 303855 ألف نسمة، ثم تناقص بمقدار 318262 ألف نسمة خلال عام 2012م مقارنة بعام 2011م، ويرجع هذا الانخفاض إلى الحرب التي حدثت في البلاد وأدت إلى تغيير نظام الحكم في عام 2011م، حيث توالى الحروب والصراعات، وازدادت نسبة الوفيات في تلك الفترة ما أثر بشكل سلبي على السكان من حيث الاستقرار الاسري، ثم بعد ذلك شهدت أعداد السكان ارتفاعا ملحوظا من عام 2012م حتى عام 2021م، بلغ ذروته عام 2021م ليسجل هذا العام أعلى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 6735277 مليون نسمة، وسجل عام 2012م أدنى فترة لأعداد السكان في ليبيا بلغ 5869870 مليون نسمة. وبصفة عامة، بلغ متوسط حجم السكان في ليبيا خلال هذه الفترة 6326797 مليون نسمة لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترات السابقة، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (7-3) (8-3).



شكل (7-3)

تطور حجم السكان في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3)



شكل (8-3)

تطور حجم السكان في ليبيا خلال العقود الأربعة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-3)

جدول (5-3)

معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980-2021)

معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات
19.26	2001	2.9	1980
19.24	2002	3.1	1981
19.39	2003	3.3	1982
19.2	2004	3.4	1983
19.2	2005	3.4	1984
19.01	2006	3.5	1985
18.87	2007	3.7	1986
18.68	2008	3.8	1987
18.49	2009	10.9	1988
18.39	2010	18.47	1989
17.13	2011	20.81	1990
19.21	2012	19.12	1991
19.21	2013	19.2	1992
18.96	2014	19.35	1993
18.88	2015	19.17	1994
18.79	2016	19.14	1995
18.63	2017	19.41	1996
18.47	2018	19.38	1997
18.56	2019	19.35	1998
18.62	2020	19.34	1999
20.60	2021	20.81	2000

المصدر:

- 1- بيانات الأمم المتحدة <https://www.un.org> (2020-1980)
- 2- بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org> (2021)

3.3.3 دراسة تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

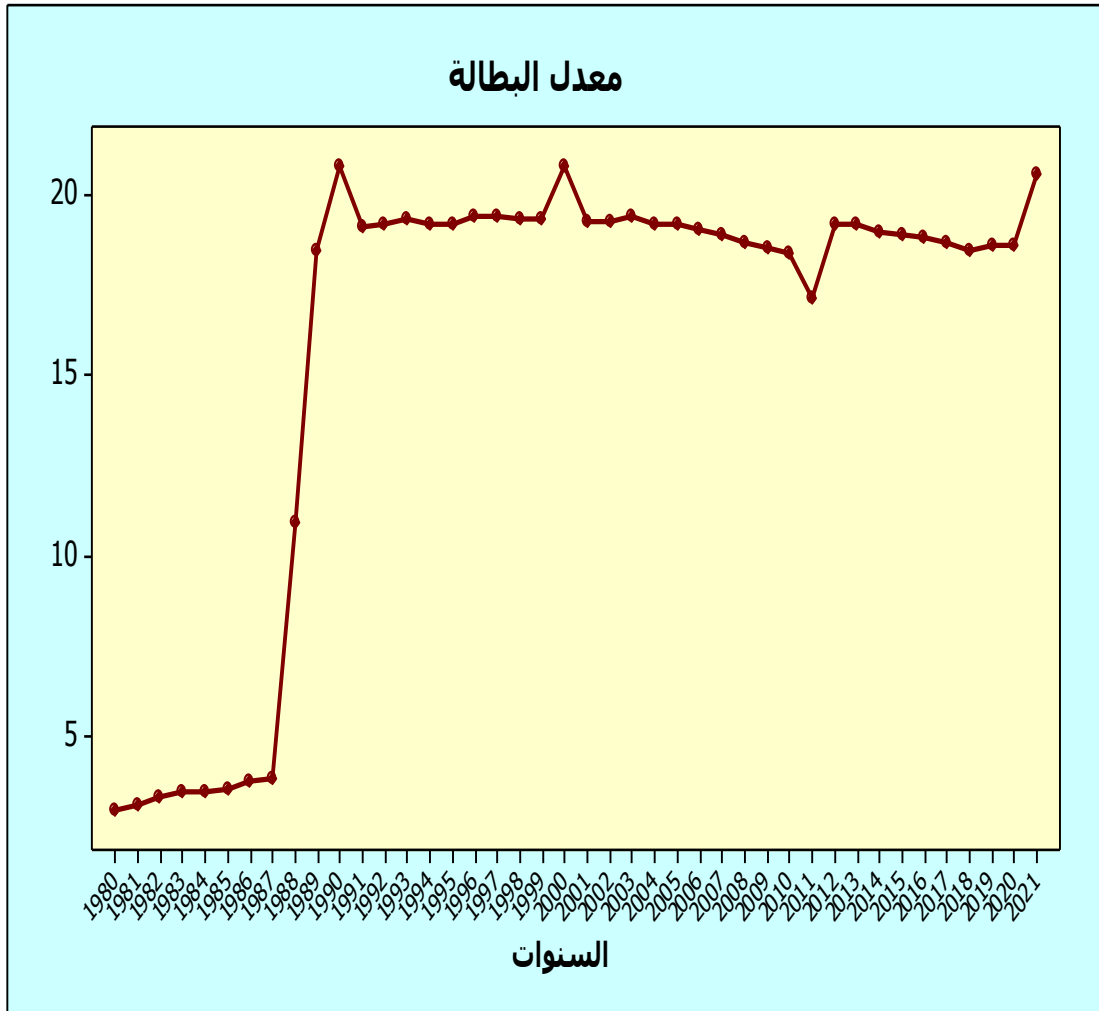
شهدت معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980-1989م) تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجلت معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980-1987م)، أدنى فترة لمعدلات البطالة في ليبيا لتصل إلى أدنى مستوى لها عام 1980م، حيث قدر معدل البطالة بمعدل 2.90، ثم شهدت تزايدا كبيرا، فمن معدل 3.80 خلال عام 1987م ارتفعت لتصل إلى 10.90 خلال عام 1988م، وتصاعدت لتصل إلى ذروتها عام 1989م حيث قدر معدل البطالة بمعدل 18.47، وربما يعود ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، وما نتج عنها من أضرار سلبية سببت في ارتفاع البطالة، وكذلك زيادة الطلب على العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات في مختلف المهن، حيث بلغ متوسط معدل البطالة في ليبيا خلال هذه الفترة 5.65 لتسجل هذه الفترة أدنى متوسط مقارنة بالفترات اللاحقة.

وخلال الفترة (1990-1999م) سجلت معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا، والسبب في ذلك أزمة لوكربي، حيث تعرضت البلاد في تلك الفترة إلى حصار أثر اقتصاديا في تعطيل العديد من القطاعات، وشهدت تزايدا وصل إلى ذروته خلال عام 1990م، حيث قدر معدل البطالة بمعدل 20.81، وحدثت بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي بحيث أصبح القطاع العام هو المسيطر على الاستثمارات من ناحية استخدام قوة العمل ما أدى إلى تكس في القوى العاملة مقارنة بالقطاع الخاص فنتج عن ذلك البطالة المقنعة التي أصبح يعاني منها القطاع العام داخل الاقتصاد الليبي، حيث بلغ متوسط معدل البطالة في ليبيا خلال هذه الفترة 19.46 لتسجل هذه الفترة أعلى متوسط مقارنة بالفترات السابقة والفترة اللاحقة.

وخلال الفترة (2000-2009م) سجلت معدلات البطالة تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجل عام 2009م أدنى فترة لمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م) حيث قدر معدل البطالة بمعدل 18.49، وسجل عام 2000م أعلى فترة لمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (2000-2009م)، حيث قدر معدل البطالة بمعدل 20.81، وارتفع معدل البطالة بسبب انسحاب الدولة من ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المنشآت الزراعية والخدمية ما صاحبه انكماش لفرص العمل داخل المنشآت العامة للدولة، وتوقف عمل لجنة التنسيب من خلال تخلي الدولة عن سياسة التوظيف الاجتماعي، وذلك للحد من التضخم الوظيفي، حيث بلغ متوسط معدل البطالة في ليبيا خلال هذه الفترة 19.22.

وخلال الفترة (2010-2021م) سجلت معدلات البطالة تذبذبا خفيفا بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجل عام 2021م أعلى فترة لمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (2010-2021م) حيث قدر معدل البطالة بمعدل 20.60، بسبب تداعيات الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المنتشر في الدولة ما أدى إلى انقسام مؤسسات الدولة منها المصرف المركزي فحدث اختلال في المستوى العام للأسعار، والتوظيف والعجز في الميزان التجاري، حيث إن الدولة أولت اهتماما واضحا بتوازن الميزان التجاري واستقرار الأسعار وأهملت هدف التشغيل والتوظيف الكامل في الاقتصاد الليبي ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وسجل عام 2011م أدنى فترة لمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة

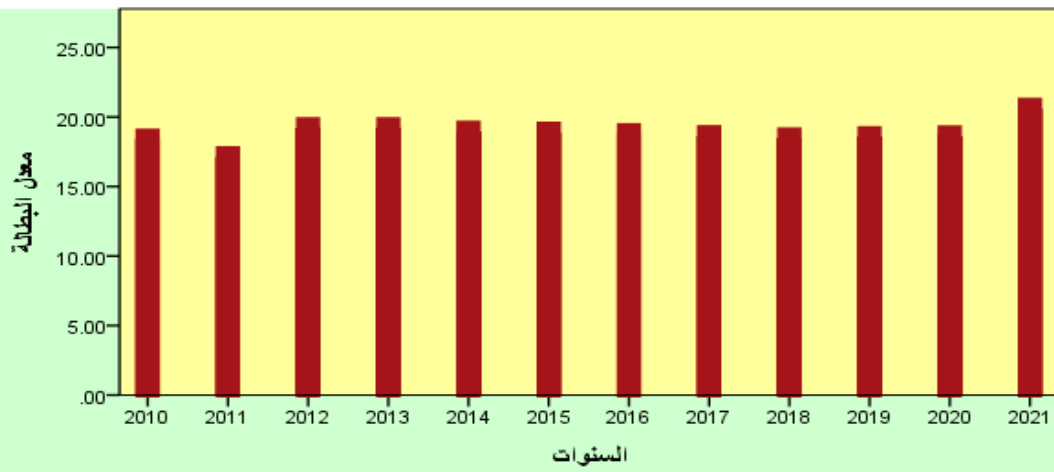
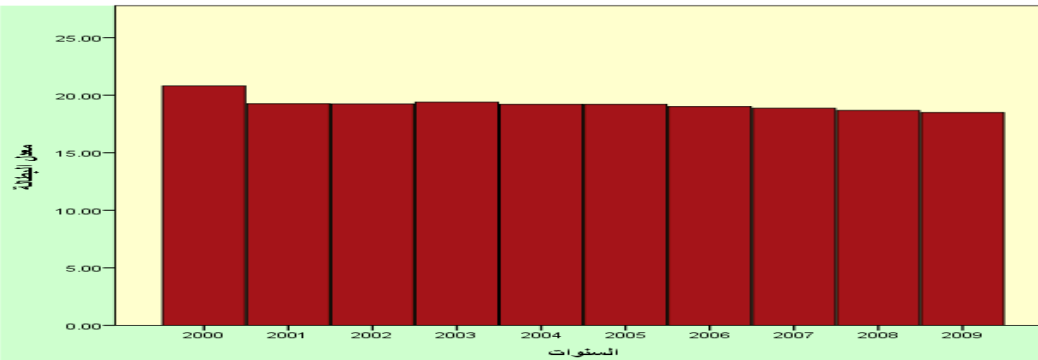
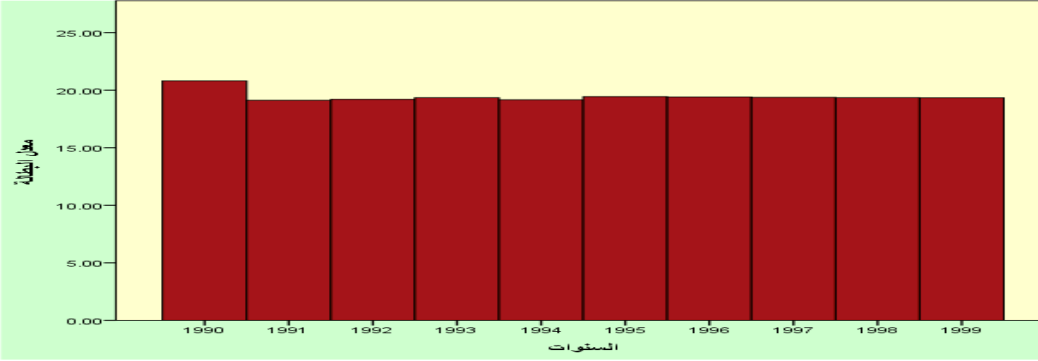
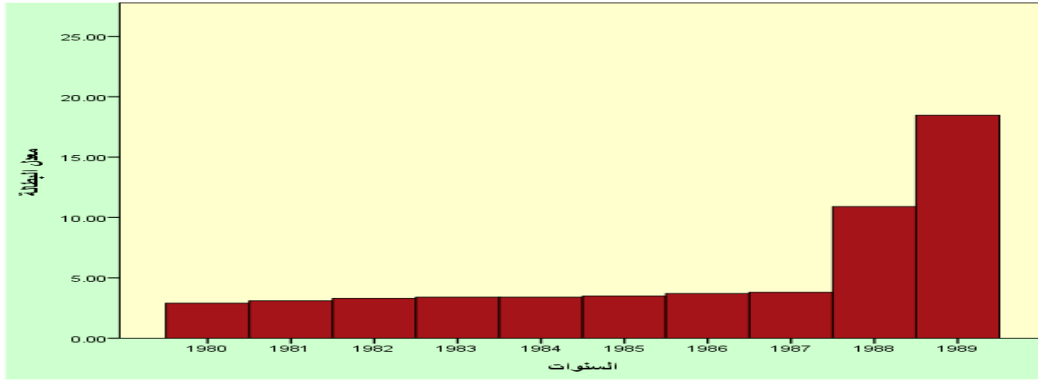
(2010-2020م) حيث قدر معدل البطالة بمعدل 17.13، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية فأبقت معدلات البطالة خلال عام 2011م قريبة من معدلات عام 2010م، حيث بلغ متوسط معدل البطالة في ليبيا خلال هذه الفترة 18.787، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3-9).



شكل (3-9)

تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2021م)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-5)



شكل (10-3)

تطور معدل البطالة في ليبيا خلال العقود الأربعة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5-3)

4.3.3 العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والبطالة في ليبيا:

1.4.3.3 واقع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة:

تم دراسة واقع العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (التضخم – الناتج المحلي – الإنفاق الحكومي – حجم السكان) والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة، والجداول التالية توضح النتائج.

جدول (6-3)

نتائج بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التغير %
معدل البطالة	2.90	20.81	15.8060	6.34671	617.59
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	6011.60	193295.20	35739.1364	40091	3115.37
معدل التضخم في ليبيا	-9.86	18.50	5.5655	6.05689	287.63
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	2531.00	86094.50	18690.0786	19102	3301.60
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	2962720	6735277	5144420.71	1119770	127.33

جدول (7-3)

نتائج واقع الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة

المتغير	متوسط	معامل التفسير	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %	مستوى الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	35739	0.389	0.624	0.002	**0.000
معدل التضخم في ليبيا	5.5655	0.012	-0.11	1.98	0.482
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	18690	0.459	0.677	0.004	**0.000
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	5144421	0.980	0.961	0.00002	**0.000

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 - *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

جدول (8-3)

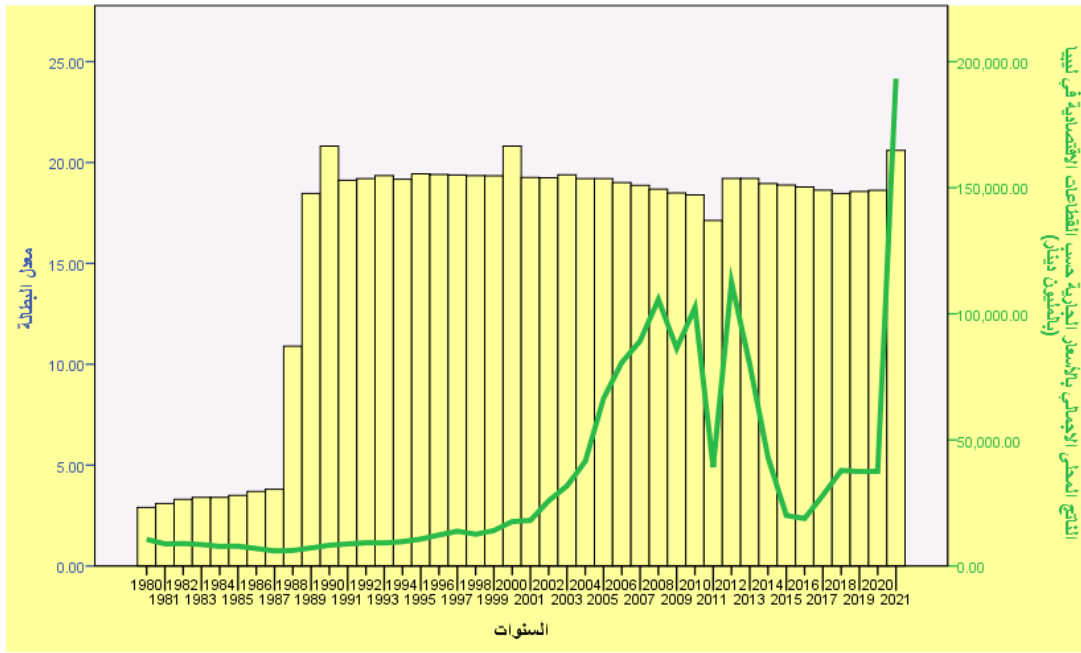
نتائج واقع العلاقة لمتغيرات الدراسة والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

المتغير	متوسط	معامل التفسير	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %	مستوي الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	15.81	0.135	0.368	2.33	**0.018
معدل التضخم في ليبيا	15.81	0.024	-0.218	1.38	0.165
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	15.81	0.039	0.191	1.21	0.233
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	15.81	0.542	0.736	4.66	**0.000

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 - *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews12 بالاعتماد على الجداول السابقة

اتضح من نتائج جدول (6-3)، أن الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) تراوح بين حد أدنى قدر بحوالي 6012 عام 1987م، وحد أقصى قدر بحوالي 193295 عام 2021م، بنسبة زيادة قدرت بحوالي 3115 مليون دينار مقارنة بعام 1987م. ومن خلال نتائج جدول (7-3)، الذي يبين دراسة تطور الاتجاه الزمني للناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) تبين أنه يزداد بمقدار 62%، وهذا يشير إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) بمقدار 62% يمثل 0.002% من المتوسط السنوي المقدر بـ 35739 مليون دينار بدلالة إحصائية. واتضح من خلال نتائج جدول (8-3)، أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) بمقدار 1% يزداد معدل البطالة بمقدار 37%، وهذا يبين أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار) والبطالة علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3-11). وكذلك بينت النتائج أن معامل التفسير بلغ 14%، وهذا يعني أن الناتج المحلي يسهم بنسبة 14% في حدوث تغير في معدل البطالة، ويرجع الباقي 86% لعوامل أخرى.



شكل (11-3)

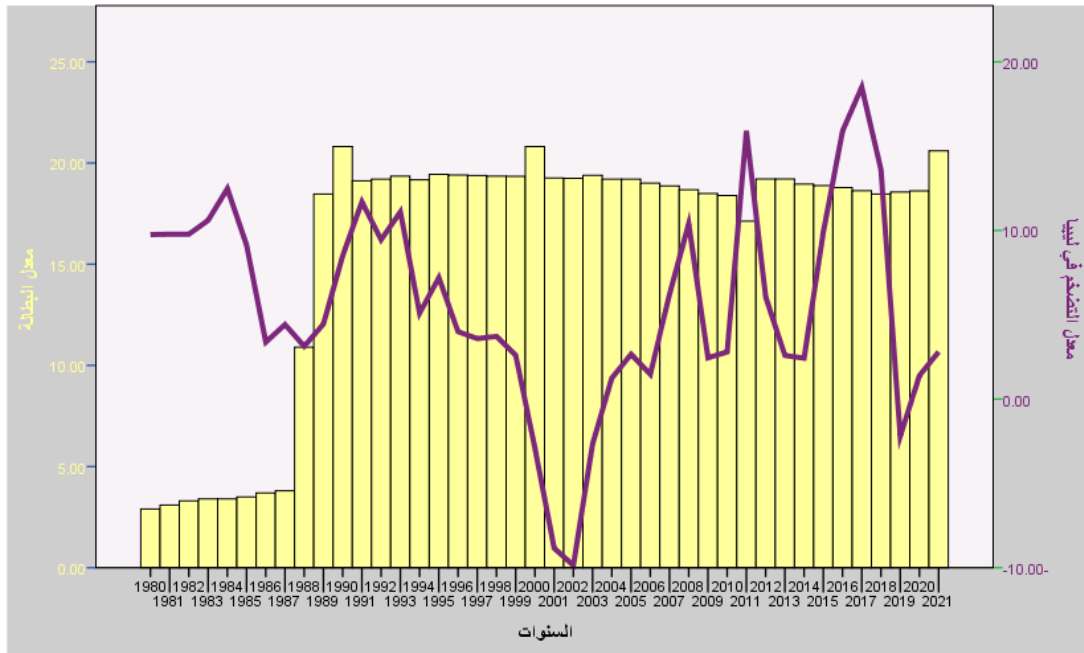
واقع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

من إعداد الباحثة باعتماد على بيانات الجداول (1-3) و(5-3)

2.4.3.3 واقع العلاقة بين التضخم والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

اتضح من نتائج جدول (6-3)، أن التضخم تراوح بين حد أدنى قدر بحوالي 9.86- عام 2002 م، وحد أقصى قدر بحوالي 18.5 عام 2017 م بنسبة زيادة قدرت بحوالي 288% مقارنة بعام 2002 م. ومن خلال نتائج جدول (7-3)، الذي يبين دراسة تطور الاتجاه الزمني للتضخم تبين أنه يتناقص بمقدار 11%، وهذا يشير إلى أن تناقص التضخم بمقدار 11% يمثل 2% من المتوسط السنوي المقدر بـ 5.5655 حيث لم يكن هذا المقدار ذو دلالة إحصائية.

واتضح من خلال نتائج جدول (8-3)، أنه بزيادة التضخم بمقدار 1% يتناقص معدل البطالة بمقدار 22%، وهذا يبين أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وهذا ما يوضحه شكل البياني (12-3).



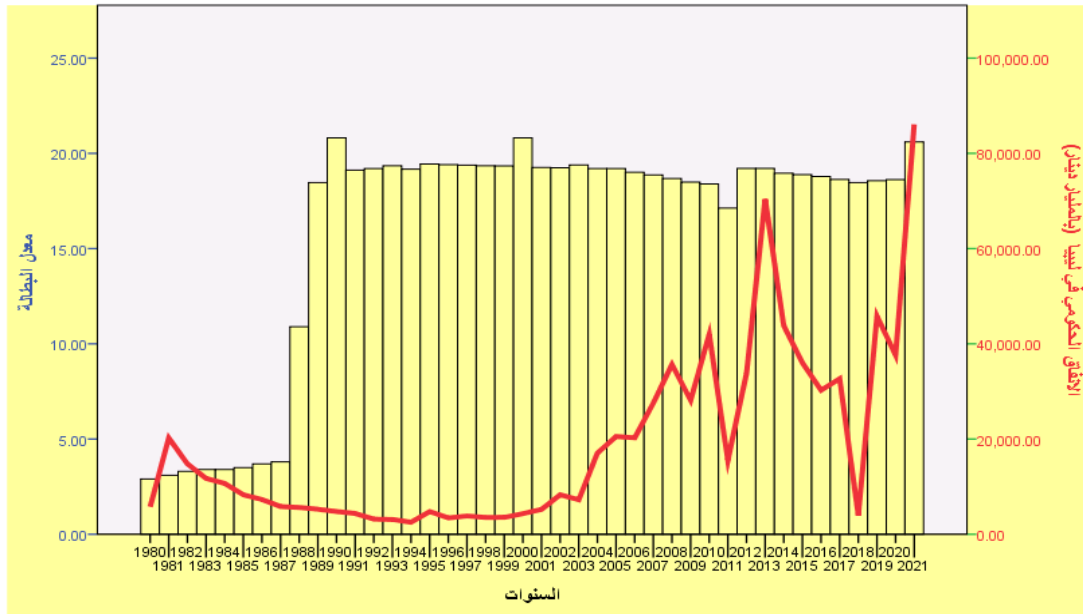
شكل (3-12)

واقع العلاقة بين التضخم والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (3-2) و(3-5)

3.4.3.3 واقع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة:

اتضح من نتائج جدول (3-6)، أن الإنفاق الحكومي (بالمليار دينار) تراوح بين حد أدنى قدر بحوالي 2531 عام 1994م، وحد أقصى قدر بحوالي 86094 عام 2021م، بنسبة زيادة قدرت بحوالي 3302 مليار دينار مقارنة بعام 1994م. ومن خلال نتائج جدول (3-7)، الذي يبين دراسة تطور الاتجاه الزمني للإنفاق الحكومي (بالمليار دينار) تبين أنه يزداد بمقدار 68%، وهذا يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي (بالمليار دينار) بمقدار 68% يمثل 0.004% من المتوسط السنوي المقدر بـ 18690 المليار دينار بدلالة إحصائية. واتضح من خلال نتائج جدول (3-8)، أنه بزيادة الإنفاق الحكومي (بالمليار دينار) بمقدار 1% يزداد معدل البطالة بمقدار 19%، وهذا يبين أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي (بالمليار دينار) والبطالة علاقة إيجابية، ولكنها غير دالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3-13).



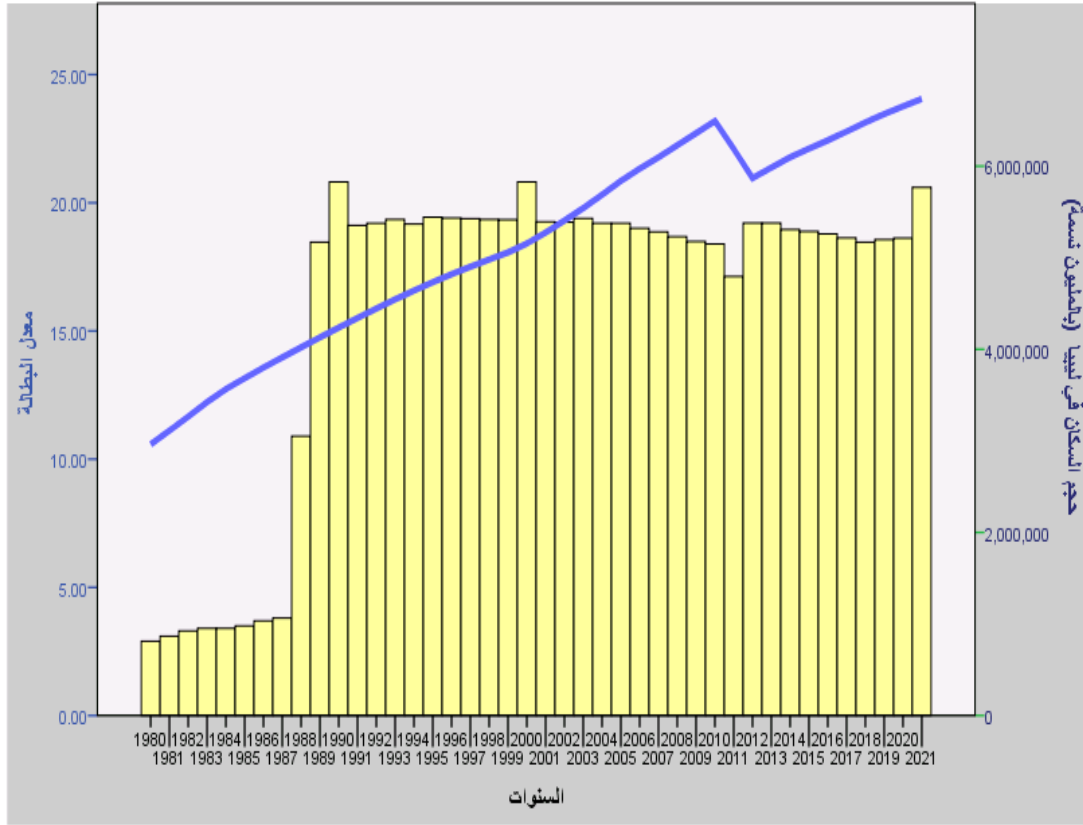
شكل (3-13)

واقع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (3-3) و(5-3)

4.4.3.3 واقع العلاقة بين حجم السكان والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة:

اتضح من نتائج جدول (3-6)، أن حجم السكان (بالمليون نسمة) تراوح بين حد أدنى قدر بحوالي 2962720 عام 1980م، وحد أقصى قدر بحوالي 6735277 عام 2021م، بنسبة زيادة قدرت بحوالي 127% مقارنة بعام 1980م. ومن خلال نتائج الجدول (3-7)، الذي يبين دراسة تطور الاتجاه الزمني لحجم السكان (بالمليون نسمة) تبين أنه يزداد بمقدار 96%، وهذا يشير إلى أن زيادة حجم السكان (بالمليون نسمة) بمقدار 96% يمثل 0.00002% من المتوسط السنوي المقدر بـ 5144421 المليون نسمة بدلالة إحصائية. واتضح من خلال نتائج الجدول (3-8)، أنه بزيادة حجم السكان (بالمليون نسمة) بمقدار 1% يزداد معدل البطالة بمقدار 74%، وهذا يبين أن العلاقة بين حجم السكان (بالمليون نسمة) والبطالة علاقة إيجابية دالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3-14). وكذلك بينت النتائج أن معامل التفسير بلغ 54%، وهذا يعني أن حجم السكان يسهم بنسبة 54% في حدوث تغير في معدل البطالة، ويرجع الباقي 46% لعوامل أخرى.



شكل (14-3)

واقع العلاقة بين حجم السكان والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (4-3) و (5-3)

الفصل الثالث

تقدير نموذج قياسي للعلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: نموذج الانحدار الذاتي ARDL (إطار نظري)

المبحث الثاني: تقدير نموذج قياسي وتحديد العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (نتائج ومناقشة)

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة ودراسة واقعها في الاقتصاد الليبي في الفصلين السابقين سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي لمعرفة أهم المتغيرات المؤثرة في حجم البطالة خلال فترة الدراسة، ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصورة رياضية تسمى معادلة أو مجموعة معادلات توضح سلوك هذه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات، وتحديد العوامل المؤثرة فيها بشكل خالٍ من التعقيد تمثل الواقع للحصول على تقديرات لمعالم النموذج، ولكي يكون النموذج قادراً على قياس العلاقات الاقتصادية من الضروري أن يشمل مجموعة خصائص متمثلة في قدرته على تفسير المشاهدات الواقعية وتحديد العلاقة بين المتغيرات والدقة في تقدير المعلومات والقدرة على التنبؤ والبساطة، كما يهدف النموذج الاقتصادي إلى دراسة وتحليل الهيكل الاقتصادي محل الدراسة، وتقييم السياسات الاقتصادية، والتنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية المدروسة .

وعليه يعد الاقتصاد القياسي أسلوباً من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية بتطبيق الإحصاء والرياضيات على تلك العلاقات الاقتصادية، ما يعني أنه لا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية مقبولة إذا لم تجتز اختبار كمي عددي يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات، كما يمر القياس الاقتصادي بعدة مراحل أولها تحديد النموذج ومن ثم جمع البيانات عن متغيرات النموذج، وتقدير معاملات الدالة، ومن ثم تقييم المعاملات المقدرة باستخدام معايير الإحصاء والاقتصاد القياسي.

وقد انتشر استخدام النماذج القياسية في البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الفترات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى أن النماذج الاقتصادية أصبحت أداة من أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي التي تساعد في التعرف على المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها، ومدى تأثير كل منها على الآخر واستخلاص النتائج، وفي هذا الفصل سيتم بناء نموذج لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في ليبيا، والتعبير عن النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول

نموذج الانحدار الذاتي ARDL (إطار نظري)

1.1.4 التكامل المشترك:

في تحليل التكامل المشترك يقوم بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوماً جديداً له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي، وتحليل السلاسل الزمنية.

تعريف التكامل المشترك:

هو وجود ترابط في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية رغم أن هناك عدم توازن في الأجل القصير، فهو يرى أن التوازنات تحدث على الرغم من احتواء كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي لأن السلاسل الزمنية في المدى الطويل تتقارب بحيث تكون الفروقات بينها ساكنة، وبيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت كل سلسلة على حدة، ويشترط توافر شروط للتكامل المشترك، وهي أن تكون السلسلتان لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل، التوفيق الخطية لكلا السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين. (الهادي، تيجاني، عبدالله، 2015، ص 65)

وبما أن التحليل القياسي من الدراسات التجريبية في هذا الفصل سنقوم بتحليل العلاقة للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة عن طريق إجراء تحليل الانحدار لبيانات هذه المتغيرات التي هي عبارة عن سلاسل زمنية مرتبة على حسب حدوثها. (حسن، 2016، ص 63)

وهناك عدة اختبارات لاختبار التكامل المشترك، منها تحليل التكامل المشترك الذي قدمه انجل وجرانجر، ويستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر مستقل، فإنه يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. (الجنابي، حسين، 2011، ص 22)

وكذلك اختبار جوهانسون، وهو اختبار للمعادلات المتعددة التي من خلالها يمكن الحصول على متجهين من المعادلة، ويشترط في هذا الاختبار تماثل درجة استقرار المتغيرات محل الدراسة، ويعالج هذا الاختبار محدودية اختبار جرانجر ذي الطوتين. (<https://www.researchgate.net>)

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة إذا ما كان حجم عينة الدراسة صغيراً، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL الذي قدم من قبل بيسران وآخرين شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة.

وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، وتحديد العلاقات الاقتصادية بغرض دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي بحيث تمتد الدراسة

الحالية لـ (42) مشاهدة، وهي تمثل أجلاً طويلاً، وهنا سيتم اختيار طريقة للتكامل الملائمة، ووفقاً لهذه الدراسة يتم الاستعانة بنموذج (ARDL) لغرض التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو لا.

2.1.4 نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Bounds Testing Approach الذي يمكن من خلال دراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل من خلال دمج نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Pesaran، Distributed Lag Model مع الانحدار الذاتي Autoregressive Model، وهو الاتجاه الحديث الذي جاء به كل من محمد هاشم بيسران ورام بيسران، ولاستعمال هذا النموذج يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة (I0) و (I1) فقط، ويشترط لتطبيق هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (I2)، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب بيسران، حيث بواسطة نموذج ARDL يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وعليه نستطيع بواسطة هذه المنهجية تحديد العلاقة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. (Pesaran & Shin & Smith, 2001) p14.

3.1.4 الشروط الأساسية لاختبار ARDL :

- 1- يشترط أن علاقة X_t و Y_t لها علاقة توازنية طويلة الأجل، وتنص بشكل واضح على تكاملها المتبادل لمتغيرات الدراسة موجودة في مستوى الأهمية، وإذا كان المتغير المستقل $(0 \leq d \leq 1)$ فإن العينة بين القيمتين حرجيتين غير حرجيتين توافر اختبار التكامل المشترك المفترض للحد الأدنى للمتغير المستقل هو I_0 والحد الأعلى هو I_1 .
- 2- ويشترط كذلك إذا كانت قيمة F لإحصاءات الاختبار تتجاوز الحد الأعلى فيكون هناك توازن تكاملي طويل الأجل بين المتغيرين.
- 3- وإذا أثبتت الدراسة إحصائيات F بأن هناك فترة طويلة أحادية العلاقة، وحجم بيانات العينة صغيرة أو محدودة خطأ $ARDL$ في هذه الحالة يصبح تمثيل التصحيح أكثر كفاءة نسبياً.
- 4- أما إذا أثبتت إحصائيات F وجود العديد من العلاقات طويلة الأجل فلا يمكن تطبيق منهج $ARDL$ لذلك يوجد بديل، ويمكن تطبيق نهج Johansen، وهذا تعتبر معادلة فردية مختلفة للمتغير الفردي الرئيس يظهر تأثير المتغير التابع (علاقات متعددة طويل الأجل) بين المتغيرات، وعليه يجب استخدام إجراء المتغيرات المتعدد.
- 5- إذا كانت إحصائية اختبار F أقل من الحد الأدنى ففي هذه الحالة سيتم رفض الفرضية الصفرية.

- 6- وإذا كانت إحصائية الاختبار بين الحدود العليا والدنيا فيكون من المستحيل القيام بإجراء قاعدة اختبار بالنسبة للحالة المختلطة $I0$ و $I1$ ، ومن ثم حساب إحصائية F ومقارنتها بحالتين من مجموعات مختلفة من القيم الحاسمة التي تقدمها.
- 7- ويشترط كذلك أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I2$. (عماري، 2021، ص66-67)

4.1.4 مميزات نموذج ARDL :

- 1- لا يتطلب هذا النموذج أن تكون متغيرات الدراسة بأكملها متكاملة في المستوى؛ أي أن تكون كلها متكاملة من الدرجة الأولى $I0$ ؛ أي من بعد حساب الفرق الأول لها.
- 2- ومن مميزاته أنه يحدد علاقة التكامل المشترك أي العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- 3- يطبق هذا النموذج إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستواها $I0$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I1$ ، أو إذا كانت خليطاً من الاثنين.
- 4- ويتميز هذا النموذج عن النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك وتستخدم عدداً من الإبطاءات المتساوية لجميع متغيرات الدراسة بأنه يستخدم العدد الأمثل والملائم من فترات الإبطاء الزمني لكل متغير، بحيث يقوم بتقدير نموذج تتوافر فيه جميع الخصائص القياسية والإحصائية المطلوبة. (محمود، 2018، ص 599-600)
- 5- يمكن من خلال نموذج ARDL اشتقاق ECM من خلال التحول الخطي البسيط، وذلك بدمج على المدى القصير تعديلات برصيد طويل المدى بدون فقدان معلومات طويلة المدى.
- 6- ويتميز هذا النموذج بمساعدتنا على تقدير معلمات المدى الطويل والقصير التي تفيد في تقدير التأثيرات الكلية المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وكذلك يمكن التأكد من وجود توازن هيكلية بين المعلمات المقدرية في المدى الطويل والقصير من عدم وجوده، وهذا باستخدام الاختبارات الملائمة لذلك.
- 7- يمكن استخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
- 8- من خلال هذا النموذج يمكن تحديد حجم تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع، وكذلك يحدد العلاقة في المدى القصير والطويل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يحتوي على تصحيح الخطأ الذي يقيس قدرة النموذج للعودة إلى حالة التوازن بعد حدوث أي صدمات في النموذج.
- 9- تطبيق هذا النموذج يساعدنا في التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات، ومشكلات الارتباط الذاتي ما ينتج عنه تقديرات كفاءة وغير متحيزة.

10- يتميز هذا النموذج بإمكانية فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل، بحيث نستطيع من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من المدى القصير وال المدى الطويل في نفس المعادلة. (بسيوني، 2022، ص 826-827)

5.1.4 خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL:

- 1- يجب ضمان خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك التأكد من أن المتغيرات لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية، باستخدام اختبارات جذر الوحدة .
- 2- دراسة بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات لمعرفة إن كان هناك التواء أو تفرطح ومعرفة أماكن تجمعها وأخذ المؤشرات بعين الاعتبار عند التقدير.
- 3- معرفة فترات الإبطاء المناسبة للنموذج .
- 4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة بشكل تلقائي.
- 5- التأكد من أن النموذج مستقر، ووجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود .
- 6- معرفة ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
- 7- في حالة ما إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السادسة، وخلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وخاصة معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، فإنه يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في النموذج المعدل المتحصل عليه .
- 8- استخدام نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابعة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات، للتحقق من أن النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات ما يحد من درجة تأثيرها. (بن عمرة، 2018، ص1)

المبحث الثاني

تقدير النموذج القياسي وتحديد العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية

1.2.4 تحديد متغيرات النموذج:

يمكن تحديد متغيرات النموذج من مصادر عدة ومن أهمها الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، والظاهرة محل الدراسة، وعليه تم تحديد متغيرات الدراسة على الشكل الآتي:

المتغير التابع:

ويتمثل المتغير التابع في معدل البطالة.

المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، حجم السكان الإجمالي، معدل التضخم). وعليه تمت صياغة النموذج القياسي بناء على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة بما يلي:

$$UE = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 INF + \beta_3 POP + B_4 G + \mu$$

حيث إن:

UE تمثل معدل البطالة.

GDP تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

INF تمثل معدل التضخم.

POP تمثل حجم السكان الإجمالي.

G تمثل الإنفاق الحكومي.

B₀، B₁، B₂، B₃، B₄ تمثل معاملات النموذج.

μ المتغير العشوائي.

2.2.4 المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصلة، وذلك كما يلي:

(i) اختبارات الإحصاء الوصفي

تختص اختبارات الإحصاء الوصفي بوصف المتغيرات من حيث تجانسها وأماكن تركزها، مستخدمين في ذلك القيم الكبرى و الصغرى المتوسط الحسابي ومعامل بيرسون للتواء والتفرطح.

(ii) اختبارات الإحصاء الاستنتاجي

تختص اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (الاستدلالي) بالتعامل مع التعميم والتنبؤ والتقدير، وهنا تم اختيار الاختبارات المناسبة للدراسة فكانت:

1- تحليل الانحدار المتعدد:

يستخدم هذا الأسلوب بغرض معرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقد تم الاعتماد في ذلك على طريقة ARDL.

2- معامل التحديد R^2 :

يستخدم في تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. (السواعي، داود، 2013، ص 63-104)

3- اختبار Breusch-Godfrey (LM):

يستخدم لاختبار معانة النموذج من الارتباط الذاتي. (سدره، الكيخيا، 1999، ص 266)

4- اختبار ARCH:

يستخدم لاختبار معانة النموذج من عدم ثبات التباين للبوافي.

5- اختبار Jarque-Bera:

يستخدم لاختبار معانة النموذج من عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي. (الجندي، تاطاحي، 2021،

ص 208-216)

قبل اختبار الفرضية الرئيسية، يجب أولاً القيام بالخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى-** ضمان خطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة ue)، والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي gdp، الإنفاق الحكومي g، حجم السكان الإجمالي pop، التضخم inf)، وذلك من خلال أخذ اللوغارتم العشري لتلك المتغيرات.
- **الخطوة الثانية-** دراسة بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات، بغرض معرفة إن كان هناك التواء أو تقعر أو تماثل في البيانات ومن ثم معرفة أماكن تجمعها، وأخذ مؤشرات ذلك بعين الاعتبار عند التقدير. من أجل ذلك تم إيجاد المؤشرات المدرجة بالجدول (1-4):

جدول (1-4)

بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات

	LOGUE	LOGPOP	LOGGDP	LOGG	INF
Mean	2.606	15.428	9.983	9.350	5.565
Maximum	3.035	15.723	12.172	11.363	18.500
Minimum	1.065	14.902	8.701	7.836	-9.860
Skewness	-1.532	-0.611	0.508	0.251	-0.271
Kurtosis	3.426	2.250	1.994	1.721	3.289
Jarque-Bera	16.739	3.598	3.582	3.304	0.661
Probability	0.000	0.165	0.167	0.192	0.719
Observations	42	42	42	42	42

من خلال الجدول (4-1) نلاحظ أن :

1. المتغير التابع Logue أقل قيمة فيه هي 1.065 حدثت سنة 1980، وأكبر قيمة حدثت سنة 1990 حيث بلغت 3.035، والمتوسط الحسابي 2.606 وكان أقرب للقيم الكبرى من القيم الصغرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=-1.532$)، حيث كان سالب الإشارة وبعيداً عن الصفر، ما يدل على أن منحنى Logue يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=3.426$) أكبر من 3، ما يدل على أن المنحنى مفرطح قليلاً. أيضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي، الذي كانت ($p\text{-value}=0.000$) أقل من 0.05. ما يدل على عدم تبعية المتغير Logue للتوزيع الطبيعي. عليه فإن المتغير Logue قد تعاني بواقى تقديره من مشكلة عدم تبعية البواقى للتوزيع الطبيعي ومشكلة عدم ثبات التباين لها.
2. المتغير المستقل Logpop أقل قيمة فيه هي 14.902 حدثت سنة 1980، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت 15.723، والمتوسط الحسابي 15.428 وكان أقرب للقيم الكبرى من القيم الصغرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=-0.611$)، حيث كان سالب الإشارة وبعيداً عن الصفر، ما يدل على أن منحنى Logpop يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=2.250$) واقعة بين 2 و 3، ما يدل على أن المنحنى معتدل التفرطح. أيضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي الذي كانت ($p\text{-value}=0.165$) أكبر من 0.05. ما يدل على تبعية المتغير Logpop للتوزيع الطبيعي. عليه فإن المتغير Logpop قد لا تعاني بواقى تقديره من مشكلة قياسية.
3. المتغير المستقل Loggdp أقل قيمة فيه هي 8.701 حدثت سنة 1987، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت 12.172، والمتوسط الحسابي 9.983 وكان أقرب للقيم الصغرى من القيم الكبرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.508$)، حيث كان موجب الإشارة وبعيداً عن الصفر، ما يدل على أن منحنى Loggdp يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=1.994$) أقل من 2، ما يدل على أن المنحنى مذبذب. أيضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي الذي كانت ($p\text{-value}=0.167$) أكبر من 0.05. ما يدل على تبعية المتغير Loggdp للتوزيع الطبيعي. عليه فإن المتغير Loggdp قد تعاني بواقى تقديره من مشكلة عدم ثبات التباين.
4. المتغير المستقل Logg أقل قيمة فيه هي 7.836 حدثت سنة 1994، وأكبر قيمة حدثت سنة 2021 حيث بلغت 11.363، والمتوسط الحسابي 9.350 وكان أقرب للقيم الصغرى من القيم الكبرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.251$)، حيث كان موجب الإشارة وبعيداً نوعاً ما عن الصفر، ما يدل على أن منحنى Logg يعاني من التواء ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=3.304$) أكبر من 3، ما يدل على أن المنحنى مفرطح.

أيضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي الذي كانت (p- value=0.192) أكبر من 0.05. ما يدل على تبعية المتغير Logg للتوزيع الطبيعي. عليه فإن المتغير Logg قد تعاني بواقي تقديره من مشكلة عدم ثبات التباين.

5. المتغير المستقل inf أقل قيمة فيه هي 9.860- حدثت سنة 2002، وأكبر قيمة حدثت سنة 2017 حيث بلغت 18.500، والمتوسط الحسابي 5.565 وكان أقرب للقيم الكبرى منه للقيم الصغرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء (Skewness=-0.271)، حيث كان سالب الإشارة وبعيداً نوعاً ما عن الصفر، ما يدل على أن منحنى inf يعاني من التواء ناحية اليسار. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب (Kurtosis=3.289) أكبر من 3، ما يدل على أن المنحنى مفرطح. أيضاً من ضمن النواتج اختبار Jarque-Bera لقياس تبعية المتغير للتوزيع الطبيعي الذي كانت (p- value=0.719) أكبر من 0.05. ما يدل على تبعية المتغير inf للتوزيع الطبيعي. عليه فإن المتغير inf قد تعاني بواقي تقديره من مشكلة عدم ثبات التباين.

● **الخطوة الثالثة-** معرفة عدد فترات الإبطاء المناسب لكل من المتغيرات، من أجل ذلك تم استخدام اختبار AIC، فكانت النتائج كما بالجدول (2-4):

جدول (2-4)

نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

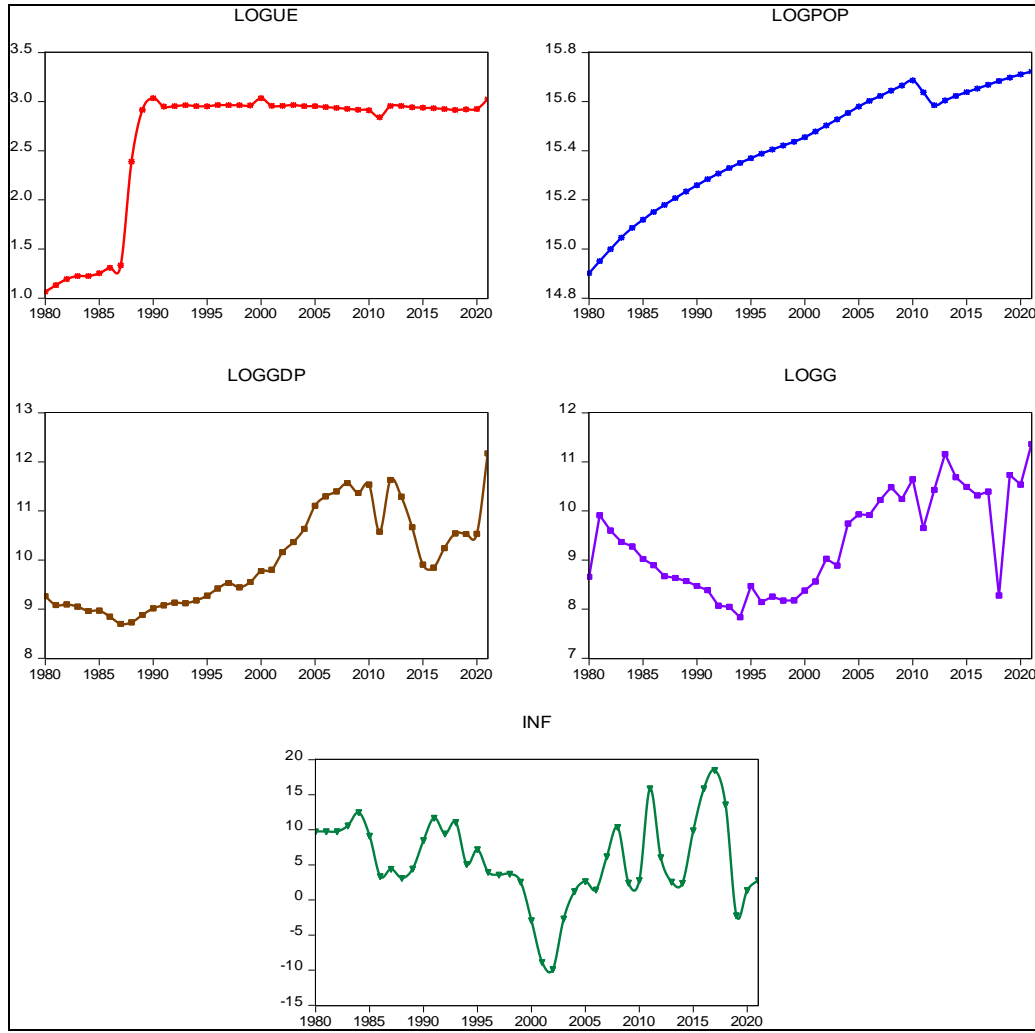
المتغير	Lag	SC
Logue	2	-0.692724*
Logpop	3	-5.758781*
Loggdp	1	1.161634*
Logg	2	1.862600*
Inf	2	6.020358*

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

عملية بناء النموذج القياسي تمر بالمراحل الثماني المرتبة التالية:

المرحلة الأولى: رسم المتغيرات لمعرفة شكلها الانتشاري، كذلك معرفة إن كان هناك تغيرات

هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير. فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل (1-4):



الشكل (1-4)

الشكل الانتشاري للمتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الشكل (1-4) نلاحظ أن Logue بها تغيرات هيكلية كبيرة سنة 1988، 1989، 1990، 2000. فتم التعامل معها عند التقدير لتفادي تأثيرها السلبي على العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، وذلك من خلال إدخال المتغيرات الوهمية Dammy1988، Dammy1989، Dammy1990، Dammy2000. **لمعرفة نوع** ودرجة العلاقة السببية بين كل من (الناتج المحلي الإجمالي gdp، الإنفاق الحكومي g، حجم السكان الإجمالي pop، التضخم inf) ومعدل البطالة ue. يجب أولاً بناء تصور مبدئي لاتجاه وقوة هذه العلاقة بينها. من أجل ذلك تم استخدام معامل بيرسون للارتباط فكانت النتائج كما بالجدول (3-4):

جدول (3-4)

مصفوفة معاملات الارتباط

	LOGUE	LOGPOP	LOGGDP	LOGG	INF
LOGUE	1.00	0.801	0.506	0.085	-0.265

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (3-4)، نلاحظ وجود علاقة طردية بين Logue و (logpop، loggdp، log) وعلاقة عكسية بين Logue و inf. بالرغم من وجود درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إلا أنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية لأن هذا الارتباط قد يكون ارتباطاً دالياً؛ لهذا يجب اعتماد أسلوباً آخر أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية، يتمثل في نموذج الانحدار القياسي للوقوف على صحة هذه العلاقة.

- **الخطوة الرابعة-** التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، أن لا تقع في مشكلة الانحدار الزائف. من أجل ذلك، تم استخدام طريقة ديكي-فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم ($H_0 : \beta = 0$)، وتنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة ($H_1 : \beta < 1$)، التي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة، وبتطبيق برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (4-4):

جدول (4-4)

اختبار سكون السلسلة الزمنية

الفرق الأول First deference			في المستوى Level			المتغير	
القرار	p-value	ADF statistics	القرار	p-value	ADF statistics		
مستقرة	0.0031	-4.040392	غير مستقرة	0.1548	-2.375633	حد ثابت	Logue
مستقرة	0.0102	-4.196400	غير مستقرة	0.5120	-2.133715	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0002	-3.909367	غير مستقرة	0.8026	0.432358	بدونهما	
مستقرة	0.0981	-2.618746	مستقرة	0.0540	-2.903569	حد ثابت	Logpop
مستقرة	0.0037	-4.592242	غير مستقرة	0.6574	-1.856752	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0457	-1.990808	غير مستقرة	0.9771	1.715815	بدونهما	
مستقرة	0.0001	-5.376033	غير مستقرة	0.8853	-0.477858	حد ثابت	Loggdp
مستقرة	0.0005	-5.347677	غير مستقرة	0.5035	-2.150183	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-5.251737	غير مستقرة	0.9214	1.057844	بدونهما	
مستقرة	0.0000	-10.20146	غير مستقرة	0.8466	-0.654474	حد ثابت	Logg
مستقرة	0.0000	-10.36679	غير مستقرة	0.5610	-2.042328	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-10.26508	غير مستقرة	0.8309	0.550813	بدونهما	
مستقرة	0.0000	-5.732462	مستقرة	0.0530	-2.908361	حد ثابت	Inf
مستقرة	0.0001	-5.997504	غير مستقرة	0.1800	-2.877534	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-6.150027	غير مستقرة	0.0269	-2.222252	بدونهما	

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال نتائج الجدول (4-4)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغيرات (logue)، (log gdp)، (log)، (inf) سواء أكان في حالة (وجود حد ثابت فقط، وجود حد ثابت واتجاه عام، عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة غير ساكنة في المستوى. لهذا تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الأولى. أما المتغير logpop فقد كان مستوى المعنوية المشاهد في حالة وجود حد ثابت فقط أصغر من 10% عليه فإن السلسلة الزمنية لهذا المتغير ساكنة في المستوى.

من خلال نتائج الخطوات الأربعة السابقة نجد أن المتغيرات كانت ساكنة في المستوى والفرق الأول، لهذا فإن الأسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى أم الفرق الأول أم مزيجاً من

الاثنين p14 (Pesaran. &Shin & Smith, 2001)

المرحلة الثانية: تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، فكانت النتائج كما بالجدول (5-4):

جدول (5-4)

نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر (inf ،logg ،loggdg ،logpop) على Logue

Dependent Variable: LOGUE				
Method: ARDL				
Date: 11/04/23 Time: 13:27				
Sample (adjusted): 1983 2021				
Included observations: 39 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags ،automatic): LOGPOP LOGG LOGGDP				
INF				
Fixed regressors: DAMMY1988 DAMMY1990 DAMMY2000				
DAMMY1989 C				
Number of models evaluated: 512				
Selected Model: ARDL(2 ،3 ،3 ،3 ،3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGUE(-1)	0.498761	0.087730	5.685214	0.0000
LOGUE(-2)	0.417875	0.087313	4.785963	0.0002
LOGPOP	1.208480	0.366131	3.300676	0.0045
LOGPOP(-1)	-3.476960	0.796747	-4.363946	0.0005
LOGPOP(-2)	3.156918	0.853407	3.699192	0.0019
LOGPOP(-3)	-0.669285	0.371557	-1.801295	0.0905
LOGG	0.008961	0.007343	1.220387	0.2400
LOGG(-1)	0.001928	0.008794	0.219232	0.8292
LOGG(-2)	0.001637	0.007729	0.211803	0.8349
LOGG(-3)	-0.039297	0.010519	-3.735850	0.0018
LOGGDP	-0.006792	0.016524	-0.411052	0.6865
LOGGDP(-1)	-0.011272	0.017596	-0.640616	0.5308
LOGGDP(-2)	0.025942	0.016007	1.620700	0.1246
LOGGDP(-3)	-0.019521	0.016151	-1.208646	0.2444

INF	0.002340	0.001043	2.244317	0.0393
INF(-1)	0.000523	0.001071	0.487862	0.6323
INF(-2)	-0.000815	0.001185	-0.687550	0.5016
INF(-3)	0.001488	0.000944	1.576201	0.1345
DAMMY1988	0.999735	0.019349	51.66850	0.0000
DAMMY1990	0.377548	0.046609	8.100354	0.0000
DAMMY2000	0.083984	0.017307	4.852609	0.0002
DAMMY1989	0.989267	0.091120	10.85671	0.0000
C	-2.803790	1.072648	-2.613894	0.0188
R-squared	0.999704	Mean dependent var		2.719316
Adjusted R-squared	0.999298	S.D. dependent var		0.571814
S.E. of regression	0.015152	Akaike info criterion		-5.252905
Sum squared resid	0.003673	Schwarz criterion		-4.271831
Log likelihood	125.4317	Hannan-Quinn criter.		-4.900904
F-statistic	2459.376	Durbin-Watson stat		2.375068
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال نتائج الجدول (4-5) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value=0.00000) للنموذج كان أصغر من مستوى المعنوية (5%)، ما يدل على أن النموذج ككل معنوي. كذلك المعلمتين (LOGG ، LOGPOP) في فترة الإبطاء الثالثة والحد الثابت C كانا معنويين إحصائياً عند 0.05، أما المعلمتين (INF ، LOGGDP) في فترة الإبطاء فقد كانا غير معنويين إحصائياً عند أي مستوى معنوية معروف. أيضاً R-squared=0.99979 ما يعني أن حجم السكان الإجمالي والإنفاق الحكومي استطاعا أن يفسرا ما قيمته 0.99979 من التغيرات الحادثة في معدل البطالة والباقي 0.00021 يعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.99970)، ما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة عالية.

المرحلة الثالثة: بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية، المتمثلة في:

(1) مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (6-4) التالي:

جدول (6-4)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.809319	Prob. F(2 ،14)	0.4649
Obs*R-squared	4.041767	Prob. Chi-Square(2)	0.1325

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (6-4)، نلاحظ أن قيمة (p-value = 0.4649) أكبر من ($\alpha = 0.05$)، ما يدل على قبول فرض عدم الارتباط الذاتي بين البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

(2) مشكلة عدم ثبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (7-4):

جدول (7-4)

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.066697	Prob. F(1 ،36)	0.7977
Obs*R-squared	0.070272	Prob. Chi-Square(1)	0.7909

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

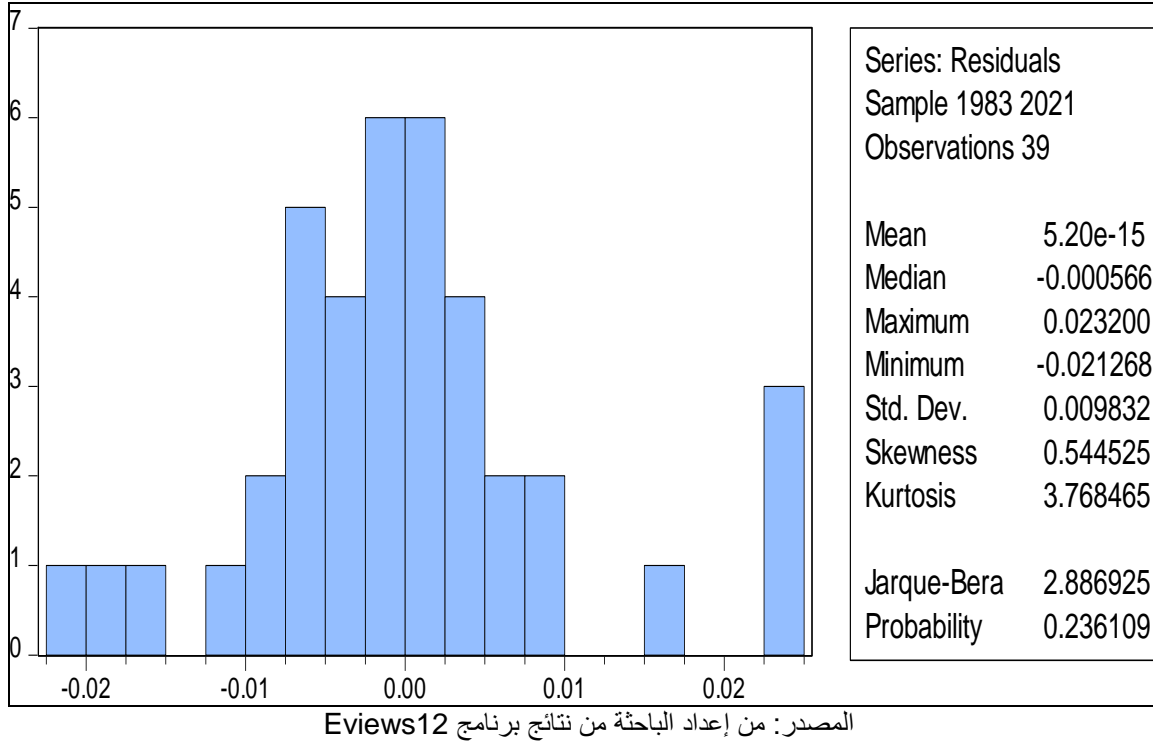
من خلال الجدول (7-4)، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.7977) أكبر من ($\alpha = 0.05$)، ما يدل على قبول فرض عدم التباين المتجانسة البواقي ولا تحتوي على مشكلة عدم تجانس التباين.

(3) مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالجدول (8-4):

جدول (8-4)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج



من خلال الجدول (8-4) نلاحظ أن (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض عدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

4 مشكلة الازدواج الخطي:

تم استخدام اختبار Variance Inflation Factors للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، فكانت النتائج كما بالجدول (9-4):

جدول (9-4)
مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 11/04/23 Time: 14:40			
Sample: 1980 2021			
Included observations: 39			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
LOGUE(-1)	0.007696	9825.971	488.5362
LOGUE(-2)	0.007624	9491.375	557.9147
LOGPOP	0.134052	5447210.	880.6739
LOGPOP(-1)	0.634805	25733846	4548.957
LOGPOP(-2)	0.728304	29450185	5728.452
LOGPOP(-3)	0.138055	5567830.	1197.631
LOGG	5.39E-05	809.8358	9.591284
LOGG(-1)	7.73E-05	1149.157	12.38336
LOGG(-2)	5.97E-05	884.4561	9.265619
LOGG(-3)	0.000111	1618.653	16.28858
LOGGDP	0.000273	4726.655	44.51791
LOGGDP(-1)	0.000310	5271.919	45.28377
LOGGDP(-2)	0.000256	4330.634	37.92966
LOGGDP(-3)	0.000261	4380.807	38.66747
INF	1.09E-06	11.92530	6.851284
INF(-1)	1.15E-06	13.02867	7.299913
INF(-2)	1.41E-06	16.52885	8.946036
INF(-3)	8.91E-07	10.82910	5.484708
DAMMY1988	0.000374	1.630800	1.588985
DAMMY1990	0.002172	9.462773	9.220138

DAMMY2000	0.000300	1.304733	1.271278
DAMMY1989	0.008303	36.16704	35.23968
C	1.150575	195461.7	NA

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (4-9)، نلاحظ أن قيمة VIF للمتغيرين LOGPOP، LOGGDP كان أكبر من 10، ما يدل على وجود مشكلة الازدواج الخطي بين هذين المتغيرين، وحيث إن هذين المتغيرين مهمان للدراسة، ولا يمكن التخلص منهما، وكذلك لمعرفة الترابط بين حجم السكان والإنفاق الحكومي، لهذا تم التغاضي عن مشكلة الازدواج الخطي.

المرحلة الرابعة: بعد التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية الرئيسية الثلاث تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) من عدمه، باستخدام اختبار Bound Test، فكانت النتائج كما بالجدول (4-10) التالي:

جدول (4-10)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k.
F-statistic	9.333965	4
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (4-10) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic=9.333965) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

المرحلة الخامسة: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تم تقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول (4-11):

جدول (11-4)

نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOGUE)				
Selected Model: ARDL(2 ,3 ,3 ,3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/04/23 Time: 14:55				
Sample: 1980 2021				
Included observations: 39				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGUE(-1))	-0.417875	0.071649	-5.832276	0.0000
D(LOGPOP)	1.208480	0.246055	4.911428	0.0002
D(LOGPOP(-1))	-2.487633	0.368841	-6.744463	0.0000
D(LOGPOP(-2))	0.669285	0.215177	3.110398	0.0067
D(LOGG)	0.008961	0.005106	1.755097	0.0984
D(LOGG(-1))	0.037659	0.007542	4.993295	0.0001
D(LOGG(-2))	0.039297	0.005951	6.602960	0.0000
D(LOGGDP)	-0.006792	0.008851	-0.767378	0.4540
D(LOGGDP(-1))	-0.006421	0.009068	-0.708058	0.4891
D(LOGGDP(-2))	0.019521	0.010277	1.899536	0.0757
D(INF)	0.002340	0.000764	3.063530	0.0074
D(INF(-1))	-0.000673	0.000584	-1.151689	0.2664
D(INF(-2))	-0.001488	0.000681	-2.185643	0.0441
DAMMY1988	0.999735	0.015318	65.26566	0.0000
DAMMY1990	0.377548	0.040465	9.330292	0.0000
DAMMY2000	0.083984	0.014188	5.919546	0.0000

DAMMY1989	0.989267	0.076864	12.87043	0.0000
CointEq(-1)*	-0.083363	0.009723	-8.573504	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (4-11) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.083363) وبمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة في الأمد القصير. من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد أن حوالي 8.34% من الاختلال قصير الأجل في قيمة Logue في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

المرحلة السادسة: تقدير العلاقة طويلة الأجل، فكانت النتائج كما بالجدول (4-12):

جدول (4-12)

نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOP	2.628882	0.520642	5.049308	0.0001
LOGG	-0.321131	0.132221	-2.428738	0.0273
LOGGDP	-0.139677	0.183084	-0.762909	0.4566
INF	0.042408	0.011779	3.600179	0.0024
C	-33.63331	7.171450	-4.689889	0.0002

EC = LOGUE - (2.6289*LOGPOP -0.3211*LOGG -0.1397*LOGGDP + 0.0424*INF -33.6333).

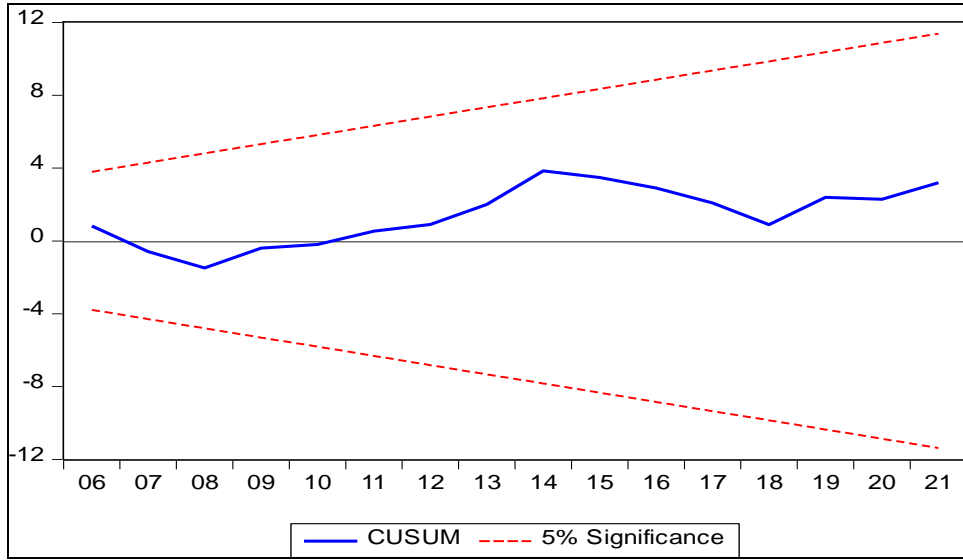
المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (4-12) نلاحظ أن المتغيرات log, logpop, inf كانت معنوية عند 5%، ومطابقة للنظرية الاقتصادية. عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من (حجم السكان، الإنفاق الحكومي، التضخم) ومعدل البطالة، أي بمعنى إذا زاد حجم السكان بمقدار مليون نسمة يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بمقدار 2.628882 فرد، وإذا زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بمقدار 0.042408 فرد، أما إذا قل الإنفاق الحكومي بمقدار مليون دينار فيؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بمقدار 0.139677 فرد.

المرحلة السابعة: استخدام اختباري (CUSUM)، (SUSUMQ)، للتحقق من خلو البيانات

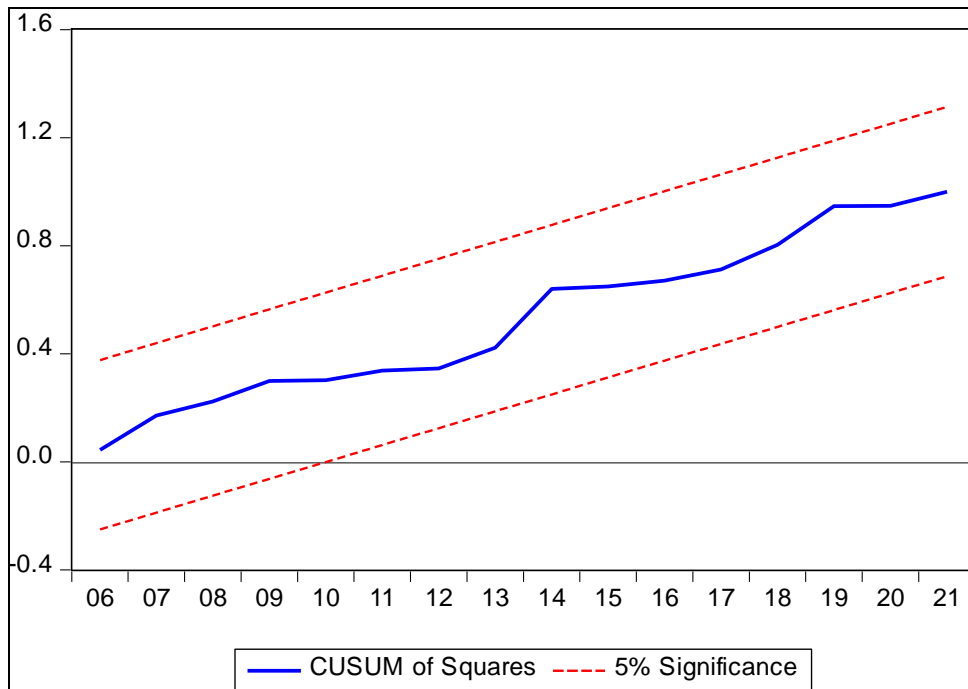
المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معاملات العلاقة طويلة وقصيرة

الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:



شكل (2-4)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل (3-4)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتالية (SUSUMQ)

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الشكل (2-4) (3-4)، نلاحظ أن الشكل البياني للاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغتي تصحيح الخطأ لنموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM)، وتصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المثالية (SUSUMQ).

المرحلة الثامنة: تم استخدام اختبار Ramsey RESET Test للتحقق من أن النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات ما يحد من درجة تأثيرها، فكانت النتائج كما بالجدول (4-13):

جدول (4-13)

نتائج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ0_LOGUE_OK			
Specification: LOGUE LOGUE(-1) LOGUE(-2) LOGPOP			
LOGPOP(-1) LOGPOP(-2) LOGPOP(-3) LOGG LOGG(-1)			
LOGG(-2) LOGG(-3) LOGGDP LOGGDP(-1)			
LOGGDP(-2) LOGGDP(-3) INF INF(-1) INF(-2)			
INF(-3) DAMMY1988 DAMMY1990 DAMMY2000			
DAMMY1989 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.968998	15	0.0677
F-statistic	3.876952	(1, 15)	0.0677

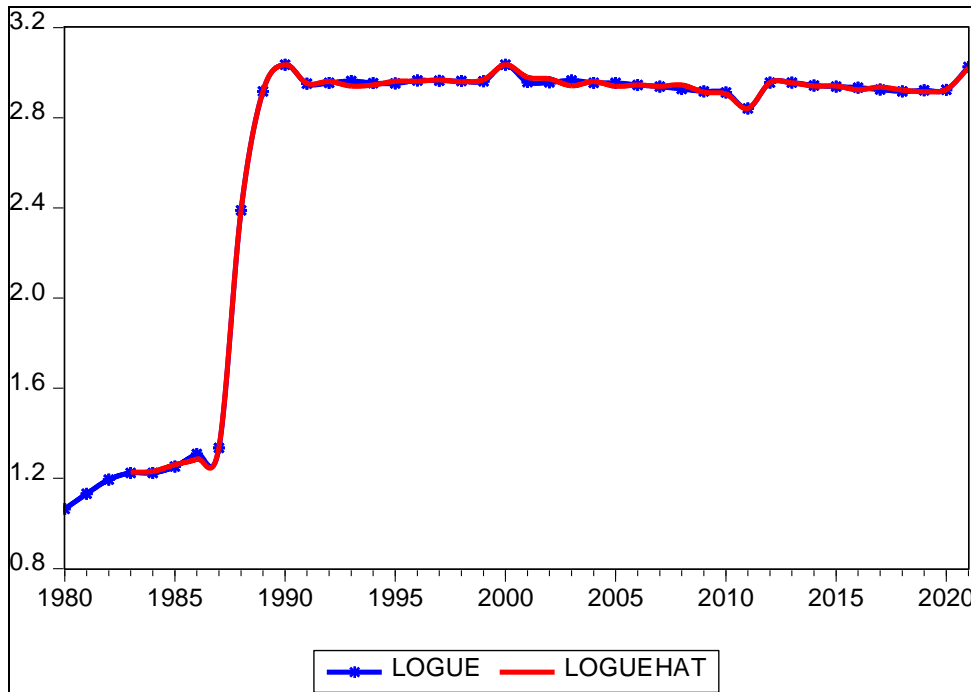
المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (4-13) نلاحظ أن (p-value) للاختبارين (t)، (F) كانتا أكبر من ($\alpha = 0.05$)، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة. **من خلال نتائج المراحل الثمانية السابقة**، يمكن أن نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين كل من (حجم السكان، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم)، ومعدل البطالة. التي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي التالي:

$$\begin{aligned} \text{Log}\hat{u}_e = & 0.498761055977 * \text{LOGUE}(-1) + 0.417875450754 * \text{LOGUE}(-2) \\ & + 1.20848015831 * \text{LOGPOP} - 3.47696017315 * \text{LOGPOP}(-1) \\ & + 3.15691760648 * \text{LOGPOP}(-2) - 0.669284789499 * \text{LOGPOP}(-3) \\ & + 0.00896090159672 * \text{LOGG} + 0.00192791256793 * \text{LOGG}(-1) \\ & + 0.00163709782812 * \text{LOGG}(-2) - 0.0392965385768 * \text{LOGG}(-3) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
& - 0.00679212351651 * \text{LOGGDP} - 0.0112724252487 * \text{LOGGDP}(-1) \\
& + 0.0259418731386 * \text{LOGGDP}(-2) - 0.0195212481919 * \text{LOGGDP}(-3) \\
& + 0.0023399505656 * \text{INF} + 0.000522628747448 * \text{INF}(-1) \\
& - 0.000815085218406 * \text{INF}(-2) + 0.0014877584851 * \text{INF}(-3) \\
& + 0.999735390471 * \text{DAMMY1988} + 0.377547897418 * \text{DAMMY1990} \\
& + 0.0839836895198 * \text{DAMMY2000} + 0.989267174085 * \text{DAMMY1989} \\
& - 2.80378985125 \quad (1)
\end{aligned}$$

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي Logue، والمتغير التابع المقدر $\text{Log}\hat{u}e$. تم تمثيلهما بيانياً فكانا على الشكل (4-4):



شكل (4-4)

العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي Logue، والمتغير التابع المقدر $\text{Log}\hat{u}e$. المصدر: من إعداد

الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

ومن خلاله نلاحظ أن هناك شبه تطابق بين معدل البطالة الحقيقي ومعدل البطالة المقدر، ما يؤكد قوة النموذج المقدر.

بما أن الهدف الأساسي من الفرضية هو التنبؤ بمعدل البطالة وفقاً (لحجم السكان، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي). تم فرض بعض قيم المتغيرات المستقلة في الثماني السنوات القادمة فكانت نتائج معدل البطالة المتوقعة كما بالجدول (4- 14):

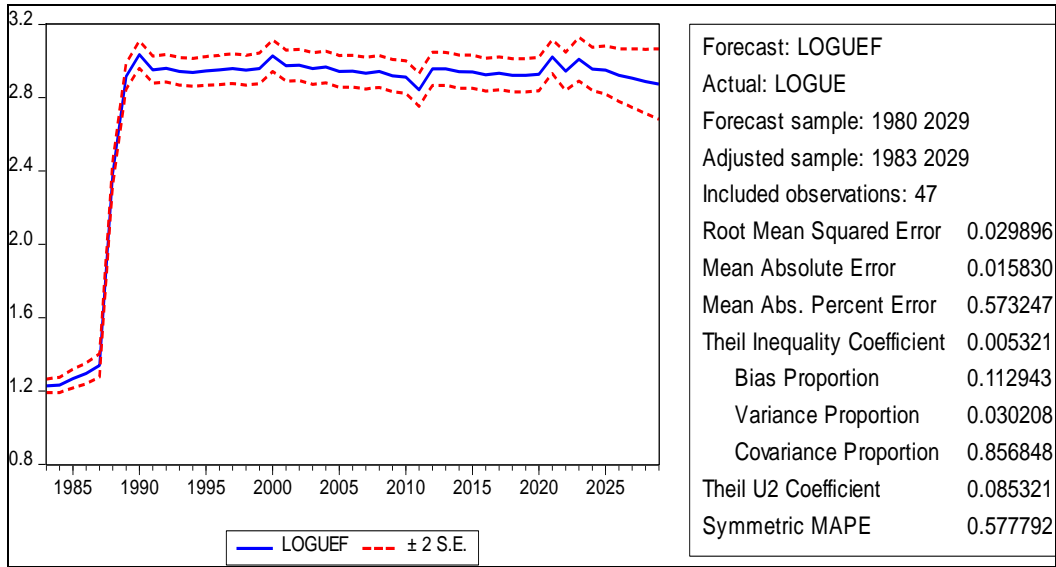
جدول (14-4)

معدل البطالة المتوقعة

YEAR	LOGUE	LOGUEF
2022	3.030134	2.94421
2023	3.032546	3.010183
2024	2.995732	2.956682
2025	3.039749	2.950289
2026	2.928524	2.922416
2027	2.939162	2.906012
2028	2.970414	2.887842
2029	2.99072	2.874563

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

من خلال الجدول (14-4)، نلاحظ بالفعل حركة كل من (حجم السكان، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) يتبعه زيادة في معدل البطالة. الشكل التنبؤي التالي يبين أن التوقع تحت السيطرة.



شكل (5-4)

الشكل التنبؤي لمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews12

النتائج والتوصيات

1 نتائج البحث:

- 1- أثبتت الدراسة أن الاتجاه الزمني للإنفاق الحكومي يزداد بمقدار 68% حيث يمثل 0.004% من المتوسط السنوي المقدر بـ18690 مليار دينار، أي كلما ازداد الإنفاق الحكومي بمقدار مليار دينار 1% انخفض معدل البطالة بمقدار 19%، كما أظهرت النتائج أن حجم السكان والإنفاق الحكومي يؤثران سلباً في المدى القصير في معدل البطالة.
- 2- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من (حجم السكان، الإنفاق الحكومي، التضخم) ومعدل البطالة، فكل زيادة في (حجم السكان، التضخم) يتبعها زيادة في معدل البطالة، وكل زيادة في معدل الإنفاق الحكومي يتبعها نقصان في معدل البطالة في المدى الطويل.
- 3- أظهرت النتائج أن معدل التضخم لا يؤثر في المدى القصير في معدل البطالة.
- 4- الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر في معدل البطالة لا في المدى القصير ولا في المدى الطويل، ومن خلال تحليل قيم الناتج المحلي الإجمالي والبطالة تبين أن معامل التفسير للناتج المحلي الإجمالي بلغ 14% في مساهمة حدوث تغير في معدل البطالة.
- 5- أظهرت النتائج أن علاقة حجم السكان بالبطالة علاقة إيجابية وذات دالة إحصائية، كما بلغ معامل التفسير لحجم السكان 54% من حدوث تغير في معدل البطالة.
- 6- على المدى القصير وعلى المدى الطويل عند التنبؤ لثماني سنوات بعد الدراسة تم التحقق من التأثير الإيجابي لكل من (حجم السكان، التضخم) على معدل البطالة، والتأثير السلبي للإنفاق الحكومي.

2 التوصيات:

1. العمل على زيادة الإنفاق الحكومي الرشيد وفق الضوابط والتشريعات للدولة، ودعم الدولة للقطاع الخاص وتقويته وتميئته، وتشجيع الشباب على القيام بالمشاريع الصغيرة ودعم الصناعات المحلية.
2. العمل على توفير مراكز متخصصة تعمل على تدريب الخريجين بمختلف تخصصاتهم لمواكبة التطورات التي تحدث في ميدان العلم والمعرفة.
3. رفع كفاءة التعليم والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الليبي، مع العمل على تدريب الطلاب أثناء فترة دراستهم وإكسابهم المهارة اللازمة للعمل.
4. الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لخلق فرص عمل جديدة.
5. العمل على إخراج عمالة فنية متدربة بشكل علمي، وذلك من خلال تشجيع التعليم المهني والفني بمختلف مستوياته التعليمية، وإقامة الدورات المختلفة، والتعليم على وسائل الإنتاج التكنولوجي الحديثة.
6. عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية للدراسة من الممكن إعادة التوازن طويل الأجل من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ 8.34% من الاختلال قصير الأجل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو سدرة، فتحي، الكيخا، نجاة (1999). الإحصاء والاقتصاد القياسي ط 1، ليبيا، بنغازي: دار الكتاب الوطنية .
2. أحمد، إبراهيم محمد (2019). مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور النظريات والسياسات النقدية. ط 1، القاهرة : مؤسسة طيبة.
3. الأمين، عبدالوهاب (2002) . مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي . ط 1، عمان : دار ومكتبة الحامد.
4. الأمين، عبدالوهاب، طاهر، فريد (2005). مبادئ الاقتصاد الجزئي و الكلي . ط 1، البحرين : مركز المعرفة .
5. الجندالي، عبدالقادر، تاطاجي ، معتصم، (2021). صياغة النماذج المالية والاقتصادية مع Eviews . مصر (ترجمة: محمد، جاب الله، الفيتوري رمضان). القاهرة: دار حميثرا للنشر. ط 1.
6. الرفاعي، أحمد ،حسين، الوزني، خالد، واصف (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي . ط 7، عمان: دار وائل.
7. النجفي، سالم توفيق (2000). أساسيات علم الاقتصاد. ط 1، العراق: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
8. الوادي، محمود حسين، العساف، أحمد عارف، وآخرون (2013). الاقتصاد الكلي. ط 2، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
9. بخيت، حسين على، فتح الله، سحر (2009). الاقتصاد القياسي . د.ط، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع .
10. حداد، مناور ،فريخ، الخطيب، حازم ، بدر (2002) . مبادئ الاقتصاد الكلي . ط 1، عمان : بدون.
11. داود، حسام، السواعي، خالد (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7 . ط 1، عمان : دار المسيرة.
12. سعيد، عفاف ، عبدالجبار، حسين، مجيد على (2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. ط 1، عمان : دار وائل .
13. شهاب، محمد عبد الحميد (2004). التحليل الاقتصادي الكلي . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب.
14. عبد الحميد، عبدالمطلب (2001). النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ . بدون، جامعة عين شمس : الدار الجامعية .
15. عزيز، محمد، كعبية، محمد سالم (بدون). البطالة مشكلة سياسية اقتصادية . ط 1، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس.
16. كافي، مصطفى يوسف (2014). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات . ط 1، عمان : مكتبة المجتمع العربي .

17. معروف، هوشيار (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. ط 1، عمان : دار صفاء للنشر.
18. ناصف، إيمان عطية (2007). النظرية الاقتصادية الكلية . د.ط، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة
19. نجا، على عبدالوهاب (2005). مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها. ط 1، الإسكندرية : الدار الجامعية.

ثانيا: الرسائل العلمية:

أولاً: الرسائل العربية:

- 1- العلي، محمد (2015). أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية . رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- 2- ابن سالم، عبدالرؤوف محمد (2011). دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 3- بن حمودة، نجيب (2015). البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي . رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 4- بهليل، نجاح (2018). البطالة لدى خريجي الجامعة أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية . رسالة ماجستير، جامعة قلمة، ولاية قلمة، الجزائر.
- 5- بو سلمان، زينب (2017). تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة . رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 6- توتو، إبراهيم (2017). أثر معدلات البطالة على التضخم في السودان . رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- 7- حسن، إسلام عبدالله (2016). محددات البطالة في السودان. رسالة ماجستير، جامعة السودان، السودان.
- 8- خالد، خولة (2020) . النماذج الانحدارية وأهميتها في قياس ظاهرة البطالة. جامعة اكلى محند اولحاج، البويرة، الجزائر.
- 9- سقاي، الصديق (2018). محددات البطالة في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- 10- شرفي، جيلالى (2007). دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد . رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 11- عاشور، بلال سعيد (2017). محددات البطالة في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 12- عقون، سليم (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة . رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- 13- محمد، عادل عبدالله (2015) . أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في السودان . رسالة ماجستير، جامعة السودان، السودان .

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- zinhle p Kunene (2014). **Transitioning from graduation to employment unemployed graduates experiences of finding employment** ,master thesis , university of the Witwatersrand, Johannesburg, south Africa.
- 2- Kristina Presis (2012) **unemployment and neoliberal policies in Estonia success or failure, Analysis of macroeconomic and labour market policies** . master thesis , university Aalborg, Denmark.
- 3- 3-BELETE BEKELE SHANKA (2016). **unemployment Experiences of young Graduates and their Attitudes Towards Business startups in micro and small Enterprises**, master thesis, university Norwegian, Trondheim.
- 4- Wangmo, Deki (2012). **A study on youth unemployment and its consequences in Bhutan**, master thesis, Bhutan.
- 5- Pesaran .M, Shin. Y ,and Smith. R (2001), **Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Vol (16), USA.

ثالثا: المجالات والدوريات:

- 1- الجروشي، على، أرباب، مصعب . (2017، مارس) . قياس معدلات البطالة في ليبيا دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 1(1).
- 2- العربي، نواره . (2017، 13 ديسمبر). العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين دراسة تطبيقية على جامعة سبها، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 16(2).
- 3- الهادي، عثمان، تيجاني، هيشير، بن الضب، أحمد . (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، ع(1).
- 4- بسيوني، عبدالرحيم . (2022 ديسمبر). المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة، مجلة التجارة والتمويل، ع(4)
- 5- بن عمرة، عبدالرزاق. (2018، 31 ديسمبر). خطوات تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10 مجلة جامعة سطيف.
- 6- بن مصطفى، ريم، بن لدغم، فتحي. (2022، 10 مايو). السياسة النقدية وأثرها على معدل البطالة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، 13(1).

- 7- حسن، محمد، الهمالي، نوري (2019، يناير). دراسة ميدانية بعنوان البطالة في مدينة سبها، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية.
- 8- عريقيب، سعاد. (2022، 29 يناير). محددات البطالة في ليبيا دراسة قياسية تحليلية ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال.
- 9- عماري، حسين . (2021 ديسمبر) . متطلبات توزيع تطبيق الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL وغير الخطي NARDL في اختبار التكامل المشترك، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، ع(6).
- 10- مجدي، نرمين .(2021) مفاهيم اقتصادية أساسية، صندوق النقد الدولي، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ع (19).
- 11- محمود، خالد. (2018 يناير). تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة التكامل المشترك بين أسعار الكفاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 1-1-2015 إلى 20-6-2018، الدوريات المصرية، ع(3)
- 12- مسعود، يوسف، ساسي، سامي .(2014).العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية للفترة 1980-2013، مجلة البحوث الأكاديمية، ع (6).

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- 1- مصرف ليبيا المركزي <http://www.cbl.gov.ly>
- 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا . <https://bsc.ly>
- 3- موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية <http://unstats.un.org>
- 4- موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>
- 5- موقع الأمم المتحدة <https://www.un.org>
- 6- موقع أرقام <https://www.argaam.com/ar/article/articedetail/id/507877>
- 7- موقع جامع الكتب الإسلامية <https://www.ketabonline.com>

الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

معدل البطالة	حجم السكان	الإنفاق الحكومي	معدل التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
2.9	2962720	5761.6	9.76	10553.8	1980
3.1	3112015	20217.1	9.78	8798	1981
3.3	3265457	14791.0	9.78	8932.4	1982
3.4	3423592	11733.9	10.60	8511.7	1983
3.4	3564547	10680.2	12.48	7804.7	1984
3.5	3684313	8290.3	9.14	7852.1	1985
3.7	3800110	7295.7	3.38	6960.7	1986
3.8	3911939	5836.0	4.42	6011.6	1987
10.9	4021565	5628.2	3.13	6186.0	1988
18.47	4130042	5266.1	4.46	7191	1989
20.81	4236983	4776.4	8.5	8246.9	1990
19.12	4341971	4377.7	11.7	8757.3	1991
19.2	4444820	3190.3	9.45	9231.9	1992
19.35	4544970	3119.9	11.1	9137.7	1993
19.17	4641296	2531.0	5.1	9670.8	1994
19.14	4733063	4769.8	7.2	10672.3	1995
19.41	4820066	3436.5	4.0	12327.3	1996
19.38	4902346	3846.4	3.59	13800.5	1997
19.35	4980962	3540.3	3.72	12610.6	1998
19.34	5057998	3559.0	2.6	14075.2	1999
20.81	5154790	4345.4	-2.91	17620.2	2000
19.26	5275916	5226.8	-8.84	18079.1	2001
19.24	5405326	8305.4	-9.86	25914.1	2002
19.39	5542641	7246.2	-2.66	31731.8	2003
19.2	5687563	17057	1.25	41486.2	2004
19.2	5837986	20541.2	2.66	66450.7	2005
19.01	5973369	20263.3	1.47	80729.9	2006
18.87	6097177	27574.1	6.21	89260.3	2007
18.68	6228370	35663.3	10.4	105728.4	2008
18.49	6360191	28158.8	2.45	86289.3	2009
18.39	6491987	41986.7	2.8	102538.2	2010
17.13	6188132	15536.2	15.9	39171.1	2011
19.21	5869870	33798.0	6.07	112591.0	2012
19.21	5985221	70390.8	2.59	79952.2	2013
18.96	6097764	43814.0	2.43	43030.2	2014
18.88	6192235	36015.0	9.9	20030.28	2015
18.79	6282196	30255.3	15.9	18846.86	2016

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	الإنفاق الحكومي	حجم السكان	معدل البطالة
2017	28061.86	18.5	32691.9	6378261	18.63
2018	37847.39	13.6	3931.4	6477793	18.47
2019	37475.64	-2.2	45813.0	6569088	18.56
2020	37580.5	1.4	37627.6	6653742	18.62
2021	193295.2	2.8	86094.5	6735277	20.60

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا، قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، إدارة الإحصاء والتعداد، البنك الدولي.

ملحق رقم (2) : نتائج بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة التغير %
معدل البطالة	2.90	20.81	15.8060	6.34671	617.59
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	6011.60	193295.20	35739.1364	40091	3115.37
معدل التضخم في ليبيا	-9.86	18.50	5.5655	6.05689	287.63
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	2531.00	86094.50	18690.0786	19102	3301.60
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	2962720	6735277	5144420.71	1119770	127.33

ملحق رقم (3) : نتائج واقع الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة

المتغير	متوسط	معامل التفسير	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %	مستوى الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	35739	0.389	0.624	0.002	**0.000
معدل التضخم في ليبيا	5.5655	0.012	-0.11	1.98	0.482
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	18690	0.459	0.677	0.004	**0.000
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	5144421	0.980	0.961	0.00002	**0.000

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 - *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

ملحق رقم (4) : نتائج واقع العلاقة لمتغيرات الدراسة والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة

المتغير	متوسط	معامل التفسير	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %	مستوى الدلالة
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	15.81	0.135	0.368	2.33	**0.018
معدل التضخم في ليبيا	15.81	0.024	-0.218	1.38	0.165
الإنفاق الحكومي في ليبيا (بالمليار دينار)	15.81	0.039	0.191	1.21	0.233
حجم السكان في ليبيا (بالمليون نسمة)	15.81	0.542	0.736	4.66	**0.000

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 - *دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

ملحق رقم (5) مخرجات التحليل الإحصائي

بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات

	LOGUE	LOGPOP	LOGGDP	LOGG	INF
Mean	2.606	15.428	9.983	9.350	5.565
Maximum	3.035	15.723	12.172	11.363	18.500
Minimum	1.065	14.902	8.701	7.836	-9.860
Skewness	-1.532	-0.611	0.508	0.251	-0.271
Kurtosis	3.426	2.250	1.994	1.721	3.289
Jarque-Bera	16.739	3.598	3.582	3.304	0.661
Probability	0.000	0.165	0.167	0.192	0.719
Observations	42	42	42	42	42

ملحق رقم (6) نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

SC	Lag	المتغير
-0.692724*	2	Logue
-5.758781*	3	Logpop
1.161634*	1	Loggdp
1.862600*	2	Logg
6.020358*	2	Inf

ملحق رقم (7) اختبار سكون السلسلة الزمنية

الفرق الأول First deference			في المستوى Level			المتغير	
القرار	p-value	ADF statistics	القرار	p-value	ADF statistics		
مستقرة	0.0031	-4.040392	غير مستقرة	0.1548	-2.375633	حد ثابت	Logue
مستقرة	0.0102	-4.196400	غير مستقرة	0.5120	-2.133715	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0002	-3.909367	غير مستقرة	0.8026	0.432358	بدونها	
مستقرة	0.0981	-2.618746	مستقرة	0.0540	-2.903569	حد ثابت	Logpop
مستقرة	0.0037	-4.592242	غير مستقرة	0.6574	-1.856752	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0457	-1.990808	غير مستقرة	0.9771	1.715815	بدونها	
مستقرة	0.0001	-5.376033	غير مستقرة	0.8853	-0.477858	حد ثابت	Loggdp
مستقرة	0.0005	-5.347677	غير مستقرة	0.5035	-2.150183	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-5.251737	غير مستقرة	0.9214	1.057844	بدونها	
مستقرة	0.0000	-10.20146	غير مستقرة	0.8466	-0.654474	حد ثابت	Logg
مستقرة	0.0000	-10.36679	غير مستقرة	0.5610	-2.042328	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-10.26508	غير مستقرة	0.8309	0.550813	بدونها	
مستقرة	0.0000	-5.732462	مستقرة	0.0530	-2.908361	حد ثابت	Inf
مستقرة	0.0001	-5.997504	غير مستقرة	0.1800	-2.877534	حد ثابت واتجاه	
مستقرة	0.0000	-6.150027	غير مستقرة	0.0269	-2.222252	بدونها	

ملحق رقم (8) مصفوفة معاملات الارتباط

	LOGUE	LOGPOP	LOGGDP	LOGG	INF
LOGUE	1.00	0.801	0.506	0.085	-0.265

ملحق رقم (9) نتائج تقدير نموذج ARDL لاثر (logpop، loggdp، logg، inf) على Logue

Dependent Variable: LOGUE				
Method: ARDL				
Date: 11/04/23 Time: 13:27				
Sample (adjusted): 1983 2021				
Included observations: 39 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags automatic): LOGPOP LOGG LOGGDP INF				
Fixed regressors: DAMMY1988 DAMMY1990 DAMMY2000 DAMMY1989 C				
Number of models evaluated: 512				
Selected Model: ARDL(2 3 3 3 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGUE(-1)	0.498761	0.087730	5.685214	0.0000
LOGUE(-2)	0.417875	0.087313	4.785963	0.0002
LOGPOP	1.208480	0.366131	3.300676	0.0045
LOGPOP(-1)	-3.476960	0.796747	-4.363946	0.0005
LOGPOP(-2)	3.156918	0.853407	3.699192	0.0019
LOGPOP(-3)	-0.669285	0.371557	-1.801295	0.0905
LOGG	0.008961	0.007343	1.220387	0.2400
LOGG(-1)	0.001928	0.008794	0.219232	0.8292
LOGG(-2)	0.001637	0.007729	0.211803	0.8349
LOGG(-3)	-0.039297	0.010519	-3.735850	0.0018
LOGGDP	-0.006792	0.016524	-0.411052	0.6865
LOGGDP(-1)	-0.011272	0.017596	-0.640616	0.5308
LOGGDP(-2)	0.025942	0.016007	1.620700	0.1246
LOGGDP(-3)	-0.019521	0.016151	-1.208646	0.2444
INF	0.002340	0.001043	2.244317	0.0393
INF(-1)	0.000523	0.001071	0.487862	0.6323
INF(-2)	-0.000815	0.001185	-0.687550	0.5016
INF(-3)	0.001488	0.000944	1.576201	0.1345
DAMMY1988	0.999735	0.019349	51.66850	0.0000
DAMMY1990	0.377548	0.046609	8.100354	0.0000
DAMMY2000	0.083984	0.017307	4.852609	0.0002
DAMMY1989	0.989267	0.091120	10.85671	0.0000
C	-2.803790	1.072648	-2.613894	0.0188
R-squared	0.999704	Mean dependent var	2.719316	
Adjusted R-squared	0.999298	S.D. dependent var	0.571814	
S.E. of regression	0.015152	Akaike info criterion	-5.252905	
Sum squared resid	0.003673	Schwarz criterion	-4.271831	
Log likelihood	125.4317	Hannan-Quinn criter.	-4.900904	
F-statistic	2459.376	Durbin-Watson stat	2.375068	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

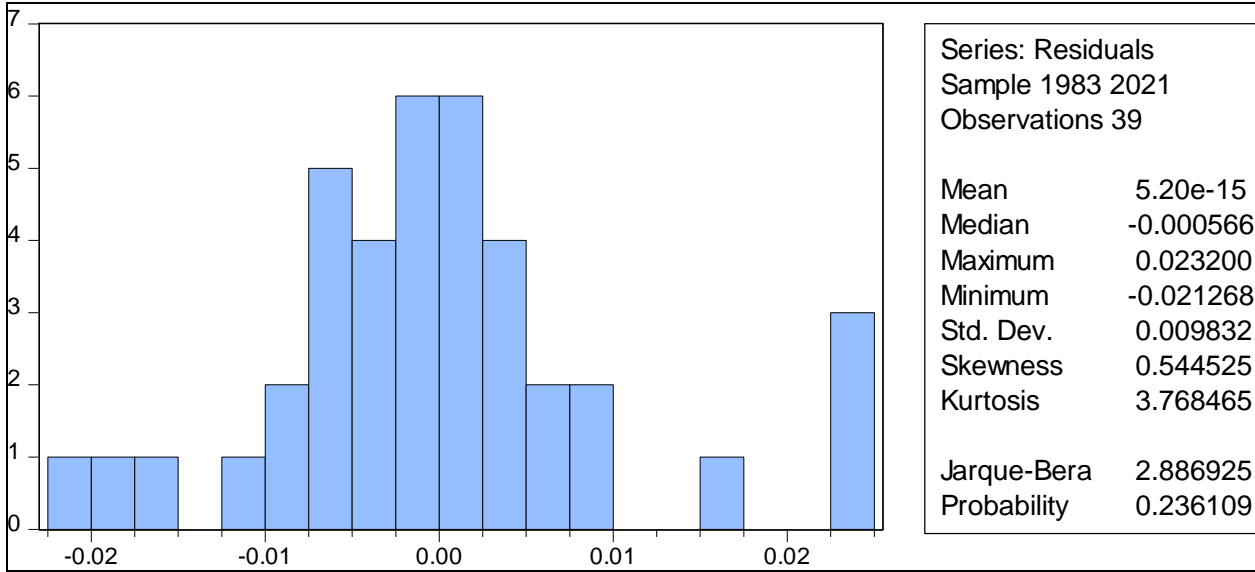
ملحق رقم (10) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.809319	Prob. F(2 ،14)	0.4649
Obs*R-squared	4.041767	Prob. Chi-Square(2)	0.1325

ملحق رقم (11) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.066697	Prob. F(1 ،36)	0.7977
Obs*R-squared	0.070272	Prob. Chi-Square(1)	0.7909

ملحق رقم (12) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج



ملحق رقم (13) مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 11/04/23 Time: 14:40			
Sample: 1980 2021			
Included observations: 39			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
LOGUE(-1)	0.007696	9825.971	488.5362
LOGUE(-2)	0.007624	9491.375	557.9147
LOGPOP	0.134052	5447210.	880.6739
LOGPOP(-1)	0.634805	25733846	4548.957
LOGPOP(-2)	0.728304	29450185	5728.452
LOGPOP(-3)	0.138055	5567830.	1197.631
LOGG	5.39E-05	809.8358	9.591284
LOGG(-1)	7.73E-05	1149.157	12.38336
LOGG(-2)	5.97E-05	884.4561	9.265619
LOGG(-3)	0.000111	1618.653	16.28858
LOGGDP	0.000273	4726.655	44.51791
LOGGDP(-1)	0.000310	5271.919	45.28377
LOGGDP(-2)	0.000256	4330.634	37.92966
LOGGDP(-3)	0.000261	4380.807	38.66747
INF	1.09E-06	11.92530	6.851284
INF(-1)	1.15E-06	13.02867	7.299913
INF(-2)	1.41E-06	16.52885	8.946036
INF(-3)	8.91E-07	10.82910	5.484708
DAMMY1988	0.000374	1.630800	1.588985
DAMMY1990	0.002172	9.462773	9.220138
DAMMY2000	0.000300	1.304733	1.271278
DAMMY1989	0.008303	36.16704	35.23968
C	1.150575	195461.7	NA

ملحق رقم (14) نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k.
F-statistic	9.333965	4
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
1%	3.29	4.37

ملحق رقم (15) نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOGUE)				
Selected Model: ARDL(2 ,3 ,3 ,3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/04/23 Time: 14:55				
Sample: 1980 2021				
Included observations: 39				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGUE(-1))	-0.417875	0.071649	-5.832276	0.0000
D(LOGPOP)	1.208480	0.246055	4.911428	0.0002
D(LOGPOP(-1))	-2.487633	0.368841	-6.744463	0.0000
D(LOGPOP(-2))	0.669285	0.215177	3.110398	0.0067
D(LOGG)	0.008961	0.005106	1.755097	0.0984
D(LOGG(-1))	0.037659	0.007542	4.993295	0.0001
D(LOGG(-2))	0.039297	0.005951	6.602960	0.0000
D(LOGGDP)	-0.006792	0.008851	-0.767378	0.4540
D(LOGGDP(-1))	-0.006421	0.009068	-0.708058	0.4891
D(LOGGDP(-2))	0.019521	0.010277	1.899536	0.0757
D(INF)	0.002340	0.000764	3.063530	0.0074
D(INF(-1))	-0.000673	0.000584	-1.151689	0.2664
D(INF(-2))	-0.001488	0.000681	-2.185643	0.0441
DAMMY1988	0.999735	0.015318	65.26566	0.0000
DAMMY1990	0.377548	0.040465	9.330292	0.0000
DAMMY2000	0.083984	0.014188	5.919546	0.0000
DAMMY1989	0.989267	0.076864	12.87043	0.0000
CointEq(-1)*	-0.083363	0.009723	-8.573504	0.0000

ملحق رقم (16) نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOP	2.628882	0.520642	5.049308	0.0001
LOGG	-0.321131	0.132221	-2.428738	0.0273
LOGGDP	-0.139677	0.183084	-0.762909	0.4566
INF	0.042408	0.011779	3.600179	0.0024
C	-33.63331	7.171450	-4.689889	0.0002
EC = LOGUE - (2.6289*LOGPOP -0.3211*LOGG -0.1397*LOGGDP + 0.0424*INF -33.6333).				

ملحق رقم (17) نتائج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ0_LOGUE_OK			
Specification: LOGUE LOGUE(-1) LOGUE(-2) LOGPOP			
LOGPOP(-1) LOGPOP(-2) LOGPOP(-3) LOGG LOGG(-1)			
LOGG(-2) LOGG(-3) LOGGDP LOGGDP(-1)			
LOGGDP(-2) LOGGDP(-3) INF INF(-1) INF(-2)			
INF(-3) DAMMY1988 DAMMY1990 DAMMY2000			
DAMMY1989 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.968998	15	0.0677
F-statistic	3.876952	(1 ،15)	0.0677